



كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

www.ugtt.org.tn

الخميس 2 جويلية 2020 - 11 ذو القعدة 1441 هـ - العدد 1597 - السنة 54 الثامن 1 دينار

الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد في صفاقس:

دعم مطلق للنقابيين الموقوفين وحرص على وحدة الصف

الاتحاد سيعيد رسم المسافات مع مختلف الأطراف على قاعدة المصلحة الوطنية

منظمات
و أحزاب
وجمعيات
تساند
الاتحاد

الفخفاخ في طريق غير سالكة:

الاستقالة وإعادة الأمانة إلى الرئيس
أم الإقالة وعودة المبادرة للبرلمان؟

أعوانه في إضراب عن العمل:

لمصلحة من استهداف
ديوان الأراضي الدولية؟

في مؤتمر الصوناد

تجديد الثقة في الأخ حسين
الشارني كاتباً عاماً ولا تفريط
في ديمومة وعمومية المؤسسة



محاولات شيطنة الاتحاد متواصلة:

تهديد للأخ الأمين العام نور الدين الطبوبي بالقتل واعتداء مجاني على الأخ منعم عميرة

تتسارع الأحداث وتتشابه في علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالملفات الاجتماعية والاقتصادية - تتسارع الأحداث بشكل يدعو إلى الريبة والتوجس بعد تواصل التهجم على الاتحاد وهياكله وسلط قراراته - تتسارع الأحداث في علاقة بالسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتشريعي لكن لا حلول تبدو في الأفق! تتسارع الأحداث ويتزايد حجم البعض والتباغض ضدّ الاتحاد وقياداته ونتيجة لكل هذا الشحن أن تمّ تهديد الأخ الأمين العام نور الدين الطبوبي بالقتل من خلال ما يصدر يوميًا على صفحات الفايس بوك. تتسارع الأحداث ليتّم الاعتداء هكذا بصورة مجانية على الأخ منعم عميرة رغم ما بذله من جهود لخدمة ملف



عمال الحظائر ! تتسارع الأحداث ليكون جوّ العمل في تونس خانقا موجعا ملبدا بصعوبات كبيرة تعيدنا إلى سنوات 2012 و2013. لكن لماذا كل هذا التخوين والتهديد. لماذا هذه العودة إلى أجواء العنف

الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس يتضامن مع الأخ الأمين العام

كما يضع المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس نفسه على ذمّة كل الهياكل النقابية المركزية المسيرة دفاعا عن الاتحاد العام التونسي للشغل في وجه من يخطّط عبثا لاستهدافه والتشكيك في دوره والانتصار لقضايا الشعب والوطن.

كما ندعو جميع منظورينا إلى مزيد اليقظة ورفع منسوب الوحدة النقابية المناضلة وإلى الاستعداد للدفاع عن قلعنا الحصينة بحماية مقرّاتها وأطرها النقابية المناضلة وإلى التشهير بكل من تسوّّل له نفسه التطاول على أحفاد حشاد وهياكلهم النقابية المناضلة.

يهمّ المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، المجتمع بصفة طارئة بإسمه وبإسم كل الهياكل النقابية الأساسية والجهوية لكل القطاعات أن يعبر لأخوتكم عن مساندته المطلقة لكم ولكل الهياكل النقابية المركزية المسيرة في وجه ما تتعرّضون له من حملات شيطنة رخيصة وصلت عند البعض منهم إلى التهديد الصريح بالجوء إلى الاغتيال لفرض أجنداتهم المعادية للشعب والوطن والمتمخضة مع مصالح بعض القوى الإقليمية الرجعية المدعومة استعماريًا وصهيونيًا والمعادية للأمة العربية ولكل مسارات التحرر الوطني والاعتناق الاجتماعي.

بيان في زغوان

يهم جهة زغوان بنقائياتها ونقائبيها وعلى رأسهم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل ان:

- يعبروا عن اعترازهم بالانتماء إلى الاتحاد العام التونسي للشغل قلعة النضال التي ناضلت وستظل تناضل ضد الاستعمار والاستبداد وضد مشاريع الليبرالية المتوحشة ودعاة الظلمة والرجعية.

- يدينون وبشدة الحملة الممنهجة ضد الاتحاد وضد رموز، وقياداته والتي طالت الأخ الأمين العام نور الدين الطبوبي وهي حملة تقودها عصابات التكفير وانصار الفاشية الجدد والذين وصلوا الى حد اهدار الدم والتصفية الجسدية في رجوع واضح إلى مربع العنف والاعتقالات الذي ساد مرحلة ما بعد انتخابات 2011.

- يقفون صفا واحدا مع منظماتهم ورموزها وقياداتها ضد مشاريعهم التدميرية وهم مستعدون للدفاع عنها بكل الوسائل النضالية المشروعة من صوت الكلمة الحرة الى ساحات النضال.

الأخ سامي الطاهري يكتب عن ملف الحظائر وعن عملية الاعتداء على الأخ منعم عميرة



أولا أندد وبشدة بالمعتدي على الأخ منعم عميرة الأمين العام المساعد واعتبر ما أقدم عليه هذا الشخص هو اعتداء على الاتحاد.

- هذا الملف شائك ومتشابك ومعقد وقد طال كثيرا ورغم ذلك لم يتردد الاتحاد في العمل على حله وقد استفد من النقابيين الجهد والطاقة والوقت وأعتبر ذلك واجبا وطنيا متعلقا بالكرامة وتحقيق انسانية الانسان وتجسيدها لحق طبيعي ودستوري.

- أؤكد أن الحكومات المتعاقبة قد اختارت أشكال العمل الهش لتكريس الاستعباد والسخرية ومرونة التشغيل لبسط هيمنتها على فئات واسعة من المجتمع وإرضاء جشع ونهم رأس المال وتطبيق توصيات صناديق النهب المالية وهي سياسات طالما عارضها الاتحاد واستطاع في مناسبات كثيرة التصدي لها وتسويتها بالحوار المدعوم بالنضال (الآلية 16 والآلية 20 وحظائر ما قبل الثورة..)

- حاولت أطراف كثيرة توظيف هذا الملف إما بالسطو عليه أو بتعطيله ووضع عراقيل أمام حله ولكنّها لم تفلح إلا في إهدار جزء طويل من عمر أعوان الحظائر وإطالة معاناتهم، وهو ما حذر منه الاتحاد مرارا وتفهمه أغلبية من عمال الحظائر.

- كان المكتب التنفيذي وما زال مصرا على حل شامل ونهائي للملف فرفض تقسيم أعوان الحظائر حتى لا يتم إقصاء عدد منهم تحت أي عنوان ولهذا تصدّى للمناورات التي تعمد إليها الحكومة لغاية إلقاء اللوم على الاتحاد وبتّ الإشاعات وزرع الفتنة بين أعوان وعمال الحظائر. - الاتحاد مصرّ على إنهاء معاناة عمال الحظائر وفق مبدأ تسوية الوضعية (بما يعني احتساب سنوات الأقدمية في صيغة الحظائر وتعليق تطبيق قانون الانتداب العادي) بعيدا عن التجزئة والتمييز والمناورات.

والتهديد بالتصفية والحسابات والاصطفاف وراء أطراف مشبوهة - بعد اعتداء الثلاثاء الجبان عبر النقابيين والنقائيات بشكل كبير عن تضامنهم مع القيادات النقابية وعن استعدادهم للدفاع عن الاتحاد ورجاله والذود عن هياكله بكل قوّة. وها إننا ننشر جملة من بيانات التضامن والتأزر

النقابي إلا أن هذا لا ينفى تواصل كل الأطراف النقابية فيما بينها وقوة الاتحاد ستظل دائما وأبدا في تلاحم صفوف أبنائه وذودهم معا عن مصداقية القرار والاستقلالية.

* رمزي الجباري

اجتماع المكتب التنفيذي

بباجة بصفة استثنائية

نحن أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بباجة المجتمعين يوم 29 جوان 2020 بصفة استثنائية في إطار دعونا لما آلت له الأوضاع النقابية في هذا الظرف الصعب الذي تشهده بلادنا وما تتعرّض له قيادتنا من تهديد وفي مقدّمها الأخ الأمين العام وما حصل بجهة صفاقس الذي عبر عن موقف كل الشغالين بكامل البلاد والذي

أكد مرّة أخرى أنّ أعداء المنظمة والشغالين لم يكفوا عن تهديدهم للمنظمة والقيادة وعليه نعبّر نحن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بباجة هياكل وقواعدنا عن إدانتنا لعصابات الشرّ ونؤكد أنّ نقائبي الجهة صفا واحداً في وجه أعداء منظمة حشاد والدفاع عن قيادتهم ومنظمتهم بكل الوسائل المشروعة.



إعلام من الجامعة العامة للمتقاعدين

تعلم الجامعة العامة للمتقاعدين كل متقاعدي الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ان الجامعة العامة للمتقاعدين والفرع الجامعي للمتقاعدين بتونس هما المؤهلان دون سواهما للدفاع عن المطالب المادية والمعنوية والحقوق المكتسبة لمتقاعدي الوكالة وان ابواب الجامعة مفتوحة لكل الزملاء للاستفسار عن أي موضوع يهمهم علما ان متقاعدي الوكالة يجتمعون دوريا كل يوم خميس أسبوعيا على الساعة العاشرة صباحا بمقر الجامعة 9 نهج اليونان تونس.



الأخ الأمين العام للاتحاد عند رئيس الجمهورية

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد أمس الأربعاء 1 جويلية 2020 بقصر قرطاج الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ نورالدين الطبوبي. وتم التطرق خلال اللقاء إلى الوضع السياسي والاجتماعي بالبلاد والاستحقاقات المنتظرة لتحقيق تطلعات الشعب.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة مقارعة الحجة بالحجة عند الاختلاف، مؤكدا الاستعداد الدائم للتضحية في سبيل الوطن وتحقيق إرادة الشعب وكرامته.

وفي تصريح عقب اللقاء أفاد الأخ نورالدين الطبوبي أنه أطلع رئيس الدولة على الأوضاع الاجتماعية جهويا وقطاعيا، وتأثير المناكفات والتجاذبات السياسية عليها.

وأعرب عن ثقته في رئيس الدولة، المنتخب مباشرة من الشعب، ليكون العنصر الجامع وصوت الحكمة والعقل لإيجاد الحلول مع مختلف المكونات وإخراج بلادنا من المأزق الاقتصادي الراهن لأنه عندما يصبح الاقتصاد متينا يمكن حينئذ حل بقية المشاكل العالقة.

رئيس الحكومة يستقبل الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل

استقبل رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ صباح اليوم الأربعاء 2 جويلية 2020 بقصر الحكومة بالقصبة الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي. وأكد رئيس الحكومة بالمناسبة على أهمية تواصل الحوار الاجتماعي الهادف إلى تنقية المناخ الاجتماعي وتجاوز الإشكاليات العالقة وإيجاد الحلول لمختلف الملفات المطروحة في إطار اجتماعي وسياسي مستقر يساعد على إيجاد الحلول الملائمة وتلبية انتظارات التونسيين ويمكّن من تجسيم البرامج الاجتماعية للحكومة وتنفيذ خطة الانقاذ الاقتصادي. وأبرز الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أن اللقاء تطرّق إلى الوضع الاجتماعي العام بالبلاد وإلى المرحلة التي تمرّ بها مؤسسات الدولة مشيرا إلى ضرورة تجاوز التجاذبات وتباين وجهات النظر السياسية وتداعياتها السلبية التي لا تخدم المصلحة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

كما أوضح نور الدين الطبوبي أن اللقاء مثل مناسبة للتطرق إلى جملة من الإشكاليات المتعلقة بتنقية المناخ الاجتماعي إضافة إلى عدد من الملفات أبرزها وضعيات التشغيل الهش خاصة لدى عملة الحضائر والمدرسين النواب مؤكدا على أهمية إيجاد الحلول الملائمة وتجاوز تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية على البلاد.



إن ائتلاف صمود:

1/ ينه الرأي العام من خطورة هذه الممارسات وما تمثله من تهديد مباشر لأمن البلاد واستقرارها ويدعو القوى الوطنية والتقدمية، للتصدي لهؤلاء، والاتفاف حول منظمة حشاد والتنسيق المشترك للدفاع عن مكاسب دولة الاستقلال والمسار الديمقراطي والنموذج المجتمعي التونسي.
2/ يدعو لتحرك وطني ضد العنف السياسي وللمطالبة برفع اليد عن المرفق القضائي وضمان استقلاليته وحياده.

المكتب التنفيذي لائتلاف صمود

تساعدت في الآونة الأخيرة حملات التحريض والتشويه في إطار هجمة ممنهجة على الاتحاد العام التونسي للشغل تنفذها مجموعة شعبية متشددة وتتبني خطابا تحريزيا وعنيفا أفرزتها الانتخابات الأخيرة. وقد وصلت هذه التهديدات إلى الدعوات العامة بتصفية الأمين العام للمنظمة الشغيلة أمام صمت مريب من عدد من حلفاء هذه المجموعة في البرلمان مما يؤكد أن ما يحدث اليوم ليس إلا توافقا للمحاولات اليائسة للتيارات الإسلامية منذ 2011 لضرب المنظمات الوطنية خط الدفاع الأخير لدولتنا المدنية أمام ضعف نسيج الأحزاب التقدمية وتواطؤ بعضها. محاولات يراود من ورائها السيطرة على مفاصل الدولة والرجوع ببلادنا إلى مربع الاستبداد.

بيان مساندة
للاتحاد العام
التونسي
للشغل

الأخ نورالدين الطوبوبي افتتاح اللقاء حول المصادقة على قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحسين جودة الحياة والمحافظة على القطاع العام ودعمه

إسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- هيكله الاقتصاد غير المنظم والنهوض بالتشغيل مع توفير العمل اللائق.
- تحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.
- والمحافظة على القطاع العام ودعمه.

ورغم عدم اعتماد الحكومة لمشروع الاتحاد وإصرارها على ادخال تعديلات جذرية عليه شكلا ومضمونا ما أفقده روحه التجديدية واختصره في قانون اطارى عادي ب24 فصلا بينما اقترحنا مشروع قانون أساسي ب53 فصلا، فقد قمنا بحملة مناصرة وتحسيس للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كامل ولايات الجمهورية على مدى السنة والنصف خضت النقابيين وشاركت فيها مكونات المجتمع المدني المحلية والجهوية والمؤسسات العمومية، كما واصلنا تقديم رؤيتنا ومساهماتنا في مختلف المحطات التي مرّ بها مشروع القانون الى ان وصل الى لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة بمجلس نواب الشعب، فدافع الاتحاد عن مقترحه التشريعي وأوصى بإدخال التعديلات اللازمة على المشروع الحكومي، وهذه مناسبة لشكر اللجنة البرلمانية على تفاعلها الإيجابي مع بعض مقترحاتنا ومنها التأكيد على الدور التنموي لهذا الاقتصاد وتكريس مبدأ اللامركزية في ادارة شؤونه والتشريع لبعث بنوك تضامنية وإيجاد امتيازات جبائية ومالية خاصة بمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.



للتعريف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني لدى مكونات المجتمع التونسي، وكوّننا فريقا من مكوبي وخبراء الاتحاد وقمنا بتجارب ميدانية لمرافقة بعث مؤسسات اقتصاد اجتماعي وتضامني، ثم كان الحرص على إحداث منظومة تشريعية تكون الارضية القانونية مرجعية لإرساء دعائم هذا المنوال الاقتصادي تتلافى تشتت النصوص القانونية في المجال وتضبط مختلف الأطراف المعنية والمتدخلة في تسييره وذلك بالتوازي مع اقرار الآليات التمويلية وهو ما سيساهم في صياغة وتحديد مقومات منوال تنموي جديد يقطع مع السابق ويحقق التنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية.

* رؤية الاتحاد

تبرز رؤية الاتحاد لدور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال المفهوم والمبادئ والأهداف التي ضمنها في مبادرته التشريعية والتي تدمج المبادئ الكونية لهذا الاقتصاد مع الخصوصية التونسية وتوجهات الاتحاد التي تتوافق مع روح ومضمون الدستور.

فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنسبة الى الاتحاد العام التونسي للشغل هو سبيل للتنمية المستدامة والمدمجة، الملائمة لكل مجالات الأنشطة الإنسانية، قوامه الحرية والكرامة والعدالة والتضامن، يشمل الذوات المعنوية التي تمارس أنشطة اقتصادية واجتماعية تسجيب لحاجيات ومصالح مشتركة ومجتمعية دون ان تكون غايتها الاساسية توزيع الأرباح ويهدف الى:

- تكريس العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وتحقيق النمو المندمج والمدمج لفائدة كافة الفئات.
- تحقيق التنمية المستدامة والعدالة القائمة على التوازن بين الجهات.
- تنمية قدرات المرأة والشباب وتفعيل طاقاتهم وتوسيع

وأخيرا أصبح لدينا قانون للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعد قرابة 4 سنوات من الانتظار وتعاقب 3 حكومات و6 وزراء للتكوين المهني والتشغيل.

وفي الحقيقة كان من الممكن اختصار الآجال والجهود المبذولة بعد ان سلم الاتحاد العام التونسي للشغل مبادرته التشريعية والمتمثلة في مقترح المشروع قانون اساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لرئاسة الحكومة منذ 2016، ولكن اليوم لنهتئ أنفسنا بهذا القانون الإطاري، فهو إرساء للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس، يجب ان تتبعها خطوات أخرى لا تقل لتفعيله على أرض الواقع، ونأمل في أن لا ننتظر 4 سنوات أخرى للمصادقة على نصوصه التطبيقية وتركيز مؤسساته.

إن اهتمام الاتحاد العام التونسي للشغل بإرساء وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليس بالشيء الجديد والمستحدث فهو تكريس لنضالاته لتوفير العمل اللائق والعدالة الاجتماعية ولندكر بأن النشاط التعاوني في بلادنا قد لازم النضال النقابي منذ البداية مع تجربة محمد علي الحامي (1924) بل طبعت أفكار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني برنامج الاتحاد العام التونسي للشغل الاقتصادي والاجتماعي الذي صيغ في الخمسينات والذي شكل إحداث نسيج تعاضدي وتعاوني مسنود ببنك الشعب أحد ترجماته آنذاك غير ان تجربة الستينات التنموية التي تم الإعتماد فيها على النظام التعاضدي قد رافقها اقتصاد موجه قائم على سياسة استبدادية ضاربة عرض الحائط أهم أركان العمل التعاوني ألا وهو الانخراط الطوعي والتلقائي والاستقلالية والديمقراطية الاجتماعية التي نسفها احتكار الدولة وتغول الجهاز الإداري البيروقراطي، لذلك وجب أخذ كل الاحتياطات اللازمة حتى لا يزعج بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مثل هذه الانخراطات وي يبقى دائرة مدينة الدولة والمواطنة.

وتواصل اهتمام الاتحاد العام التونسي للشغل بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في اطار مجهوده الوطني للمساهمة في إيجاد حلول للأزمات المتتالية التي تعيشها بلادنا جراء الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة الضاربة في النظام الرأسمالي المعولم، وفي ظلّ تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل مأساوي والتي تظهت من خلال الارتفاع الحاد في معدلات البطالة (خاصة لدى الشباب المتعلم والإناث على وجه الخصوص) وإغلاق عديد المؤسسات الاقتصادية وتسريح أجراءها والتوسع الخطير للاقتصاد الموازي والتهريب تحديدا، وتزايد الفقر وتدهور الظروف المعيشية للطبقات الكادحة والطبقة الوسطى وتخط السياسات التنموية كان لزاما تغيير المنوال التنموي الذي أظهر عجزه عن طرح حلول دائمة وإيجاد البديل له، فتحمل الاتحاد مسؤوليته الوطنية كما كان دائما وقت الأزمات فبعد أن قدم مقترحه لدستور جديد للجمهورية الثانية وبعد العقد الاجتماعي الذي أمضى سنة 2013 وبعد مساهمته الفعالة.

في الحوار الوطني حيث كان أحد أعمدته الثابتة ويحكم تجربته التاريخية وعلاقاته في مجال التعاون الدولي وتجسيما لمبادئ العقد الاجتماعي الذي نص في محوره الأول الخاص بالنمو الاقتصادي والتنمية الجهوية على ضرورة مراجعة المنوال التنموي مراجعة جذرية، انخرط الاتحاد في دعم إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تونس كمنظومة اقتصادية قائمة بذاتها أثبتت التجارب المقارنة انها يمكن أن تسهم بفاعلية في حل عدد من الاشكاليات التي تعيشها بلادنا، فكلفت 5 أقسام من الاتحاد

خلق فرص الشغل

واليوم، بعد مصادقة مجلس نواب الشعب يوم 17 جوان 2020 على مشروع قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فإن الاتحاد العام التونسي للشغل يجدد انخراطه في منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التزاما منا بالنصوص والمواثيق الدولية الداعمة للاقتصاد الاجتماعي من ذلك اعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من اجل عولمة عادلة - 2008 - وكذلك الميثاق العالمي لفرص العمل - 2009 - وكذلك التوصيتان 193 بشأن تعزيز التعاونيات و189 لخلق فرص العمل في المنشآت الصغرى والمتوسطة وتكريسا لما جاء بالدستور التونسي والعقد الاجتماعي وفي هذا الاطار نطالب بالتسريع في نشر القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية واصدار نصوصه التطبيقية في الآجال المنصوص عليها بالقانون كما سنتابع بحرص تنفيذ الحكومة لمختلف الاجراءات التي تضمنها ومواصلة تقديم الدعم اللازم لمكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس.

وفي الاخير لا يسعني الا ان اشكر مكتب العمل الدولي على دعمه المتواصل لتونس بهدف ارساء هذا المنوال الاقتصادي سواء بتقديم الاستشارة الفنية كلما طلب منه ذلك او بمشاركته الميدانية في مشاريع تنموية تركز على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما اشكر وزارة التكوين المهني والتشغيل على هذه الدعوة وعلى تنظيم هذا اللقاء في انتظار المحطات القادمة لتفعيل ونصوصه التطبيقية.

حين يَفُوضُ السّفهاء تشريع القوانين:

مبادرات للجم الأفواه وسعي محموم إلى الهيمنة وإقصاء الآخر

وبهذا المنطق المعوجّ، وبهذه الآراء التي قال عنها ابن خلدون أنها تسود حين يتحكم سفهاء القوم في مصر الدولة والناس، يريدون لجم كل الأصوات التي تعارض سياسات التمكين التي ينتهجونها، والتي يعلم القاضي والداني ان سيف مخلوف ليس الا «باراشوكا» فيها لا يقدم على مبادرة مثل هذه إلا إذا كانت بإيعاز من شيخ النهضة راشد الغنوشي، الذي لم يعد وضعه كرئيس للبرلمان يسمح له أن يدخل في هذه المعارك، وبات يعطي الإيعاز فقط من بعدي، والبقية تتكفل بتصفية الخصوم وتنقية الأجواء لمزيد التمكين ولفرض النمط المجتمعي الذي يريدون الوصول إليه، عن طريق إفراغ الساحة السياسية وتكبير كل النشاط بقوانين وتشريعات لا يمكن مقارنتها



قدّم رئيس ما يسمّى بكتلة ائتلاف الكرامة بتاريخ 30 جوان 2020 مبادرة تشريعية جديدة، تهدف إلى تنقيح المرسوم سبعة وثمانين لسنة 2011 المؤرخ في 24 جوان 2011، والذي ينظم قانون الأحزاب السياسية، معتبرا أن مبادرته تهدف إلى تنقية المناخ السياسي وخلق حالة من الاستقرار والكف عن التشنج الذي يعيشه المشهد السياسي.

هذه المبادرة تدعو إلى إدخال تعديلات على فقرات المرسوم خصوصا الثالثة والرابعة يصبح بمقتضاها المرسوم أداة في يد السلطة التنفيذية، تحديدا رئيس الحكومة، الذي يرى عن طريق الكاتب العام للحكومة، ما

إذا كان أي حزب مخالف للقانون، فينبه عليه ثمّ يجمده عن طريق المحكمة الابتدائية بتونس، وفق ما يريد التعديل. لكن الأكثر غرابة في موضوع المبادرة التشريعية هو أنها موجهة مباشرة إلى أحزاب بعينها، وتحديدا حزب السيدة عبير موسي وحركة الشعب.

فالتعديل يطالب بأن تحلّ الأحزاب التي «تعتمد في نظامها الأساسي على الدعوة إلى العنف والكراهية والتمييز على أسس دينية أو تلك التي تمجّد الدكتاتورية أو تدعو إلى التمرد على الدولة».

وهنا مربط الفرس، فالكلام الفضفاض الذي قيل في طلب التعديل لا يعدو كونه محاولة غيية لضرب الخصوم من خلال سنّ القوانين والتشريعات على المقاس، فالحزب الحر الدستوري مثلا لو أن رئيسه تكلمت في جلسة برلمانية أو في بيان أو بلاغ أو ندوة صحفية أو حتى في اجتماع داخلي للجنة، وقالت «حركة الإخوان المسلمين فرع تونس» فإن ذلك سيرفضها للعقاب آليا بالتنبيه والتجميد والحل، لأنها ميّزت بقراءة مخلوف العبقريّة بين إخوان مسلمين وإخوان غير مسلمين على أسس دينية.

كما أن وضع صورة الحبيب بورقيبة أمام النواب في قاعة المجلس يمكن أن يؤدي آليا إلى الحل بوصفه تمجيدا للدكتاتورية في نظرهم،

وهنا سيكون «نظرهم» هو المرجع القانوني الوحيد، فالذي يرون فيه هم شهيدا للثورة على كل الأحزاب السياسية ان تؤمن على ذلك وان تثني عليه وتذكر مناقبه وإلا فإنها تتعرض للحل، ومن يرون انه ديكتاتور على جميع الأحزاب ان تسبّه وتلعنه وإلا فإنها تتعرض للحل، وهو ما ينطبق هنا أيضا على حركة الشعب، التي يمكن ان تتسبب لنفسها في الحل لمجرد أن تقول الشهيد صدام حسين أو القذافي رحمه الله أو الزعيم الخالد جمال عبد الناصر أو الرئيس بشار الأسد، فكلها بنظر المشرع الجهيد الفذ سيف الدين مخلوف ديكتاتوريات على الأحزاب السياسية أن تلعنها وأن لا تترحم على الأموات منها وان لا ترفع صوراً لأحدها والا عرضت نفسها للحل.

ولمزيد تدريس وتحفيظ الديمقراطية العبقريّة غير المسبوقة للشعب التونسي ولطبقتة السياسية التي لا تعرف شيئا عن الديمقراطية، فقد أضاف الأستاذ أيضا ان من يدعو للتمرد والعنف يتعرض أيضا للحل، وهنا القصد واضح وبيّن، فمجرد الدعوة إلى التظاهر ضد الحكومة هي عنف وتمرد، ومجرد التعرض للسلطة والتهجم عليها لفظيا والدعوة إلى إسقاطها سياسيا، هو تمرد ودعوة صريحة للعنف حسب السيد مخلوف وعليه يتوجب التجميد والحل.

حتى بتلك التي صدرت في عهد الديكتاتورية. وبهذا المنطق المعوجّ أيضا فإن كل شعارات الديمقراطية وحرية التعبير وكل تلك الحريات التي أصابت البلاد حدّ التخمة طيلة عشر سنوات، لم تكن إلا غطاء لعقلية لا تؤمن بالاختلاف، ولتجبر فكري وتعصب إيديولوجي وحقد سياسي أعمى لا يرى نجاحا لمخططاته إلا بتصفية الخصوم، بالعنف والاغتيال أولا، وبالانتخابات ثانيا، وبالتصفية القانونية والتشريعية والدستورية ثالثا.

وهذه المناهج أو الآليات التي يعتمدها المتحكمون في المشهد البرلماني الآن، هي في المحصلة آليات عمل قابلة للتوظيف وللتوجيه وفق مصالح الحكّام، وما على القوى الحيّة في البلاد إلا إدراك الأهداف والنتائج التي يرمي هؤلاء إلى تحقيقها حتى يستطيع التصدي لها واسقاطها، لأن في تمريرها عودة إلى مربع الديكتاتورية، مضافا إليها هذه المرة ديكتاتورية من نوع جديد، تمزج الديني بالثوري بالمافيوزي بالفساد، لتخرج خلطة من نظام هجين لا يمكن حتى فهم آليات اشتغاله وبرامجه عمله، فقط يمكن ملاحظة ومتابعة سلسلة الكوارث والمآسي التي سيخلفها، وعدّها وتبويبها، ليس أكثر.

* طاهر علي

استشارة لسنة 2020

تعترم بلدية القصر اجراء استشارة للمرة الثانية لاقتناء أزياء العمل ووسائل الوقاية والسلامة المهنية لفائدة العملة التابعين اطار البلدية بعنوان سنة 2020.

فعلى المزودين الذين تتوفر فيهم الضمانات الفنية والمالية الضرورية والكفاءات اللازمة لحسن انجاز الخدمات موضوع الاستشارة بكافة فصولها والراغبين في المشاركة ان يتصلوا بمقر بلدية القصر أيام العمل للحصول على ملف الاستشارة (القوائم التقديرية) وترسل العروض دون الاشارة الى اسم العارض عن طريق البريد أو مباشرة الى مكتب الضبط ببلدية القصر باسم السيد رئيس البلدية وتحمل الظروف عبارة «لا يفتح استشارة اقتناء ازياء العمل ووسائل الوقاية والسلامة المهنية» وذلك في أجل أقصاه يوم الاثنين 03 / 08 / 2020 على الساعة العاشرة صباحا ويعتبر ختم مكتب الضبط هو المرجع لتحديد صلوحيّة العروض، ويقع فتح الظروف في جلسة علنية في نفس اليوم على الساعة العاشرة صباحا.

تقدم العروض كالآتي:

ظرف خارجي مغلق يحمل عبارة «لا يفتح استشارة خاصة باقتناء ازياء العمل ووسائل الوقاية والسلامة المهنية» يحتوي على الوثائق التالية:

- القائمة التقديرية التي يتم سحبها من البلدية بعد تعمييرها مع التأكيد على الأثمان المقترحة لكل فصل.

- نماذج من الفصول المقترحة لكل فصل على حدة ويطعن كل عرض غير مدعم بعينة ويقع الاحتفاظ بالعينات من طرف الإدارة البلدية لاعتمادها عند تسلم المواد بعد اتمام الاستشارة في حين يتم ارجاع باقي العينات الى اصحابها بعد اسناد الصفقة.

- شهادة من المعرف الجبائي للمشارك (باتيندة)

* مع الملاحظة وان العرض الذي لا يحتوي على الوثائق والنماذج المطلوبة يعتبر لاغيا ولا يعتمد به.

استشارة لسنة 2019

تعترم بلدية القصر اجراء استشارة لاقتناء أزياء العمل ووسائل الوقاية والسلامة المهنية لفائدة العملة التابعين لقانون اطار البلدية بعنوان 2019.

فعلى المزودين الذين تتوفر فيهم الضمانات الفنية والمالية الضرورية والكفاءات اللازمة لحسن انجاز الخدمات موضوع الاستشارة بكافة فصولها والراغبين في المشاركة ان يتصلوا بمقر بلدية القصر أيام العمل للحصول على ملف الاستشارة (القوائم التقديرية) وترسل العروض دون الاشارة الى اسم العارض عن طريق البريد أو مباشرة الى مكتب الضبط ببلدية القصر باسم السيد رئيس البلدية وتحمل الظروف عبارة «لا يفتح استشارة اقتناء ازياء العمل ووسائل الوقاية والسلامة المهنية» وذلك في أجل أقصاه يوم الجمعة 31 / 07 / 2020 على الساعة العاشرة صباحا ويعتبر ختم مكتب الضبط هو المرجع لتحديد صلوحيّة العروض، ويقع فتح الظروف في جلسة علنية في نفس اليوم على الساعة العاشرة صباحا.

تقدم العروض كالآتي:

ظرف خارجي مغلق يحمل عبارة «لا يفتح استشارة خاصة باقتناء ازياء العمل ووسائل الوقاية والسلامة المهنية» يحتوي على الوثائق التالية:

- القائمة التقديرية التي يتم سحبها من البلدية بعد تعمييرها مع التأكيد على الأثمان المقترحة لكل فصل.

- نماذج من الفصول المقترحة لكل فصل على حدة ويطعن كل عرض غير مدعم بعينة ويقع الاحتفاظ بالعينات من طرف الإدارة البلدية لاعتمادها عند تسلم المواد بعد اتمام الاستشارة في حين يتم ارجاع باقي العينات الى اصحابها بعد اسناد الصفقة.

- شهادة من المعرف الجبائي للمشارك (باتيندة)

* مع الملاحظة وان العرض الذي لا يحتوي على الوثائق والنماذج المطلوبة يعتبر لاغيا ولا يعتمد به.

الحسابات السياسية تعطل من جديد تنصيب المحكمة الدستورية..

هل تتعهد الأحزاب تعطيل تنصيب المحكمة الدستورية خوفا على مصالحها؟



بالمحكمة الإدارية أحمد صواب أن أغلب الأحزاب تخشى من تنصيب المحكمة الدستورية وأن هناك عدة عوامل ادت الى عرقلة قيامها رغم مرور خمس سنوات تقريبا بسبب الهوس الأصلي وهو استمرار فترة التأسيس لاحتلال المواقع وبأكبر درجات القرف أصبحت الأحزاب السياسية



هي التي ترشح أناس معينين وفي هذا بعد كبير عن الحياد. إذ أن اختيار أناس قريبين منهم لخدمة مصالحهم صلب المحكمة الدستورية. أما السبب الثاني فيتمثل حسب القاضي أحمد صواب في كون طول المدة التي استغرقتها الجدل حول المحكمة الدستورية جعلت المهمة صعبة للغاية بما معناه أن الأسماء المعروفة التي كانت

مطروحة لم يبق منها أحد تقريبا والأسماء التي لها وزن كبير أبعدت على غرار محمد صالح بن عيسى عميد القضاة وبعده سناء بن عاشور التي سحبت ترشحها ونشرت رسالة مفتوحة للعموم تعلن فيها انسحابها وكذلك الشأن بالنسبة إلى زهير بن تنفوس وهو من أكبر القضاة بالمحكمة الإدارية. واعتبر احمد صواب ان عديد البرلمانيين والسياسيين يرون أنه في غياب الاسماء الكبيرة يصبح تنصيب المحكمة الدستورية أمرا بغير أهمية. وأكد أنه شخصا يرى انه وبالنظر الى العروض الموجودة والأسماء المطروحة، يفضل أن لا يتم الآن تنصيبها. أما عن آخر الأسباب التي حالت حتى الآن دون الاتفاق على الاسماء المرشحة للمحكمة الدستورية والذي اعتبره صواب الأعمق والأخطر هو مدى اهمية صلاحيات المحكمة الدستورية باعتبارها أهم من رئاسة الجمهورية وهي السلطة الأعلى في البلاد وهي أعلى من السلطة الأصلية أي البرلمان والخطر ان الدستور التونسي فيه بعض الفصول حمالة أوجه على غرار الفصل ستة الذي ينص على المقدسات والتكفير وحرية الضمير ويحتاج إلى تأويلات كثيرة وفيها لبس كبير. إذ تحتاج العديد من الفصول إلى قاضٍ دستوري ليقرأها ويترجمها ويفسرهما وبهذا المفهوم فإن المحكمة الدستورية الجديدة ستكون سلطة تأسيسية ثانية بعد السلطة التأسيسية التي كتبت الدستور وجعلت عددا من فصوله غامضة بحكم الوضع العام وقتها. والأصعب اليوم هو أن تخلق توازنا بين الأبواب أي بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وتعطي معاني وتفسيرات فيما يتعلق بالفصل ستة وتفسر حدود حق الإضراب. وبالتالي فإن هناك سلطة تأسيسية أولى كتبت الدستور وسلطة تأسيسية ثانية مهمتها قراءة الدستور وترجمته وتفصيله وهي الأصعب.

* حياة الغاغي

المصادقة على القانون المنظم له منذ ما يزيد عن أربع سنوات مع بعض العثرات إلا أن طريقه نحو التركيز كان أكثر صعوبة إذ بقيت المحكمة الدستورية حبيسة قبة باردو بعد سلسلة الجلسات العامة الفاشلة.

أكثر من ثلاث جلسات عامة عقدت للتصويت على أربعة أسماء لعضوية المحكمة الدستورية من بين عدد من المرشحين ولكن جميعها باءت بالفشل باستثناء واحدة عقدت في مارس من السنة المنقضية إذ توصل النواب إلى اتفاق حول شخصية وحيدة وهي روضة الورسيغني.

والسبب الأساسي للفشل الذريع في انتخاب أربعة أعضاء من المحكمة الدستورية التي تترتب طبقا للقانون المنظم لها من 12 عضوا هو غياب التوافقات بين الكتل البرلمانية أو الإخلال بها في الوقت البديل والنتيجة تواصل تعطيل تركيز هذا الهيكل القضائي الذي من المفترض أن يركز سنة بعد المصادقة على القانون أي بعد جويلية 2015 بسنة واحدة.

والكرة اليوم في ملعب البرلمان الحالي الذي يتكوّن من عديد الأطياف السياسية ومطالب بوقف هذا النزيف من خلال التوصل إلى توافقات وعليه التمكن من انتخاب الشخصيات الثلاث المتبقية لحل هذه العقدة وتواصل المحكمة الدستورية طريقها ليكون دور المجلس الأعلى للقضاء ورئاسة الجمهورية في اختيار نصيبهما من هذه التركيبة (أربعة أعضاء لكل طرف) طبقا لما ينص عليه القانون الأساسي عدد 50 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015.

عدم الجدية في الترشيحات

وحسب أساندة القانون الدستوري فإن الإشكال يطرح خاصة في ما يتعلق بملفات المترشحين التسعة الذين رشحتهم كتل نيابية وتم رفض ملفاتهم شكلا، فذلك يدل على نوع من الاستسهال من طرف أعضاء مجلس النواب لمسألة الترشيح فضلا عن غياب الجدية اللازمة للتعامل مع هذه المسائل المهمة.

ويمكن هنا استخلاص انعدام الجدية في التعامل مع هيئة دستورية مثل المحكمة الدستورية والتي ستوفر التوازن بين جميع السلطات العمومية. ولعله من شبه المستحيل أن يقع إرساء المحكمة الدستورية واستكمال انتخاب أعضائها في هذه المدة النيابية في ظل الخارطة السياسية الحالية وتشردم وتشظي التركيبة النيابية في مجلس نواب الشعب، إلا إذا تم القيام بتغيير قانون المحكمة الدستورية والنزول بأغلبية الثلثين إلى أغلبية مطلقة أي أغلبية 109... زيادة على ذلك فإن اطمئنان كتل الأغلبية في البرلمان إلى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين هو أيضا عامل من عوامل عدم الجدية في التعاطي مع الترشيحات للمحكمة الدستورية. فالهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين هي هيئة ذات صلاحيات محدودة ولا يمكنها ضبط القوانين التي يسنها النواب إلا في حالة وحيدة عندما يطعن فيها النواب، وذلك على عكس المحكمة الدستورية التي يمكن من خلالها للمواطن الطعن في دستورية القوانين في حال إرسائها. لكن بالنسبة إلى هذه الهيئة فاختصاصها محصور في مراقبة دستورية مشاريع القوانين وليست لها صلاحيات في مجال مراقبة القوانين.

وبناء على ذلك وحسب المختصين في القانون الدستوري فإن الكتل المؤثرة في البرلمان مطمئنة إلى هذه الهيئة. كما يبدو أن لدى هذه الكتل توجه نحو تأييد المؤقت بدلا عن إرساء المؤسسات الدائمة وتأييد الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين بدلا عن إرساء المحكمة الدستورية وهي هيكل دائم، في حين أن المهمة الأساسية للبرلمانيين هي إرساء المؤسسات الدستورية الدائمة واحترام الدستور.

القاضي أحمد صواب: أغلب الأحزاب تخشى تنصيب المحكمة الدستورية

وعن الجدل القائم حول تنصيب المحكمة الدستورية وخاصة العوائق التي حالت دون تشكيلها الى اليوم، قال القاضي السابق

اتخذت اللجنة الانتخابية بمجلس نواب الشعب التي نظرت في ملفات ترشح الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية، عدة قرارات تمثلت أساسا في رفض جميع ملفات الترشح المقدمة بصفة فردية أي التي لا تتضمن ترشيحا صادرا عن كتلة نيابية وعددها 10 ترشيحات، وذلك لعدم توفر مكتوب الترشيح. كما تم قبول ملفين ورفض 9 ترشيحات بالنسبة إلى ملفات الترشيح الصادرة عن الكتل النيابية وذلك لنقص في الوثائق المطلوبة في حين تم إرجاء النظر في 5 ملفات إلى جلسة مقبلة.

وكشف مجلس نواب الشعب أن اللجنة الانتخابية، رفضت جميع الملفات المقدمة بصفة فردية وقبلت مطلبين اثنين من ضمن الترشيحات المقدمة من الكتل.

ولفت المجلس في بيان صادر عنه إلى أن اللجنة رفضت جميع ملفات الترشح المقدمة بصفة فردية أي التي لا تتضمن ترشيحا صادرا عن كتلة نيابية والبالغ عددها 10 ترشيحات ومرّد ذلك عدم توفر مكتوب الترشيح تطبيقا لأحكام الفصل 11 من القانون الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015 والمتعلق بالمحكمة الدستورية والقرار المتعلق بفتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية.

وأبرز انه بالنسبة إلى ملفات الترشيح الصادرة عن الكتل النيابية، فقد تم قبول ملفي ترشيح ورفض 9 ترشيحات لنقص في الوثائق المطلوبة وأنه تم إرجاء النظر في 5 ملفات إلى جلسة مقبلة.

وذكر بأن المجلس السابق كان انتخب عضوا في المحكمة الدستورية من المختصين في القانون. وبأنه استنادا إلى ذلك تم فتح باب الترشيحات في مرشحين اثنين من المختصين في القانون ومرشح واحد من غير المختصين في القانون.

سمير ديلو: إعادة فتح باب الترشيحات وارد

أكد رئيس اللجنة الانتخابية بمجلس نواب الشعب النائب سمير ديلو رفض جميع ملفات الترشح المقدمة بصفة فردية لعضوية المحكمة الدستورية.

وأضاف ديلو أن اللجنة الانتخابية قامت بفرز الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية والتي بلغت 20 ظرفا توزعت بين 10 ملفات ترشح فردي لا تتضمن ترشيح كتلة نيابية وملفات ترشيح أخرى مقدمة من كتل نيابية.

كما أفاد أنه تم قبول ملفي ترشيح صادرة عن كتل نيابية تهم كلاً من عادل كنعين محام مختص في القانون وعز الدين العرفاوي أستاذ جامعي مختص في القانون، فيما تم رفض 9 ترشيحات لنقص الوثائق المطلوبة وإرجاء النظر في 5 ملفات إلى جلسة مقبلة تهم ملف مرشح لائتلاف الكرامة و4 آخرين تم ترشيحهم من قبل كتلة «قلب تونس».

وفي هذا السياق، أفاد ديلو أنه تم توجيه مراسلة إلى مكتب مجلس نواب الشعب تتعلق بملف مرشح كتلة قلب تونس والبالغ عددهم 4، باعتبار أن الكتل النيابية مطالبة بتقديم ترشح عن كل اختصاص بما يعني 3 بالنسبة إلى المحكمة الدستورية.

وحول إمكانية تأجيل موعد الجلسة العامة المخصصة لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، أفاد ديلو أن كل شيء مطروح في انتظار قرار مكتب المجلس بخصوص المراسلة، مشيرا إلى فرضية إعادة فتح باب الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية وهو ما من شأنه أن يؤجل موعد انعقاد الجلسة.

غياب التوافقات

وفي الواقع فإن هذا الأمر قد أثار استغراب الكثيرين إذ أنه من بين 26 ملفا تم تقديمها لمجلس نواب الشعب للترشح لعضوية المحكمة الدستورية، لم يتم قبول سوى ملفين اثنين وإرجاء النظر في خمس ملفات مقابل إسقاط 19 ملفا مما يوحي بأن مسار التعطيلات لإرساء المحكمة الدستورية ما زال متواصل.

فهذا الهيكل القضائي الذي نص عليه الدستور الجديد ولئن تمّت

المؤتمر العادي التاسع للجامعة العامة للمياه: تجديد الثقة في الأخ حسين الشارني كاتباً عاماً ولا تفريط في ديمومة وعمومية الصوناد



أشرف الأخ نورالدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد على المؤتمر التاسع للجامعة العامة للمياه وذلك يوم 30 جوان 2020 بأحد النزل بالحمامات برئاسة الاخ صلاح الدين السالمي عضو المركزية النقابية المكلف بالمنشآت العمومية والدواوين وبحضور اعضاء المكتب التنفيذي الوطني الاخوة منعم عميرة وسامي الطاهري وسامير الشفي وعدد من اعضاء الهيئة الادارية الوطنية وبمشاركة 87 نائبا تحت شعار «في الاتحاد قوة» افتتح الاشغال الاخ حسين الشارني الكاتب العام المتخلي للجامعة الذي أكد ان القيادة القطاعية المتخلفة عملت على تطوير قطاع المياه بشكل تصاعدي إيجابيا بالحضور النقابي وبانعقاد الهيئات المسيرة وتكثيف الانتساب للمنظمة وبمنخرطين جدد إلى ما يقارب الضعف ونقابات أساسية جديدة وبين ان عديد المكاسب تم حصدها بعنتاوين جديدة وأرقام مالية محترمة لفائدة الأعوان إلى جانب الزيادات في الاجور التي حققها الاتحاد فضلا عن تعزيز الوحدة وصلابة الجبهة الداخلية للقطاع.

* شيطنة الاتحاد

الأخ صلاح الدين السالمي رئيس المؤتمر تحدث عن تجمع جهة صفاقس الاخير الذي اوجع اعداء المنظمة الذين وصل به الامر إلى إباحة سفك دماء الأمين العام وعرّج على مدى استقلالية القضاء واستعماله ضد النقابيين مؤكدا تمسك الاتحاد باستقلالية القضاء والفصل بين السلطات والدفاع عن نقابيه.

وبين ان جوهر الخلاف مع اعداء الاتحاد هو مرجعيتهم الفكرية التكفيرية ومدنية الدولة واستحقاقات الشعب وحقه في خيرات وثوراته والدفاع عن التشغيل والتنمية.

من ناحية أخرى استعرض الاخ صلاح ما يحاك للمنشآت العامة من مؤامرات بما فيها شركة الصوناد وعرّج على الزيادة في الاجور في القطاع العام، اثر محضر تاريخي افرزته تجمعات عامة تحت اشراف المكتب التنفيذي والتي اعطت أكلها.

ولفت إلى ما وقع بالصحة والفلاحة والتي عمدت السلطات الى تجاهل القانون في علاقة بتنظيم الجلسات الصحية التي كانت صورية ولم تتضمن اي مساع لفرض النزاعات وأشار إلى اهمية استنباط آليات أخرى للضغط والنضال.

كما أبرز تداعيات الوضع الوباي ما جعل عديد الملفات ترحل الى مواعيد اخرى وعرّج على اتفاق 2018 الخاص بديمومة عموميتها وهو الامر الذي لم يجد له سبيلا للانعقاد الا في مؤسسة وحيدة فقط وبين ان الحكومة ليس لها اي رؤية للنهوض بالمؤسسات العمومية الا عبر الشريك استراتيجي في اطار الشراكة بين القطاع العام والخاص او التفويت الكلي بما فيها ذلك شركة الصوناد، لذلك يجب التنبيه لانقاذ شركة المياه والتصدي لسلطنة الماء واخضاعه للريح.

فضلا عن ذلك ملف مشروع القانون بما سمي بحوكمة المؤسسات العمومية والذي تم تحويله الى مجلس النواب دون تشريك الاتحاد مبرزا خطورة ذلك على المنشآت العمومية بما انها تدفع المؤسسة في اتجاه الشريك الاستراتيجي او التفويت فيها تنفيذا لاملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وقاموا بشيطنة المؤسسات حتى عبر الاتهامات.

وأكد انه سيتم تنظيم تحركات نضالية ضد مشروع حوكمة المؤسسة العمومية القاضي بفتح الباب في كل المؤسسة للتفويت الجزئي او الكلي في المؤسسات وهذا ما يفسر حملات الشيطنة ضد الاتحاد الذي يتصدى

لمشاريع نهب وخيرات البلاد ومساعي التفويت في المؤسسات الحيوية واملاءات الدوائر المالية العالمية وهذا ما يفرض الوحدة النقابية والتصدي لكل المؤامرات الداخلية والخارجية التي تُحَاك ضدها والتحصين الداخلي.

* لن نتنازل عن تونس

في معرض كلمته، شكر الاخ نورالدين الطوبوي قطاع المياه على مساهمته في معارك الحفاظ على ديمومة الشركات الوطنية، وبين ان معركة صفاقس هي سياسية بامتياز عنوانها ضرب الاتحاد، القوة الوطنية والاجتماعية الوحيدة التي تدافع عن السيادة الوطنية وعن خيرات البلاد لافتا الى محاولات ضرب الاتحاد منذ مدة وأكد ان الديمقراطية هي خيار استراتيجي في المنظمة.

كما أكد ان المنظمة مؤمنة على تاريخها وعن دم شهدائها وعن الممارسة الديمقراطية وعن قوانينها مبرزا ان حرية التعبير مضمونة داخل اطر الاتحاد، ومن يأتي ضد ذلك فقوانين الاتحاد تصد اي متجاوز واي متواطئ أو خائن.

الاخ الأمين العام عرّج على تقييم 10 سنوات من الثورة والتي اتسمت بالتجاذبات والمناكفات التي عطلت التنمية والانتقال الديمقراطي في البلاد، في هذا السياق أكد الاخ الأمين العام التمييز بين الشرعية والمشروعية باعتبار ان الشعب لم يقدم صكا على بياض للذين انتخبهم وزاغوا عن وعودهم، وبين ان جملة «نحن قادمون إلى باردو» تعني تعديل البوصلة.

من ناحية اخرى، ابرز ان الدين ليس ملكا لاحد وهو عقيدة بين الخالق ومخلوقه وليس ملكا لحزب سياسي من المفروض ان يتحمل مسؤولية النهوض بالبلاد وليس تقسيم الناس بين كافر ومؤمن واستغلال الدين للوصول الى الموقع.

وعرّج الاخ الأمين العام على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الخطير وغياب الرؤية للحكومات المتعاقبة على النهوض بالوضع وللالاتحاد تصورات وبرامجه للتنمية وللحفاظ على ديمومة وعمومية المؤسسات العمومية وقال «لن نتنازل عن تونس لقوى الشر كلفنا ذلك ما كلفنا واختمت الاخ نورالدين كلمته بالتعريض على القضية الفلسطينية وضرورة توحيد قوى الخير في العالم لتكون فلسطين بوابة للسلام، كما أكد نضال الاتحاد ضد الميز العنصري.

* تكريم وعرفان بالجميل

هذا وتم تكريم المحرم زهر الدين السلنبي كما تم تكريم كل من

* قضايا وملفات

المؤتمر كان مناسبة لنقاش الملفات والقضايا الوطنية والنقابية والقطاعية، مع التوقع امام الوضع الاجتماعي المزري وحملات الشيطنة والاتهامات ضد المنظمة الشغيلة كما قيموا الفترة النيابية، كما قيموا الفترة النيابية الفارطة ومختلف النضالات التي خاضها القطاع من اجل تحسين الاوضاع المادية والاجتماعية للاعوان.

وعرّجت تدخلات على القرارات المتعلقة بديمومة الشركة واجور الاعوان والخلاف مع بعض اعضاء مجلس الادارة انطلاقا من مشروع اعادة الهيكلة (P50) الهادف الى تقسيم الشركة إلى اقاليم كبرى يسمح بتفتيتها وبيعها للخوادم وتم اسقاط المشروع وصياغة تنقيح جديد للهيكل التنظيمي الصادر سنة 2002 تمت المصادقة عليه سنة 2019، الى جانب طرحهم للسيادة الوطنية على قطاع المياه ومنها الصراع التشريعي المطروح مع الحكومة على قانون عدد 9 لسنة 1988 والنظام الاساسي العام 78 لسنة 1985 والمرتبط عضويا بمراجعة وتنقيح النظام الاساسي الخاص لاعوان الشركة والعمل على الانتصار في هذه المعركة والحسم فيهما.

من جهة اخرى اكدت تدخلات ضرورة ان تهتم القيادة القطاعية الجديدة باعادة صياغة وتنقيح مذكرة الادارة العامة المتعلقة بالساعات الاضافية والاهتمام بالتكوين النقابي ودعم الانتساب واستقطاب المرأة العاملة ومزيد التنسيق مع المركزية النقابية لتحقيق مطلب ادراج الزيادة في الاجور ضمن الاجر الاساسي علاوة على تحسين المقدرة الشرائية من خلال تطوير مقدار تذاكر الاكل وكل المنح حسب الخطط المهنية واسترجاع المصاريف للدراجه النارية وتعميم منحة القففة على اعوان النظافة والحراسة واعوان محطات المعالجة في الصيف والتمسك بالمفاوضات الاجتماعية قطاعيا.

كما شدد المؤتمرون على وجوب دعوة اعضاء اللجنة الادارية المتنافسة للمطالبة بملف المناظرات والترقيات الداخلية بعد استكمال الانتدابات الخارجية لسنوات 201 - 2015.

من جهة اخرى، طالبت تدخلات بمراجعة التدرج المهني لكل المسالك المهنية فضلا عن الاهتمام اكثر بمقتاعدي القطاع وتعزيز وحدتهم ومواصلة اهتمام الجامعة العامة للمياه بهم.

* تفاصيل الانتخابات

أفرزت انتخابات المكتب التنفيذي للجامعة العامة للمياه النتائج التالية نقدمها بالتفاصيل كالآتي:

حسين الشارني 79 صوتا (كاتباً عاماً)، الهاشمي عبيد 68 صوتاً، عبد الوهاب قرارة 70 صوتاً (الدراسات والتشريع)، سهام صواب 75 صوتاً (الشباب والمرأة العاملة)، حافظ القدي 74 صوتاً (الحماية الاجتماعية)، محمد طويجين 72 صوتاً (الاعلام)، إيمان الورتاني 78 صوتاً (العلاقات الخارجية)، خالد بوعجيلة 71 صوتاً (النظام الداخلي)، سمير سكر 72 صوتاً (الانخرطات والمالية).

* صبري الزغدي/صور منتصر العكرمي



الأخ كمال سعد في التجمع العمالي بتوزر

الحكومة مخطئة حين تريد تحميل الأزمة للشغالين وللبنات الكادحة

* خالد العقبي

بها البلاد والدور الذي يلعبه الاتحاد في الدفاع عن منظوريه أمام نزوع الحكومات المتعاقبة لتحمل الأزمة للشغالين والبنات الكادحة ووجد رفض الاتحاد لكل أشكال السطوع على مرتبات الموظفين ومستحقات المتقاعدين كما عرج على قضية عمال الحضائر فندد بالاعتداء الآثم على الأخ منعم عميرة من أحد المندسين موضحاً أن التفاوض لفض هذا الملف مازال متواصلاً ولن يتخلى الاتحاد عن دوره فيه.

وأحيلت الكلمة في ختام التجمع إلى الكاتب العام لنقابة الحضائر بالجهة تقديراً لمعانة هذا القطاع المهمش فأثنى على دور المنظمة في إسنادها لمطالب عمال الحضائر

واستنكر أيضاً الاعتداء على الأخ منعم عميرة وتبرأ من مرتكبه واصفاً إياه بالمنس كما نحى باللائمة في نفس الوقت على مختلف القطاعات التي رأى أنها مقصرة في دعم ومعاونة نضالات القطاع داعياً إلى مزيد التضامن العمالي لفض هذا الملف بما يرجع الحقوق إلى أهلها.

واختتم التجمع بإصدار لائحة تضمنت مواقف الجهة من الوضع النقابي الجهوي والوطني وتجديد المساندة المطلقة للمكتب التنفيذي الوطني وللأخ الأمين العام نور الدين الطوبوي أمام التهديدات الجبنة التي صدرت عن بعض خلايا الإرهاب والتطرف.



تنفيذا لتوصيات الهيئة الإدارية الوطنية المنعقدة بمدينة صفاقس المناضلة بتاريخ 27 جوان 2020 والداعية إلى تنظيم سلسلة من التجمعات العمالية والتحرك النضالية التصاعدي انتظم بدار الاتحاد الجهوي للشغل بتوزر تجمعا عماليا حاشدا ترأسه الأخ كمال سعد الأمين العام المساعد المكلف بالنظام الداخلي وقد تداعت له كل التشكيلات النقابية من مختلف معتمديات الجهة بأعداد غفيرة وسط حضور إعلامي لافت.

وقد افتتح التجمع بالنشيد الوطني ونشيد الاتحاد وسط هتاف الحاضرين بفداء المنظمة والاعتزاز بالانتماء إليها واستحضار ذكرى الشهيد فرحات حشاد.

وأشاد الأخ محمد علي الهادي الكاتب العام

للاتحاد الجهوي للشغل بتوزر بتلبية الدعوة والحضور ووجه تحيات خاصة لقطاعات الصحة والفلاحة والمالية ولعملة الحضائر الذين خاضوا مؤخرا سلسلة من التحركات النضالية والإضرابات دفاعا عن مصداقية التفاوض والتزام الاتفاقيات. كما أشار الأخ الكاتب العام إلى ما يحاك ضد المنظمة من مؤامرات ودسائس من طرف جهات سياسية باتت معلومة وسافرة الوجه في عدائها للشغالين وذكر بالأدوار المشرفة التي لعبتها المنظمة في الدفاع عن البنات الهشة والتزامها بمواصلة الدفاع عنها من منطلق مبدئي.

أما الأخ كمال سعد فقد أشاد بانضباط الحضور ووفائهم لمنظمة حشاد واستعرض التحديات التي تمر

لائحة الاتحاد الجهوي للشغل بتوزر

عن حلول عادلة في مقاومة التهرب الضريبي ودراسة واقع هذه المؤسسات.

- تكلو الحكومة في احترام التزاماتها وتعهداتها تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل.

- استفحال الفساد وانتشاره في جميع مفاصل الدولة في ظل الإفلات من العقاب.

ونسجل على الصعيد الجهوي:

- ان الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية في جهة توزر مزرية وان مظاهر التنمية فيها غائبة مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين ابناءها وخاصة في قطاع السياحة من غلق للوحدات السياحية ووكالات الاسفار واتساع رقعة الفقر وتعميق المعاناة وزيادة الإحباط لدى عموم الناس بسبب تمادي الحكومة في سياسة التهميش وحرمان الجهة من حقوقها ومكاسبها وغياب الإرادة السياسية الحقيقية للاهتمام بها والتعامل الجاد مع مشاغلها وحاجياتها.

- حرصنا على مقاومة كل أشكال التشغيل الهش على غرار عمال الحضائر وعمال القطاع السياحي والمطالبة بتسوية وضعيتهم.

- ان القطاع الخاص الوحيد بالجهة هو قطاع السياحة الذي يعاني التهميش والبطالة من خلال غلق الوحدات السياحية لذلك ندعو السلطة إلى إيجاد حلول عاجلة لهذا الملف وبعث مشاريع تنموية صناعية وفلاحية تساهم في تنويع النشاطات في الجهة.

* ان اعضاء ندوة الاطارات النقابية اذ يتابعون باهتمام مجمل هذه الأوضاع ويؤكدون على:

- مطالبة الحكومة باحترام الأجل المتفق عليها والالتزام بتطبيق مخرجات المجالس الوزارية الخاصة بالجهة.

- استعداد مناصلي جهة توزر ومناضلاتها للدفاع على حقهم في التنمية والتشغيل وحق ابناءها في حياة كريمة.

- تجندنا للدود عن حرمة المنظمة من استهداف المعادين والحاقدين والكارهين والمخططين للنيل من القيادات النقابية التاريخية والحالية.

- يقظتنا في مواجهة كل ما يشكل انحرافا بالمجتمع عن مشاغله وقضاياه الحقيقية ومنها التبعات الخطيرة للخيارات الاقتصادية والاجتماعية.

* الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي كمال سعد

نحن أعضاء ندوة الإطارات النقابية المجتمعين يوم الاربعاء 1 جويلية 2020 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بتوزر برئاسة الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي الأخ كمال سعد وبعد تدارسنا للوضع العام جهويا ووطنيا ومتابعتنا لتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي فإننا:

- نعبر عن اعتزازنا بالانتماء الى الاتحاد العام التونسي للشغل ووفائنا لرسائله الوطنية والاجتماعية والتزامنا المبدئي وانحيازنا لقضايا شعبنا ومطالبه في العيش الكريم.

- نثمن نضالات نقابيات ونقابي جهة صفاقس ونجاحهم في رص الصفوف وتجسيد الوحدة وتحدي عصابات العنف والتشويه ونطالب بإطلاق سراحهم وندعو القضاء الى رفض الضغوطات ونزاعات التشغيل كما نحیی نضالات القطاعات التي نفذت اضراباتها بنجاح من أجل الدفاع عن كرامتها ومكاسبها.

- نستنكر حملات التشويه الممنهج ضد الاتحاد العام التونسي للشغل وتآليب الرأي العام وبث الفتنة عبر التشكيك في النقابيين وهياكل الاتحاد بمختلف مواقعهم الغاية من كل ذلك استهداف المنظمة لمنعها من الاضطلاع بدورها واداء مهامها النضالية دفاعا عن القضايا الوطنية والاجتماعية والاقتصادية الحارقة.

- ندين بشدة الدعوات البغيضة لسفك دماء الأخ الأمين العام نورالدين الطوبوي ونعلن تجند الجهة للدفاع عن الاتحاد وعن رموزه وفي مقدمتهم الأخ الأمين العام وندعو السلط الأمنية والقضائية الى تنبيه الصفحات المحرصة على العنف والقتل والقريبة من ائتلاف الشر.

- نعتبر الاعتداء الذي تعرض له الأخ المناضل منعم عميرة الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية اعتداء صارخا على المنظمة يتحمل مسؤوليته الطرف الحكومي لتلاعبه المتواصل بالعديد من الملفات ومنها التشغيل الهش وعمال الحضائر ونعلن تضامنا معه ودفاعنا

عن قيادات المنظمة.

ونسجل على الصعيد الوطني:

- تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وسعي الحكومات المتعاقبة الى تحميل الشغالين وحدهم مسؤولية هذه الأزمة التي كانوا هم السبب الرئيسي فيها بسبب خياراتهم اللاتونية والاشعبية وتوجههم نحو التفريط في المؤسسات الوطنية للأجنبي ومحاولة المس من أجور الشغالين وضرب مكاسبهم الاجتماعية عوض البحث

النقابة العامة لمتفقي المدارس الابتدائية:

دفاعا عن الاتحاد ورموزه وقياداته



ندد المكتب التنفيذي للنقابة العامة لمتفقي المدارس الابتدائية بالهجمة الشرسة على الاتحاد العام التونسي للشغل ودعوات الحقد والكراهية والتكفير التي بلغت مداها بالدعوة إلى إهدار وسفك دماء الاخ نور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ينضاف إليها الاعتداء الهمجي الجبان بالعنف على الأخ منعم عميرة الأمين العام المساعد من قبل مأجورين في إطار ما يسمى بالتدافع الاجتماعي.

واكد مكتب النقابة في بيان له استعداد قطاع التفقي البيداغوجي للدفاع عن الاتحاد ورموزه وقياداته الوطنية في مقدمتهم الأمين العام في وجه العصابات التكفيرية وروابط العنف، كما ثمن ما ورد ببيان الهيئة الإدارية الوطنية المنعقدة بصفاقس يوم السبت 27 جوان 2020 والتزامه المطلق بقرارتها ودعا كافة الهياكل القطاعية الوطنية والجهوية والمناضلات والمناضلين بالاتحاد العام التونسي للشغل إلى توظيف مواقفهم الافتراضية للتصدي لهذه الجماعات المعادية للمنظمة والاستعداد التام للمشاركة في الفعاليات التي ستلتئم دفاعا عن المنظمة والتزاما بقرارات الهيئة الإدارية الوطنية.

* صبري الزغيدي

الفخفاخ في طريق غير سالكة:

الاستقالة وإعادة الأمانة إلى الرئيس
أم الإقالة وعودة المبادرة للبرلمان؟

يوسف الوسلاتي

ادانته هذا السيناريو هو الذي تحبذُه ثلاث كتل في البرلمان وهي قلب تونس والائتلاف والنهضة إذ ستسمح لها نتائج التحقيقات بدفع الحكومة الى جلسة تصويت على تجديد الثقة بها ومن ثمّ تتولّى اسقاطها لامتلاكها أغلبية بسيطة قد تسمح لها بالقيام بهذا الامر.

وإذا حصل هذا السيناريو فإنّ زمام المبادرة ستعود إلى البرلمان إذ سيتولى الحزب الأغلب (الفائز الأول) تعيين رئيس حكومة من طرفه، مدار الحياة السياسية هذه الايام هو قضية الحكم وايجاد المخرج الأنسب لما بعد حكومة الفخفاخ التي يبدو أنها سقطت أخلاقيا بتورط في اشتراطات النهضة وأولها توسيع الفريق الحاكم بإدخال قلب تونس مقابل حتى خروج التيار وحركة الشعب وما الخفوت في التصريحات بعد اجتماع مجلس الشورى إلا تهديد لهذا السيناريو قد تركز النهضة مع الياس الفخفاخ سيناريو يوسف الشاهد وترمي عليه جلبابها. هذا ما ستكشف عنه المرحلة القادمة.

بنفسها وعن إفساد الحياة السياسية خاصة أن التحقيقات هي التي ستتكلّف بما كانت تسعى إليه ضمن السيناريوات المطروحة في ظلّ أزمة الحكم الحالية التي لا تخرج عن سياقات التصوّرات التالية:

- 1 - تفويض رئيس الحكومة صلاحياته لأحد الوزراء حتى نهاية التحقيق طالما أن الدستور يسمح بذلك ويمكن أن تستدل في هذا الإطار بالتفويض الذي منحه رئيس الحكومة السابق السيد يوسف الشاهد لوزير الوظيفة العمومية السيد كمال مرجان.
- 2 - أما السيناريو الثاني فهو استقالة رئيس الحكومة التي سيكون من تبعاتها استقالة الحكومة برمتها والاتجاه نحو تكليف رئيس الجمهورية لشخصية أخرى تشكيل الحكومة وفي كل الحالات فإن هذا السيناريو الثاني سترك مبادرة تعيين رئيس الحكومة بيد رئيس الجمهورية.
- 3 - أما السيناريو الثالث فهو تمسك رئيس الحكومة ببراءته حتى وإن أدانته التحقيقات والتي قد تفضي إلى الغاء الصفة التي ابرمتها شركته مع الحكومة والتنازل عن كل ما من شأنه

هل تعيد النهضة سيناريو
الشاهد وتخرج الفخفاخ
من جلباب الرئيس؟

صارت استقالة حكومة الفخفاخ من عداد المسلمات بعد أن طاردها قضايا تضارب مصالح وشبهات فساد ونجح الفخفاخ في التمهيد لإقالته إذ فشلت كتل برلمانية وازنة في إقالته او إجباره على توسيع الفريق الحكومي مقدّما بذلك هدية في طبق من ذهب لخصومه.

دائرة الازمة بدأت تضيق على رئيس الحكومة خاصة بعد مطالبة رئيس هيئة مكافحة الفساد شوقي الطيب بأن تكون الجلسة المخصصة ملف رئيس الحكومة غير علنية في إشارة واضحة إلى ثقل الملف من ناحية وإلى إمكانية وجود شبهات اخرى تدين رئيس الحكومة وهكذا تسير حكومة الفخفاخ نحو حتفها وكفّت حركة النهضة وقلب تونس عناء محاربتها بعد ان أعلننا منذ فترة ضرورة توسعها وانفتاحها.

في المقابل وبعد ان اصبح ملف شبهة فساد رئيس الحكومة موضوع تحقيق برلماني وقضية رأي عام بامتياز خفّت حركة النهضة من حدة انتقاداتها للفخفاخ معوّلة على نتائج التحقيقات لتحسم صراعا ضدّ رئيس حكومة لم ترتضيه منذ تعيينه وهو الحليف الاستراتيجي لرئيس الجمهورية. إن مردّد خفوت انتقادات النهضة يعود إلى محاولة النأي

أعوانه في إضراب عن العمل:

لمصلحة من استهداف ديوان الأراضي الدولية؟

الذي يلاقيه. وفي المركبات والضيعات يوجد عمال يشتغلون بالحد الأقل من الأدنى من متطلبات العمل، فأليات العمل لا تستجيب لضرورة العمل من أجل النهوض بالضيعات والمركبات، كما ان التجهيزات متهالكة وغير صالحة للاستعمال والدولة لم تقدم للدولة العامة لتجديد وسائل العمل في ظروف عادية، ورغم ذلك فالاعوان يجهدون انفسهم في الحفاظ على الضيعات لأنها مصدر رزقهم الوحيد.

ويضيف الأخ عمار الزين ان مجمل هذه المشاكل كانت مضمنة في محاضر اتفاقات مع سلطة الاشراف من وزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة تقضي بدعم الديوان ماليا واعداد هيكليته ويمكن من اراضي مسترجعة خصبة للاستثمار فيها ليجد بالتالي توازنه المالي، مؤكدا ان نية الحكومة واضحة في أن تذهب بالمؤسسة في اتجاه الزوال ونتاج نفس التجربة الفاشلة في عهد بن علي. استثمار ضعيف للدولة

ومنذ تأسيس الديوان منذ 1961 أخذ المشعل من الأراضي المسترجعة من المستعمر، وكان لديه أحسن الاراضي والهدف من انشاءه هو الاستغلال الامثل للاراضي التي كان تدر أموالا طائلة للمستعمر، وقام الديوان بواجبه حتى الثمانيات من حيث الانتاج.

ويقول الاخ يونس العلوي عضو الجامعة العامة للفلاحة في تصريح ل«الشعب» أن المؤسسة تكاد تكون هي المشغل الوحيد في الجهة، فيض المعتمديات مثلا تمّت إقامتها على ديوان الاراضي الدولية كمنطقة تيار مثلا، وأبرز ان لا استثمار في المؤسسة ضعيف جدا وأخر استثمار قامت به الدولة يعود الى سنة 1980 عن طريق قرض من هولندا وهذه ارادة سياسية من قِبَل الحكومات لضعاف الديوان وهناك نية لعدم النهوض به والعمل على سوء تسييره وحوكمته. ومعارك الدفاع عن الديوان تعود الى الثمانيات حتى اليوم من أجل عمومية المؤسسة عبر دعمها، وبين الاخ يونس العلوي ان الحكومات عملت بكل جهدها على عدم دعم الديوان عبر قروض من دون فوائض وهذا الاخير هو مطلب النقابيين، ليتبين أن هدف السلطات هو التفويت فيه.

الطرف النقابي شدد على وجوب إدماج العمال الفلاحيين القارين ضمن عملة الإطار طبقا للنظام الاساسي الجديد وتمكين الاعوان والعملة من منحة المسؤولية ومنحة تداول الاموال والساعات الاضافية طبقا لاتفاق المبرم بين

شَنّ يوم أمس الأربعاء عمال وموظفو ديوان الأراضي الدولية إضرابا عن العمل يوم غرة جويلية 2020 بالادارة المركزية وكافة الضيعات والمركبات والأراضي المسترجعة بسبب تعنت وعدم تعاطيها الايجابي مع المطالب المهنية والاجتماعية المطروحة.

الاضراب حقق نسبة نجاح محترمة عكست مدى مشروعية مطالب الاعوان ومدى حرصهم على ديمومة وعمومية مؤسستهم من الاستهداف الذي تواجهه ومحاولات إضعافه وإفلاسه بغية التفويت والتفريط فيه.

وتطالب الجامعة العامة للفلاحة بتسوية وضعية الإداريين والتقنيين والعرضيين وعددهم 140 طبقا للقائمة المتفق عليها في سنة 2015، وترسيم العملة العرضيين الذين تجاوزوا 4 سنوات أقدمية طبقا للقائمة المعنية والإسراع بإصدار الهيكل التنظيمي للديوان.

توجه غير جاد ومريب وعلى امتداد الحكومات المتعاقبة، فقد كان التعاطي مع ملف ديوان الأراضي الدولية غير جاد، فإعادة هيكلة الديوان ودعمه المادي حتى يستطيع أن يستثمر ويجد رواجه المادي ويسوّي وضعية الأعوان مختلف رتبهم وأصنافهم ويستجيب للمطالب المرفوعة من أبناء الديوان في مختلف الجهات والإدارة المركزية هي مسألة أساسية لا مجال للتنازل عنها، وقد وقع تداول ذلك أكثر من مرة.

في هذا الصدد أبرز الاخ عمار الزين الكاتب العام للجامعة العامة للفلاحة أن قسم الدراسات وقسم المنشآت العمومية وقسم الشؤون القانونية بالاتحاد قدموا تصورات لإصلاح وضع المؤسسات العمومية بما في ذلك وضع الديوان، وكانت الرؤية هي إعادة هيكلة الديوان وإصلاحه حتى يتجاوز الوضع المزري

الله لطيف

تعرض صديقنا العزيز الاخ صابر التيبيني الكاتب العام لجامعة السياحة والصناعات التقليدية إلى وعكة صحية مفاجئة جعلته يخضع إلى مراقبة طبية وعلى اثر تحسن احواله الصحية يسعد كل هياكل الاتحاد ان تتمنى الاخ صابر شفاء عاجلاً.



الادارة العامة والجامعة العامة.

كما أكدت الجامعة ضرورة تفعيل الزيادة في منحة الهندسة طبقا للامر الحكومي عدد 73 لسنة 2020 والفصل 97 من القانون الاساسي للديوان، إضافة إلى تفعيل الامر الحكومي المتعلق برتب السلك التقني وتمكين الاعوان التقنيين والعملة من المنحة المحدثة بموجب الامر الحكومي الصادر في جوان 2015.

أعوان وموظفو الديوان يطالبون كذلك بتطبيق النظام الأساسي للديوان على أعوان وعملة الاراضي المسترجعة وتمكين البالغين لسقف الرتب من الترقية الاستثنائية طبقا للفصل 48 من القانون الأساسي للديوان فضلا عن إرجاع العملة المطرودين بالمركب الخضراء بسيطة.

ما يحدث في ديوان الأراضي الدولية هو خطة واضحة من الماسكين بزمام الحكم عبر ضربه في العمق للتفريط فيه للخواص وحرمان الدولة والشعب التونسي من ثروة طائلة تدرّها أراضي وضيعات بإمكانها انتاج الخبرات عبر حسن الاستثمار فيها.

* صبري الزغيدي

الاتحاد يكرم الفقيدة سليمة بوغديري



تكرم النقابة الأساسية لأساتذة التعليم العالي بكلية العلوم بتونس روح الفقيدة النقابية الأساتذة الجامعية سليمة بوغديري حرم فريحة، بإشراف الأخ نور الدين الطيبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، وذلك يوم الخميس 2 جويلية 2020 بداية من الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة المحاضرات علي الحيلي بكلية العلوم بتونس.

أعوان الاستخلاص والمحاسبة يُضطرون للإضراب: كيف يعطل وزير المالية استخلاص أموال الضرائب من جيوب المتهربين؟

نقذ يوم الخميس 25 جوان 2020 أعوان الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والادارة العامة للداءات وجميع مصالحهما الخارجية اضرابا في كامل تراب الجمهورية احتجاجا على عدم احترام وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين سلطة الاشراف والجامعة العامة للتخطيط والمالية. قرار الاضراب جاء نابعا من الهيئة الادارية القطاعية الاخيرة التي ترأسها الاخ منعم عميرة عضو المركزية النقابية والتي طالبت بالخصوص باحترام الحق النقابي والاصدار الفوري للنظام الاساسي الخاص بأعوان الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص الى جانب الاصدار الفوري لنتائج المناظرات الداخلية للترقية بالملفات لمختلف الرتب لسنتي 2018 و2019.

انقلاب على الاتفاقات

وحول المسار التفاوضي بين سلطة الاشراف والجامعة العامة للتخطيط والمالية بين الاخ عبد الله القمودي الكاتب العام للجامعة في تصريح ل«الشعب» أنه تم استكمال الجزء الكبير من المفاوضات مع وزير المالية السابق، وتم الانتهاء من ضبط الصيغة النهائية لمشروع الامر المتعلق من النظام الاساسي الخاص بأعوان سلك الجباية واعوان المحاسبة العمومية والاستخلاص، وهي الصيغة النهائية الممضاة من طرف وزارة المالية في شخص رئيس ديوان الوزير السابق وهو الذي يشغل الان كاتب عام الحكومة الحالية، على اساس انتظار نشر هذا الامر.

وأبرز الاخ عبد الله أن هذا الامر لم يتم، ولفت الى انه تم توجيه عديد المراسلات حول الملف مع الوزير الحالي، وتمت برمجة جلسة وحيدة اثر صدور برقية التنبيه بالاضراب، وكانت جلسة تفاوضية عقيمة حضرها الاخ منعم عميرة عضو المركزية النقابية لم يتم فيها التوصل الى اي نتيجة مع الوزير، هذا الامر الذي كان رافضا لمبدأ الحوار والنقاش في جملة المطالب الخاصة بهذا السلك رغم ما أبداه الوفد النقابي من رصانة ومرونة وسط السلوك الاستفزازي للوزير ما اضطر الطرف النقابي الى إقرار الاضراب.

محدثنا اشار الى المحاور الاربعة في مطالب الاضراب والتي يتصدرها احترام الحق النقابي باعتبار انقلاب الوزير على التزامات وزارته وتجاهله لمبدأ استمرارية الدولة، وأكد ان الطرف النقابي لم يجد اي تجاوب من الوزير بل ان ادارة التصرف في الموارد البشرية التي كانت وراء عدم صدور الترقيات، وهي التي لقيت تشجيعا من الوزير.

ويدعو اعوان قطاع المحاسبة والاستخلاص الوزارة الى عقد جلسة عمل مع ديوان مساكين اعوان وزارة المالية للنظر في مجال تدخله مع تنقيح الامر المنظم له، ومشدين على وجوب تفعيل الفصل 3 من المطة الثانية من منحة الاجراءات والتبليغ من النظام الاساسي لعدول الخزينة وتنقيح الامر المتعلق بمنحة المراقبة والاستخلاص وتحديد سقف صرفها علاوة على الاصلاح الفوري لمنحة المراقبة والاستخلاص بالزيادة في مستحقات الاعوان من منحة المراقبة والتحفيز في اجل لا يتجاوز 15 جوان 2020.

اعوان القطاع يطالبون ايضا باسناد مستحقات الاعوان والعمل من منحة الساعات السنوية لسنتي 2018 و2019 وتطبيق مبدأ الفصل بين امر الصرف والمحاسب في خطة محاسب بالمراكز الدبلوماسية بالخارج مع وضع معايير ومقاييس موضوعية فيها وإقرار مبدأ خمس سنوات بالخطوة وتشريك الطرف الاجتماعي في كافة مراحلها.

الهيئة الادارية القطاعية أكدت ضرورة سد الشغورات بالقباضات المالية ومكاتب مراقبة الاداءات وتحسين ظروف العمل ومراجعة وتنقيح بعض الفصول في مجلة المحاسبة العمومية فيما يتعلق بتعمير ذمة المحاسبين العموميين وتطبيق جميع الاتفاقات الممضاة مع الطرف النقابي وتلك الخاصة بحسب النظام الاساسي للمركز الوطني للاعلامية بوزارة المالية على اعوان شبكة تونس للتجارة الى جانب المطالبة بالغاء المساهمة التضامنية 1 بالمائة.

الوزير والمتهربين من الضرائب

وزير المالية استخف بمطالب الاعوان وتجاهل مبدأ استمرارية الدولة والتزاماتها السابقة مع أعوان القطاع في انتهاك واضح للحوار الاجتماعي ومصادقية التفاوض الجماعي، وفي هذا الصدد يرى الأعوان أن الوزير بقرار حرمانهم من قانون يحميهم ويحمي مساهمهم المهني ويحقرهم على مزيد البذل والعطاء، فهو بذلك يعطل كل إمكانيات العمل بكل حرفية واستقلالية وبالتالي فقد حرم الميزانية العمومية من سيولة مالية طائلة كان من المفترض أن يستخلصها الاعوان من المتهربين من الضرائب والجباية.

في هذا الخصوص أبرز الاخ مختار الوحيشي عضو الجامعة العامة للتخطيط والمالية في تصريح ل«الشعب» أن الاعوان متمسكون بالنظام الاساسي لأن فيه حماية قانونية لهم حتى يتسنى لهم استخلاص اموال طائلا من المتهربين من الجباية والتي يعرفون اين مكانهم ، مشيرا الى ان في غياب هذا القانون مواصلة لتهميش العون وتعرضه الدائم للانتهاك... أما في علاقة بالخطوات المقبلة، كشف الاخ عبد الله القمودي ان الهيئة الادارية القطاعية ستعقد بالتنسيق مع المركزية النقابية وستتخذ قرارات تصعيدية في مستوى المشاكل المزمنة التي يعيشها القطاع مع الوزير الحالي.

* صبري الزغدي



وفد نقابي عند وزيرة العدل

انعقدت جلسة عمل بين وفد عن الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة الأخ منعم عميرة الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية وأعضاء الجامعة العامة لأعوان وزارة العدل وأملاك الدولة والملكية العقارية، يتقدمهم الأخ حافظ بوقرة كاتب عام الجامعة، والسيدة ثريا الجريبي وزيرة العدل وقد تمحورت أعمال الجلسة حول جملة من المسائل المهنية الخاصة بسلك المحاكم وأعوان وإداريي العدالة على غرار ملف التكوين المستمر بما يسمح بمزيد فتح آفاق الترقية أمام الأعوان إلى جانب مواصلة العمل على تحسين ظروف العمل بالمحاكم. وقد تمّن الطرفان خلال الجلسة الدور الذي يضطلع به كتبة المحاكم وأعوان العدالة في ضمان استمرارية السير المنتظم لمرفق العدالة، وقد أكدت السيدة الوزيرة بالمناسبة على أهمية تطوير هيكله منظومة الإدارة وتسيير المرفق خاصة من خلال تعزيز اعتماد الرقمنة واستغلال التكنولوجيات الحديثة وحسن توظيفها لتعصير العمل اليومي للمحاكم والإدارات الجهوية للعدل.

* رمزي

تعليق الإضراب في 16 بلدية بولاية المنستير

أقرت الهياكل النقابية المنضوية تحت الاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير والجامعة العامة للبلديين مواصلة تنفيذ إضراب العمال الذي كان مبرمجا يومي 29 و30 جوان 2020 والذي تم تأجيله الى يومي 02 و03 جويلية 2020 وتعليق الإضراب في 16 بلدية بولاية المنستير من ضمن 31 بلدية إثر حضورهم جلسة الحوار والتفاوض وابدائهم الرغبة في التفاوض وفي حل كل الإشكاليات العالقة، خلال الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء 30 جوان بمقر الولاية بإشراف السيد المعتمد الأول طارق البكوش وحضور 12 رئيس بلدية و4 كتاب عامين بلديات وحضور السيد محمد صالح الغضاب الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير المكلف بالوظيفة العمومية ومكرم عميرية كاتب عام الجامعة العامة للبلديين وحضور أعضاء الهيئة الإدارية القطاعية للبلديين بجهة المنستير.

وتبعا لبرقية الإضراب الصادرة عن الاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير حول تنفيذ إضراب جهوي بكافة بلديات ولاية المنستير يومي 02 و03 جويلية 2020 بسبب عدم تفاعل بعض رؤساء البلديات مع الهياكل النقابية وعدم تعاملهم بجديّة في المطالب المشروعة والمطروحة في 10 نقاط على حد تعبيرهم، انتظم اجتماع بحضور مختلف الأطراف النقابية وممثلي البلديات الحاضرة إذ أكدت الهياكل النقابية على أنهم وجدوا صدا ورفضا للحوار والنقاش مع ممثلي بعض البلديات قصد تنفيذ بعض المطالب المتفق عليها سابقا أو تلك تحددها مجلة الشغل والقوانين الجاري بها العمل لا سيما توفير زي الشغل والصحة والسلامة المهنية وتوزيع مادة الحليب ووصول الأكل وفتح مناظرات الترقية وتحسين وضعية المستودعات البلدية وأدوات العمل وإعادة تصنيف العملة لضمان حقوقهم فضلا عن المطالبة باحترام الحق النقابي وتشريك الطرف الاجتماعي في القرارات الخاصة بالعمل والأعوان.

وقد أبدى السادة رؤساء البلديات والكاتب العام للبلديات فعاليات الاجتماع الصلحي والمخصص لتقريب وجهات النظر بهدف توفير مناخ اجتماعي سليم داخل البلديات، استعدادهم لتنفيذ ما هو عالق من ضمن النقاط العشر الواردة في برقية الاضراب مع مراعاة إمكانيات بعض البلديات الضعيفة التي تكاد تؤمن خدماتها اليومية بفضل بعض المنح والمساعدات المستندة من الدولة.

وطالب رؤساء البلديات الهياكل النقابية بضرورة افراد جذاذات في المطالب المطروحة خاصة بكل بلدية على حدة لاختلافها وتنوعها من بلدية إلى أخرى بهدف العمل على حلها والتفاوض في شأنها مع النقابات الأساسية التي اعتبروها شريكا فاعلا في نجاح العمل البلدي والحكم المحلي. وبدورها شددت الهياكل المهنية مسكها مواصلة تنفيذ الإضراب المبرمج بالبلديات التي رفضت التفاوض والجلوس على طاولة الحوار في انتظار ابداء حسن النية في تحقيق هذه المطالب المشروعة التي تعدّ من حق العامل البلدي الذي كان دائما احد اهم ركائز العمل البلدي وخاصة الجهود الجبارة التي بذلوها اثناء جائحة كورونا وجوبهت بالجحود من قبل البلديات على حد تعبيرهم.

بيان الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة

يتابع الاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة باستغراب الهجمة الممنهجة والمتصاعدة التي تستهدف الاتحاد العام التونسي للشغل وقياداته من طرف جهات سياسية معروفة بعاداتها لمنظمتنا وصلت الى حد التهديد بالتصفية للأخ الأمين العام نورالدين الطوبوي مروراً بالاعتداء بالعنف على الأخ منعم عميرة الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية في اطار حملة شيطنة مسعورة في وسائل التواصل الاجتماعي والمنابر الاعلامية وغيرها من الفضاءات والمناسبات. وإزاء هذا الوضع الخطير فإن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة يسجل ما يلي:

- تضامنه المطلق والكامل مع الأخ الأمين العام نورالدين الطوبوي والاعوان الأمين العام المساعد منعم عميرة.

- تنديده واستهجانته الشديدين بكل تهديد أو عنف تتعرض له قيادات المنظمة

- تذكيره بأن الاتحاد العام التونسي للشغل وكافة مناضليه وقياداته لا تشيهم مثل هذه التهديدات عن لعب دورهم الوطني والاجتماعي وان مآلها الفشل مثل بقية الهجمات والمؤامرات التي حاولت تدجين الاتحاد وإضعافه.

- تأكيده على ان ملف عمال الحظائر يتبناه الاتحاد بصفة مبدئية وهو متمسك بتسويته على غرار ما تم لأعوان الآلية 16 وحظائر ما قبل الثورة من أجل إنصاف العاملين بهذه الصيغة واسترداد حقوقهم ويرفض مقترح الحكومة الداعي الى التخلي عن الأغلبية الساحقة منهم كما يؤكد ان بعض المندسين المأجورين الذين اعتدوا على الأخ

منعم عميرة لا يمثلون موقف عمال الحظائر.

- مطالبته بفتح تحقيق فوري ضد كل من هدد بهدر الدماء ومارس العنف وكل من حرض وعمل على بث الفتنة.

- تحميله المسؤولية كاملة الى السلطات العمومية لوضع حد للحملات الإجرامية الإرهابية ما خفي منها وما ظهر.

* عن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة
خالد العبيدي



أربعينية الأخ عز الدين كريشان

الوفاء الدائم وتكريم مستحق

المساعدين الإخوة منعم عميرة وسامي الطاهري وحفيظ حفيظ ومحمد المسلمي وعائلة المرحوم وعديد الوجوه الحقوقية والنقابية حضرت تخليداً لذكراه.

تم أمس الاربعاء 1 جويلية 2020 بقاعة أحمد التليلي إحياء ذكرى وفاة الفقيه النقابي والحقوقى عز الدين كريشان الكاتب العام السابق للنقابة العامة لديوان البحرية التجارية والموانئ بإشراف الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ العام نور الدين الطوبوي وبحضور الأمناء العامين



شاهد على العصر

الصحبي هماني عضو النقابة العامة الأسبق للديوان الموانيء التونسية

لما يُحصى به من احترام وتقدير من قِبَل كلّ الأمناء العامين لنزاهته ونضاله وقد تحسّل الفقيه على وسام الشغل في غرّة ماي 2001 كما تقدّم بالشكر الجزيل للأخ نورالدين الطوبوي الأمين العام وإلى كافة أعضاء المكتب التنفيذي على هذه اللفتة الكريمة واشرافكم على أربعينية الفقيه أختينا العزيز عزالدين كريشان.

إنّ منظمنا الاتحاد العام التونسي للشغل لن تنسى مناضليها وأتوجّه بالشكر إلى كلّ رفاقه وكلّ النقابات الداخلية كما أتوجّه بالشكر إلى عائلة المرحوم وأخص بالذكر أرملة المرحوم وأبنائه ثريا وكريم ومملكة لأنّ الفقيه ضحى من أجل كلّ أعوان الديوان على حساب عائلته.

حزنت قلوبنا بوفاة أخ عزيز علينا وبكت أعيننا لرفاقه ولازالت أرواحنا تشتاق إليه ولكننا لراضون بقدر الخالق ونتوجّه إليه بالدعاء له اللهم أنا نسألك أن تجعل من فقدناه على ضفاف نهر الكوثر اللهم نور مرقده وعطر مشهده وطيب مضجعه وانس وحشته اللهم أغفر لأغلى من غاب عن الدنيا وأرحمه واجعل ملتقانا به في الفردوس الأعلى كما أترحم على زملائي الكتاب العامين الأبقين الأخ ابراهيم السنوسي وعليه بن صالح.

السيرة الذاتية

أصل مدينة صفاقس حيث ولد في 18 ديسمبر 1944. أزاو تعليمه الابتدائي في مدرسة هلال بالمدينة العتيقة والثانوي بالمعهد التقني بصفاقس ثمّ تحسّل على شهادة في الإعلامية بتونس. التحق للعمل بديوان الموانئ القومية التونسية سنة 1964 كمحلّل إعلامية.

أقام بالخدمة العسكرية سنة 1969.

انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل وفي العمل النقابي منذ التحاقه بالديوان.

أسجن في أحداث جانفي 1978 مع كوكبة من النقابيين في السجن المدني بتونس وتمّ إطلاق سراحه في 2 سبتمبر 1978.

أدرج في المهام النقابية من عضو للنقابة الأساسية لميناء حلق الوادي إلى كاتب عام مساعد للنقابة العامة لديوان البحرية التجارية والموانئ ثمّ تحمّل مهمة الكتابة العامة إلى حدود انجاز مؤتمر 2006.

أترأس لجنة البحارة عن شمال افريقيا في إقليم افريقيا والعالم العربي التابعة لاتحاد عمال النقل الدولي.

أشارك في عديد المؤتمرات والندوات النقابية الوطنية والإقليمية والدولية.

أتحسّل على وسام الشغل في غرّة ماي 2001 وعلى ميدالية تكريم النقابة العامة لديوان البحرية التجارية والموانئ في 3 ديسمبر 2012.

أوفاه الأجل بتونس حيث يقيم في 19 ماي 2020.

الأمين العام المساعد المكلف بالنظام الداخلي وزيادات 1996 و1997 و1998 من قِبَل المرحوم الأخ منصف يعقوبي ومع الزيادة احداث منحة الموازنة.

25% من الأجر الشهري الجملي 1996

50% من الأجر الشهري الجملي 1997

75% من الأجر الشهري الجملي 1998

زيادة في الأجور 1999 - 2000 - 2001 مع الترفيع في منحة الموازنة 1999 - 100%

2000 - 125%

2001 - 150%

زيادة الأجور 2002 - 2003 - 2004 مع الترفيع في منحة الموازنة

22.5 - 172.5%

24.5 - 200%

2.19

حيث أصبحت الآن ما يقارب 2.50% من الأجر الشهري الخام زيادة الأجور 2005 - 2006 - 2007 مع الزيادة منحة الموازنة

مع الزيادة في منحة الموازنة بـ 28% لمدة 3 سنوات... 2.37 من الأجر الخام ومراجعة النظام الأساسي الخاص وتكوين لجنة من أعضاء

النقابة العامة والادارة العامة ومراجعة جميع الفصول ومراجعة جدول الترفيعات وتحيين خلاص ساعات العمل الاضافية والترفيع في

منحة مكافأة الحياة المهنية 7 أشهر خام والعديد من الامتيازات الأخرى. وعندما ارادت الادارة العامة التفويت في بعض المصالح

أخص بالذكر الجرافات البحرية والارشاد البحري أصدر الأخ عزالدين كريشان برقية اضراب وقد انعقدت جلسة صلحية بالتفقدية العامة

بحضور الأمين العام المساعد الأخ المولدي الجندوبي انطلقت الجلسة من العاشرة صباحا حتى الساعة الثالثة صباحا دون انقطاع وقد أعدّ

الأخ عزالدين معيّة الكتاب العامون للنقابات الداخلية دراسة كاملة حول هيكلية الموانئ والتصدي للتفويت وأثناء الجلسة الصلحية

تراجعت الادارة العامة والوزارة المعنية وهذه المصالح مازالت تنشط حتى الآن ويرجع الفضل للأخ عزالدين كريشان الذي تعلّم منه

طرق التفاوض والعمل النقابي النزيه وكانت له أخلاق عالية وخاصة في معاملته أثناء تنقله إلى الموانئ الداخلية ولم يأخذ أي قرار أحادي

إلا بعد الاجتماعات الاجبارية بالقواعد وكانت جلّ المطالب تنبثق عن القواعد وتعميم المطاعم بالموانئ الداخلية وفتح مراكز طبية

تضمّ جميع طب الاختصاص والعيادة المجانية للأعوان وجميع أفراد عائلاتهم ورغم الصعوبات التي كُنّا نعيشها داخل الموانئ من قِبَل

الشعب المهنية يعتبر ما قدّمته هو مجرد عيّنة من انجازات الفقيه والمكاسب التي تحصلنا عليها وقد ترك بصمته ويبقى دائما في قلوب

أعوان الموانئ وقلوب زملائه ورفاقه النقابيين ولن ننساه أبدا خاصة

مرّت على توديع أخي وصديقي العزيز هو بمثابة الأخ الأكبر أربعين يوما من وفاته عن عمر يناهز 76 سنة ودعنا الوداع الأخير يوم 19 ماي 2020.

إلتحق بالديوان سنة 1964 كمحلّل بقسم الاعلامية بالادارة العامة. كئنا ننتمي للجامعة العامة للأشغال العامة الكاتب العام المرحوم الأخ

مصطفى الغربي وفي يوم 12 فيفري 1965 اثر احداث ديوان الموانئ القومية التونسية واثّر ذلك تمّ تأسيس النقابة العامة للديوان. كان

المرحوم الأخ عزالدين من مؤسسيها وعاش هذه المرحلة الأخ حمادي بن سلطانه عضو النقابة العامة والذي سيقدم بسطة عن هذه المرحلة

واثر توليه المسؤولية النقابية شرع في احداث نظام أساسي خاص بالديوان وترسيم جلّ الأعوان وادماجهم وتأمين جميع الاختصاصات

حراسة البضائع والجرارات البحرية والارشاد البحري وعديد المصالح. وأثناء احداث 26 جانفي 19789 اثر الهجمة الشرسة على المنظمة

من طرف السلطة زجّ به في السن وتمّ إيقافه عن مزاوله عمله من قِبَل البوليس السياسي ووقع اطلاق سراحه في 2 سبتمبر 1978.

كان أول لقاء عزالدين كريشان أثناء المؤتمر الاستثنائي بفضة بتاريخ 28 و29 و30 أفريل 1981 وقد قاطعنا المؤتمر احتجاجا على رفع

الاستثناء على الزعيم الراحل الحبيب عاشور. ثمّ في المؤتمر الاستثنائي بسوسة أيام 17 و18 أفريل 1989 وبعد ذلك تحمّل المسؤولية ككاتب

عام النقابة العامة بداية من سنة 1991 وحينها كنت عضوا بالنقابة العامة صحبة الاخوة حمّادي بن سلطانه ومحمد عزوز وجلال

الخيارى وعلي الفهيمي وكان نائبا في المؤتمر الثامن عشر بالكرم سنة 1993 والمؤتمر التاسع عشر والمؤتمر الاستثنائي بجزيرة بتاريخ 7 و8

و9 فيفري 2002 وأثناء الهجمة على الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1985 وافتكك دور الاتحاد واخراج النقابيين الشرعيين قد

تراجعت الادارة العامة عن عديد المكاسب منها حرمان الأعوان من زي الشغل وإيقاف تحمّل مصاريف التنقل والاقامة بتونس للكتاب

العامين بالموانئ الداخلية. وبعد المؤتمر الاستثنائي بسوسة ورجوع النقابيين الشرعيين تمّ تعيين أول جلسة مع الادارة العامة من قِبَل

الأخ عزالدين كريشان باسترجاع جميع الحقوق والمكاسب المكتسبة وكانت جميع الاجتماعات مع الادارة العامة بمشاركة الكتاب العامون

بالموانئ الداخلية والاجتماعات الدورية بأعضاء النقابة العامة حسب ما ينص عليه النظام الداخلي وتنقله بين الموانئ لعقد اجتماعات

اخبارية بالتنسيق مع الكتاب العامون والاتصال بالأعوان وكانت جلّ المطالب تنسّق من القاعدة وكان دائما موجودا بمكتب النقابة العامة

يوميًا من الساعة الثامنة صباحا إلى الخامسة مساء وقدّم العديد من التضحيات لفائدة النقابة العامة على حساب عائلته وأبنائه وقضى ما

يقارب عن 43 سنة في العمل النقابي منذ انتدابه حتى سنة 2006، زيادات في الأجور 1993 و1994 و1995 امضاء المحضر من قِبَل

في الهيئة الإدارية الوطنية بصفاقس:

دعم مطلق للنقابيين الموقوفين وحرص على وحدة الصف



* تغطية نصر الدين ساسي

برئاسة الأخ نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد انعقدت الهيئة الإدارية الوطنية للمرة الثانية في التاريخ بجهة صفاقس في حركة رمزية تؤكد قيمة التضامن النقابي في منظمة حشاد العتيدة، خصوصا بعد الظلم الذي لحق مناضلي جهة صفاقس بسجنهم تعسفا بعد تعدي أحد النواب على حرمة اجتماع نقابي لقطاع الصحة بالجهة، الهيئة الإدارية قطاعات وجهات عبرت عن تضامنها التام وغير المشروط مع الموقفين داعية إلى إطلاق سراحهم وعدم الانجرار وراء تسييس القضية وتوجيهها لتشويه الاتحاد العام التونسي للشغل.

الهيئة الإدارية الوطنية انعقدت في سياق سياسي وطني مرتبك ومحتقن متميز بتنامي الشعبوية والصراعات الهامشية وضعف مكونات الدولة وتآكل المؤسسات والهيكل زد على ذلك دقة الوضع الاقتصادي الهش والمتزدي جراء تبعات أزمة كوفيد وما تسببت فيه من غلق للمؤسسات وفقدان لمواطن الشغل في عديد القطاعات الحساسة والواعدة.

انعقدت الهيئة الإدارية كذلك وسط رغبة جامعة لدى النقابيات والنقابيين بتطوير منظماتهم وتعصيرها من خلال إضفاء ديناميكية على هياكلها ومرونة في تسييرها الداخلي بما يجعلها مستجيبة لمقتضيات العمل النقابي وتحدياته المتعاضمة.

كلنا صفاقس

في افتتاحه لاشغال الهيئة الإدارية الوطنية أكد الاخ نورالدين الطبوبي الأمين العام بأن انعقاد الهيئة الإدارية الوطنية بجهة صفاقس فيه رمزية بالنظر إلى مكانة هذه الجهة ودورها المحوري في الحركة النقابية منذ التأسيس إلى اليوم مضيافا أن الجهة مستهدفة منذ الثورة إلى اليوم وذلك في إطار الهجوم الكاسح على المنظمة النقابية من مراهقين سياسيين معروفين بعدايتهم للعمل النقابي موضحا أن لقاء صفاقس ليس من أجل الضغط على القضاء وإنما لتوضيح جانب غامض في قضية إيقاف النقابيين بصفاقس مما يؤكد أن القضاء ميسر وخاضع لضغوط السياسيين وبعض الأحزاب.

وشدد الأخ الأمين العام على أن التضامن النقابي مع موقوفي قطاع الصحة بجهة صفاقس من كافة القطاعات والجهات بالمنظمة النقابية التي تربت على التساند في المحن والتي لا يمكنها أن تنسى مناضليها ومناضلاتها وستشد أزهم إلى حين إنصافهم. مضيافا أن القضاء الذي حكم في قضية النقابيين لم ينظر إلى الآن في قضايا الفساد والاعتداءات على النقابيين والاعتقالات وغيرها من الملفات

وأبرز ما سجل خلال هذا التقديم التأطيري هو إصرار الدولة عن التخلي عن دورها في كافة المجالات واستغلال أزمة «كوفيد» الأخيرة لغلق باب التفاوض والتنصل من الاتفاقات الممضاة وإصدار منشور ومراسيم تسييح العمل النقابي وتضرب مصداقية الحوار الاجتماعي وتهدد مكاسب العمال.

وقد سجل تنامي الهجمة على القطاع العام واستهداف مؤسساته الوطنية أولا بعدم الإصلاح والهيكلية وثانيا بالبيع والتفويت وقد تم التأكيد على انخراط عديد وزراء الحكومة الراهنة في صفقات ومفاهمات من أجل بيع المؤسسات الوطنية الحيوية والاستراتيجية والتراجع عما تم الاتفاق بشأنه في محضر الزيادات في الاجور في القطاع العام والذي نص على عدم تفويت الدولة في مساهماتها في المؤسسات العمومية والتعهد بإصلاح المؤسسات والتداول بشأنها حالة بحالة.

كما تم استعراض واقع عديد القطاعات وخاصة الصحة إذ أصرت سلطة الإشراف على تجاهل دور هذا القطاع في مواجهة وباء كورونا الأخير ولم يتم التفاوض مع مطالبهم بشكل محترم وطيقا للمعايير المتبعة وهو ما يؤكد مرة أخرى جحود الحكومة الحالية ونكرانها لأهمية دور الطبقة العاملة في حماية البلاد والحفاظ على استقرارها ومناعتها. وتم أيضا التأكيد على الوضع الصعب الذي تعيشه مؤسسات القطاع الخاص من خلال تنامي التسريح الجماعي وغلق المؤسسات إضافة إلى الصعوبات التي تشهدها القطاعات وخاصة منها المرتبطة بالنسيج الاقتصادي الدولي.

تونس أولا

شدد الأمين العام في تأطيره للنقاشات على ضرورة الابتعاد عن إثارة المسائل القطاعية وطرح المسائل ذات الطابع العام والوطني مبرزا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن بالبلاد صعب ودقيق ويقتضي من كافة النقابيين التفكير في سبل إنقاذ البلاد من تبعات الازمة الاقتصادية الحالية ومن الاحتقانات المنتظرة جراء التضارب في منظومة الحكم وضعف أداء الحكومة والأحزاب والنواب وتعطل المشاريع وعدم الاستجابة لاستحقاقات الشعب ومطالبه العالقة وأضاف الاخ الطبوبي أن الاتحاد لا يستهدف طرفا بعينه لكنه يقيم الأداء ويتقدم من أجل مصلحة البلاد التي يضعها في المقام الأول ولن يسمح بالمتاجرة بها أو التلاعب بها.

تضامن مطلق مع جهة صفاقس

أكدت تدخلات الاخوات والاخوة بالهيئة الادارية الوطنية التضامن المطلق مع جهة صفاقس في ما تعرضت له من استهداف وظلم مبدئين استعدادهم للامشروط لمزيد تفعيل التضامن النقابي مع الجهة بمختلف الاشكال النضالية وفي إطار وحدة صماء. كما أكدت التدخلات أهمية وحدة الصف النقابي في هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب المزيد من اليقظة والحيطة من كل المؤامرات التي

التي مازالت مقبورة في الرفوف. وجدّد الاخ الامين العام في نهاية كلمته الافتتاحية تضامنه مع الموقوفين وأسرههم مؤكدا أن النقابيات والنقابيين كلهم «صفاقس».

تحية خاصة

توجه الاخ يوسف العوادني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس للهيئة الإدارية بتحية خاصة مثنيا انعقاد الهيئة الادارية الوطنية بالجهة لما لها من رمزية ودعم وتضامن وهو ما يؤكد أن قطاعات الاتحاد وجهاته سدد منيع للحركة النقابية المناضلة وللبلاد عموما وأضاف أن الجهة التي تربت على مبادئ رواد الاتحاد من الحامي إلى التليلي وعاشور تربت على النضال والصمود في وجه القمع والظلم في مختلف الفترات والعهود وفي مختلف الأنظمة التي كانت ومازالت تعادي العمل النقابي مشددا على ضرورة الفعل في الواقع المتأزم الذي تعيشه البلاد على مختلف الأصعدة.

مؤكدا أن المشهد اليوم من خلال تشويه الاتحاد هو بداية التمهيد لاستهداف المنظمة النقابية ودخول مرحلة خطيرة من ضرب الحق النقابي والحريات مبرزا أن جهة صفاقس كانت وستبقى ملتزمة بقرارات الاتحاد تبدي موافقها وتنقد ولا تقبل نشر خلافاتها خارج الأطر ومسيرتها النقابية حافلة بالانتصارات وبال دفاع عن مطالب الطبقة الشغيلة وكافة الفئات المسحوقة والنقابيين بالجهة لن يسمحوا بالتطاول على صرح منظمة حشاد ولن يسكتوا على الظلم. وتوجه الأخ يوسف العوادني كذلك بالتحية إلى كافة القطاعات بالجهة وبمختلف الجهات التي شنت إضرابات تضامنية مع موقوفي الصحة بصفاقس.

تأطير الوضع النقابي والاقتصادي

قدم الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي بسطة حول مجمل القضايا النقابية الراهنة من سير المفاوضات الاجتماعية إلى واقع الاتفاقيات والوضع بالقطاعات وخاصة قطاع الصحة ومؤسسات القطاع العام





الرسائل هي إعادة نظر الاتحاد في المسافات التي تفضله عن الأحزاب وذلك بالانحياز إلى القوى الديمقراطية والتقدمية وكافة المنظمات التي تشترك في الأهداف والمبادئ مع الاتحاد العام التونسي.

وأكد الأخ الأمين العام أنه لولا الاتحاد الذي دافع عن الجميع وصان البلاد لما كان للخفافيش مكان لكن الاتحاد لا يتوخى أسلوب الاستئصال والإقصاء وأضاف أن الوضع الراهن للبلاد يثبت فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق استحقاقات الشعب بل زاد الشعب فقرا وتهميشا وبطالة جزاء خيارات فاشلة مُملأة من صناديق النقد الدولية والهيئات المالية التي تتحكم في مصير البلاد وتفرض عليها الخيارات الموجهة وغير المنصفة للعمال.

وحذر الأخ الطوبوي من المساس بمكتسبات العمال وتخفيض الأجور الذي لمح إليه رئيس الحكومة مطالبا باستكمال الجزء الثالث من الزيادات في الأجور حماية للمقدرة الشرائية التي تردت واهترأت الحكومة التي تستعرض عضلاتها على الاتحاد من خلال صناعة رأي عام ضد مؤسسات القطاع العام للتفريط في المؤسسات الاستراتيجية كالشحن والتصريف والخطوط الجوية والتبغ والوقود. مطالبا بالبحث في ملفات الفساد الحقيقية في مؤسسات الدولة، وسيدعم الاتحاد بكل قواه جهود مقاومة الفساد كما طالب الطوبوي الحكومة بمزيد الجدية في مكافحة التهريب والتهرب الجبائي.

ثمّن الأمين العام دور كافة القطاعات في مواجهة أزمة «الكورونا» وخصوصا قطاعا الصحة والبلديات مؤكدا أن الهيئة الإدارية الوطنية قررت أن تعدل البوصلة وإن لزم الأمر التحول إلى ساحة «باردو» للضغط من أجل تعديل الخيارات وإنقاذ البلاد.

وأكد الأمين العام في الأخير أن الموقوفين في صفاقس هم وسام شرف على صدر المنظمة النقابية متوجها بالتحية إلى الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية في نضالها ضد التطرف والاستعمار المقنع ونهب ثرواتها.

نجاح تنظيمي باهر

من أبرز ما سجل خلال تنظيم الهيئة الإدارية بجهة صفاقس هو النجاح التنظيمي الباهر للجنة الإعداد التابعة للاتحاد الجهوي من خلال توفير كل مميزات النجاح لهذا الحدث التاريخي المهم لأن الهيئة الإدارية الوطنية تنعقد للمرة الثانية في التاريخ بجهة صفاقس ويمكن القول بأن التنظيم كان في مستوى عالٍ من الحرفية والالتزام من قبل جميع أبناء الجهة سواء داخل القاعة أو خارجها وقد حرصت لجنة التنظيم على توفير كل سبل النجاح للهيئة الإدارية وللتجمع. فألف تحية للاتحاد الجهوي على الجهود الجبارة التي بذلها والتي ساهمت في إنجاح التظاهرة. كما نظمت اللجنة بالمناسبة معرض صور يوثق التحركات الاحتجاجية التضامنية لنقابات الجهة مع موقوف في قطاع الصحة.

الاتحاد سيعيد رسم المسافات مع مختلف الأطراف على قاعدة المصلحة الوطنية واحترام الديمقراطية والسيادة الوطنية

كان مقرّ الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس يوم الأحد الماضي قبلة لجحافل النقابيات والنقابيين الذين قدموا من كل جهات البلاد تعبيرا عن تضامنهم مع الجهة ونصرة للنقابيين الموقوفين وقد سجل حضورا قياسيا شمل الشوارع المحيطة بمقر الاتحاد الجهوي وقد توجه الأخ الأمين العام خلال هذا التجمع الحاشد بكلمة تاريخية ضمّنها عديد الرسائل الموجهة والمواقف المبدئية ومن أبرز هذه

تُحاك ضد منظمة حشاد والتي تستهدف الدور الوطني للمنظمة النقابية حتى يتسنى للمسارعة التفريط في المكتسبات هذا الشعب وبيعها في المزادات الأجنبية.

كما أكد أعضاء الهيئة الادارية ضرورة التحرك من التصدي للمراهقة السياسية ولضعف أداء أجهزة الدولة وعدم جديتها في التعامل مع مقتضيات المرحلة الحالية وإصرارها على تجاهل الحوار الاجتماعي وضرب أسس الاستقرار الاجتماعي. كما تمّ التأكيد على وجوب مراجعة المنوال التنموي الحالي والذي ساهم في تنامي الفوارق الجهوية ويهدّد المقدرة الشرائية للأجراء داعين إلى التصدي لمنهج تحميل الأجراء تبعات الخيارات الاقتصادية الفاشلة للحكومات المتعاقبة وإثقال كاهلهم بالاقتطاعات والمساهمات مقابل إعفاء أصحاب الثروات والحسابات البنكية المنتفخة.

وبخصوص الاتفاقيات العالقة ومصير الزيادات في الاجور فقد أكد أعضاء الهيئة الإدارية وجوب احترام مصادقية التفاوض وممسكهم بتطبيق الاتفاقيات الممضاة مع الطرف النقابي خصوصا في ظلّ عدم جدية سلطة الإشراف في دفع العدالة الجبائية ودعم الفئات الضعيفة وإقرار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المستوجبة.

تجمع عمالي حاشد



أعوان شركة اشغال السكك الحديدية SOTRAFER بلا أجور!

إلى اليوم، لم يحصل عمّال وأعوان شركة اشغال السكك الحديدية SOTRAFER على اجورهم دون أن يتلقوا أي تفسير وفي سابقة من نوعها، الأمر الذي اضطرهم إلى الاحتجاج



والمطالبة بخلاص مستحقاتهم المالية.

كما يطالب المحتجون بتطبيق الاتفاق المتعلق بإدماجهم في شركة السكك الحديدية وتحسين أوضاعهم وتسوية وضعياتهم الخاصة بالضمان الاجتماعي وهم الذين يعانون ظروفًا مادية واجتماعية صعبة والتزامات في البنوك خاصة أن شركة تقوم بنشاط أساسي وأشغال رئيسية ضمن عمل شركة السكك الحديدية.

* صبري الزغدي

المنستير:

مؤتمرا السياحة والنسيج التدارك والنجاح

في الوالي ومتفقد الشغل في جلسة ضبطت فيها قائمات العمال المعنيين بالامر وقد اكد الاخ عياد بن علي عضو المكتب التنفيذي ان الاتحاد بكل هياكله جهويا ووطنيا يدعم مطالب هذه الشريحة التي تضررت أيما تضرر من محنة الكورونا وما سبقها من كساد شتوي.

* إنصاف

رغم تعدد المترشحين فقد افرز الصندوق ولاول مرة صعود سيدتين صلب التشكيلة الصاعدة للفرع الجامعي مما اعتبر أمرا إيجابيا فيه الكثير من الانصاف للمرأة الموجودة بكثافة في مختلف مواقع هذا القطاع والتي كثيرا ما يخطئ حقها رغم تضحيتها الجسام لا يقدرها الا العارفون لخفايا وظروف عملهن وحجم معاناتهن.

* بيان

سجلت بداية هذا الاسبوع صدور بيان شديد اللهجة عن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير يدين فيه الجملة المسعورة ضد قيادة الاتحاد الى حد الدعوة الصريحة إلى العنف بل إلى الاجرام والقتل بحق الاخ نورالدين الطبوبي الامين العام للاتحاد كما حمل البيان المسؤولية الكاملة للجهات ذات النظر تجاه هذه التجاوزات التي ترقى إلى مستوى الجريمة وخاصة منها القضائية والامنية فضلا عن رئاسة الجمهورية وجميعها مدعوة لتتبع الضالعين في هذا الجرائم والتجاوزات التي تهدد أمن البلاد وسلامة الشعب.

* هيئة ادارية

تتعقد اليوم (الخميس) الهيئة الإدارية الجهوية للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير برئاسة الاخ منعم عميرة عضو المكتب التنفيذي للاتحاد.

* حمدة الزبادي

العادية للموسم الشتوي والتي زادت طينها بلّة ازمة الكورونا التي كادت تعصف بالقطاع ومنتسبيه ومنشأته وهو ما كان موضوع ومحل نقاش في المؤتمر العادي للفرع الجامعي للسياحة والمعاش الذي اشرف عليه الاتحاد الجهوي للشغل وترأسه الاخ عياد بن علي عضو المكتب التنفيذي بحضور الجامعة العامة في شخص كاتبها العام الاخ صابر التيبيني وزملائه اعضاء المكتب التنفيذي للجامعة الاخوة غيث النفطي وفوزي مطار باشا والاخ بركاتي الذين كانوا محلّ حفاوة من الاخ سعيد يوسف الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير خلال لقاء ودي سريع تحولوا اثره إلى قاعة الاجتماع رفقة الاخ عياد بن علي رئيس المؤتمر الذي افتتح الاشغال بكلمة اتي فيها على ما عرفه ويعرفه القطاع من صعوبات منها ما هو مألوف ويعني الموسم الشتوي ومثلما ما هو طارئ ولكنه اشدّ وطئا وافدح تأثيرا الا وهو وباء الكورونا الذي فتك بالقطاع بشكل لم يسبق له مثيل ومن تداعياته التي اقضت مضجع مئات الاسر وآلاف العمال والذين دفعوا الثمن غالبا طوال الفترة المذكورة إذ لم يتمكنوا إلا بالفتات من مستحقاتهم (جزء صغير من المرتب وقسط اصغر من المنح المستحقة مع استثناء بعض المؤسسات التي راعت مصالح العمال في حدود الإمكان وبما تسمح به الظروف التي تمر بها.

كما دعا المؤتمرين إلى ضرورة إحكام التعامل مع وضعية الموسم الذي على الأبواب وذلك بدعم السياحة الداخلية ومراعاة ظروف العمال والزبائن على حدّ سواء.

كما نادى المؤتمرين بتسوية وضعية العمال العرضيين اثناء الازمة والذين لم يتلقوا مليما واحداً رغم الوعود التي تلقوها بمقر الولاية اثر اعتصامهم المفتوح بحضور الاتحاد الجهوي واعضاء مجلس نواب الجهة والكتاب العامين للاتحادات المحلية فضلا عن سلطة الاشراف المتمثلة

بحضور اعضاء الجامعة العامة للنسيج والملابس والجلود والاحذية الاخوة نادر الفلي ومحمد الناصر حمدي وانيس السلامي وبرئاسة الاخ نهلة العيادي عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير والاخ بلقاسم بن احمد دارت اشغال المؤتمر العادي للفرع الجامعي للنسيج والتي افتتحها الاخ نهلة التي اكدت على اهمية هذا القطاع والتحديات التي يجابهها بعد الازمة الاخيرة التي تبدو كل المؤشرات انه شرع في تجاوزها وبدت ملامح التعافي تتجلى من يوم إلى آخر بعد ان استعاد القطاع عافيته ونشاطه في جهة المنستير التي تعتبر قطبا من اقطاب النسيج وعلى امتداد عقود وهو ما ذهب اليه الاخ نادر الفلي عضو الجامعة عند تأكيده على اهمية هذا الرافد الاقتصادي الهام الذي يدرك الاتحاد حجم جهوده وتضحيات منتسبيه في اعسر الظروف التي مرّ بها الوطن وهو ما يفسّر اعتزام الجامعة طرح برنامج هام للتكوين لما يقارب مائة وخمسين (150) اطارا نقابيا من مختلف انحاء الجمهورية يتوزعون على خمسة لجان في برنامج اول يتوزع على خمسة لجان وهي: لجنة المفاوضات ولجنة المرأة العاملة ولجنة الصحة والسلامة المهنية ولجنة الشباب العامل ولجنة الانتساب.

وأما البرنامج الثاني والذي ستتحول فيه الجامعة إلى الجهات لتكوين 402 نقابي بمعدل 30 نقابيا لكل جهة وذلك لطرح المشاريع صلب المفاوضات الاجتماعية في انتظار امضاء الاتفاق الاطاري مع سلطة الاشراف ومنظمة الاعراف وهو ما لقي استحساناً من المؤتمرين الذين تجاوزوا الشأن القطاعي ليعبروا - والى جانب الاخ نهلة - عن تضامنهم مع رجالات المنظمة ومقاسمتهم رفع التحدي في وجه من يروم استهداف الاتحاد وهياكله في مختلف المواقع.

* الشتاء و«الكوفيد»

عرف قطاع السياحة ازمة حادة في الاشهر الاخيرة نتيجة الصعوبات

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية

بلدية هبيرة

بلاغ انتداب

تعزّم بلدية هبيرة إجراء امتحان مهني لإنتداب عملة وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

العدد المطلوب	الصف	الترتيب المهني	المشمولات	الشروط الخاصة المطلوبة والكفاءة المشترطة	تاريخ إجراء الامتحان المهني
02	5	سائق وزن ثقيل	مكلّف بسيارة وسيلة نقل بضائع تفوق حمولتها 3.5طن	رخصة سيطرة صنف «ج» متحصّل عليها لأكثر من سنة	2020/09/02 والأيام الموالية

* الوثائق المكوّنة ملف الترّش:

- مطلب ترّش مكتوب على ورق عادي
- نسخة مجردة من بطاقة التعريف الوطنية
- نسخة مجردة من الشهادة العلمية أو المهنية
- نسخة من رخصة السيادة

* بالنسبة إلى المترشّح الذي تجاوز السن القانونية والمحدّدة بأربعين سنة على الأكثر عند تاريخ ختم الترّشحات تحتسب وفق أحكام الأمر عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ في 2 سبتمبر 1982 كما تمّ إتمامه بالأمر عدد 1551 لسنة 1992 المؤرخ في 28 أوت 1992 يجب إرفاق الملف بشهادة تثبت إنجاز خدمات مدنية فعلية أو ما يفيد التسجيل بمكتب التشغيل لطرح المدّة من السن القانونية الفصوى للمعني بالأمر.

- طرفان مع طابع بريدي يحمل اسم وعنوان المترشّح بكل دقة.

* كيف تقديم ملف الترّش:

- توجّه مطالب الترّشّح لامتحان المهني وجوبا عن طريق البريد مضمون الوصول أو البريد السريع مرفوقة بالوثائق المطلوبة إلى بلدية هبيرة شارع ابن خلدون ص ب 81 هبيرة 5113 ويحمل عبارة لا يفتح: «إجراء امتحان مهني لاننتداب عملة».
- حدّد تاريخ 2020/7/2 بداية قبول الترّشحات.
- حدّد آخر أجل لقبول الترّشحات يوم 31 جويلية 2020.

* مع الملاحظة أنّ كلّ مطلب يرد على البلدية بعد الأجل المحدّد أو غير مكتمل بالوثائق المذكورة أعلاه يعتبر مرفوضا ويكون طابع البريد أو تاريخ التضمين بمكتب الضبط بالبلدية دليل على ذلك.

* يقع في الإبان تحديد مكان إجراء الامتحان المهني بالاستدعاءات الفردية للمترشّحين الذين قبلت ترشّحاتهم.

* المرجع: قرار السيد رئيس بلدية هبيرة عدد 45 بتاريخ 2020/6/8 والمتعلّق بفتح امتحان مهني.

الباحث في علوم الطاقة جمال بلحاج

إهدار الموارد والطاقة في تونس نزيه يجب أن يندمل

الهادي الحريزي

وأوضح أن عدد مهمًا من الناجحين في البكالوريا لا يزالون دراستهم خلال عامهم الأول من التعليم العالي إذ لا يقومون بالتسجيل مطلع السنة الجامعية، لافتا النظر الى ان حوالي 10 آلاف طالب من مجموع 54 ألفا لم يلتحقوا بالدراسة الجامعية بعد فترة التوجيه الجامعي خلال سنة 2016. وفسر الاضطراب الحاصل في عدم التحاق هؤلاء الطلبة بالدراسة باختلال الخارطة الجامعية، مشددا على أن الشعب المقترحة للدراسة لا تتطابق مع احتياجات سوق الشغل.

وذكر ان إرجاع التوازن لهذه الخارطة يتطلب تعريف مهن الغد وهي وظائف وانشطة تربط بالتحكم في كلفة خسائر الاقتصاد الوطني، إذ أن الرهان على تكوين كفاءات بشرية في صيانة شبكات الكهرباء كفيل بخفض الخسائر في الطاقة.

كما يمكن تكوين موارد بشرية في الصيانة ودعم الحلول الرقمية من الحد من كلفة اهدار المياه، وفق ما أشار إليه الخبير، داعيا إلى اعداد خارطة طريق تمكن من وضع رؤية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالتفصيل على مدى العشرية المقبلة.

واوصى بأن تستند الرؤية على دراسة متغيرات السوق المحلية والعالمية للبيد العاملة، مبرزا أن فترة الحجر الصحي الشامل غيرت مفاهيم العمل ومتطلباته في ظل زيادة الاحتياجات لمهن الذكاء الصناعي.

وخلص الى أن الحلول التقنية تطرح فرصا أمام تطور الطلب على المهن المرتبطة بصيانة التجهيزات والمعدات التقنية، مشددا على أن مراكز البحث والمخابر والمستشفيات العمومية تتوفر على تجهيزات تقنية متطورة بعضها معطب بسبب عدم إصلاحها وهو ما يفرض تعزيز المؤسسات الصحية ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالموارد البشرية المختصة في صيانة المعدات الثقيلة.

3 بالمائة بكوريا الجنوبية، حسب ما بينه جمال بلحاج، مقترحا اعتماد حلول علمية من ذلك الشبكة الكهربائية الذكية لتلافي انعكاسات الخسائر في الانتاج والتوزيع.

وأكد ضرورة إنجاز استثمارات تخفض من حجم اهدار الطاقة الكهربائية، موضحا أن ارتباط الطاقة بعنصري الغذاء والمياه يجعل من أحكام استثمارها رهانا حيويا.

وقال إن التحكم في كلفة خسائر الطاقة سيدر عائدات للاقتصاد الوطني ذلك أن خفض مستوى العجز الطاقوي يتطلب ارساء الحوكمة في القطاع، معتبرا أن دولة متينة ومستدامة يفرض توفير حلول لإشكاليات اهدار الموارد الطبيعية في تونس.

ونبه من أن اهدار موارد المياه يعادل خسارة سدين اثنين من الماء سنويا من مجموع 30 سدا تمتلكها تونس وتمثل حجم مواردها المائية، مؤكدا أن الحفاظ على الموارد المائية المهدورة يمكن من توجيه الجهود إلى إحداث مشاريع مائية طبقا لاحتياجات المواطنين.

ورأى أن الحفاظ على الموارد يتطلب أساسا صيانة شبكة توزيع الماء الصالح للشرب، ملاحظا أن خسارة الموارد لدى الاقتصاد تطل أيضا الموارد البشرية، إذ اعتبر أن قطاع التربية والتعليم يمثل أهم الأمثلة على ذلك.

منظومة التعليم الحالية لا تتلاءم مع تحولات سوق الشغل
أفاد المختص في الطاقات المتجددة بأن تسجيل معدل بـ100 ألف تلميذ ينقطعون سنويا عن الدراسة بما يعادل مليون منقطع خلال عشرة سنوات يمثل دليلا على فشل المنظومة التربوية في استيعاب هؤلاء المنقطعين، موصيا بإحياء ربط العلاقة بين التعليم والتكوين المهني.

أظهرت فترة الحجر الصحي الشامل لتطويق جائحة كورونا زيادة الاحتياجات إلى تنمية اقتصادية مستدامة في وقت لا يزال الرهان الطاقوي في تونس رهين التحكم في موارد تتجدد باستمرار لكن يتم إهدارها يوميا، وفق ما أفاد به الأستاذ الجامعي في الطاقات المتجددة جمال بلحاج.

واعتبر بلحاج في حوار لجريدة الشعب، إنه لا يمكن المضي في اطلاق مشاريع للطاقات المتجددة قبل إيقاف نزيه الخسائر الناتجة عن إهدار الطاقة أولا، مشيرا إلى أن تحقيق الحوكمة يتم من خلال انشغال الاقتصاد الوطني من دائرة إهدار الموارد واحكام التصرف فيها.

وفي وقت ظلت فيه الطاقات المتجددة المورد الوحيد للطاقة أثناء فترة الحجر الصحي التي شهدتها العالم خلال فترة تفشي وباء كورونا المستجد، هوت أسعار الغاز والنفط على نحو قياسي في بورصات مبيعات الطاقة محدثة قلقا من الانخفاض القياسي للطلب العالمي نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية.

ولم يتأثر خلال فترة انتشار كوفيد 19 الطلب العالمي على الطاقات المتجددة ما يدعم رأي الخبير الداعي إلى ضرورة التركيز على مقاربة تنموية تضع في جوهر مهامها ادراج المحور الطاقوي.

خفض كلفة إهدار الموارد الطاقوية يضمن تحقيق تنمية مستدامة
دعا الجامعي إلى خفض كلفة إهدار الطاقة، مؤكدا أنه يتم إهدار نسبة تناهز 20 بالمائة من إنتاج الكهرباء في تونس سنويا وهو ما يتطلب ضرورة التحكم في موارد الكهرباء التي تضع أثناء توزيعها بشبكة الكهرباء التابعة للشركة التونسية للكهرباء والغاز. وبينما ينمو إهدار الكهرباء بنسبة عالية في تونس فإنها لا تتجاوز

الهادي الحريزي

توقف نشاط الخط الحديدي عدد 13 لنقل الفسفاط

وأوضح الأخ يعقوبي أن التحرك الاحتجاجي الذي نفذه أعوان السكك الحديدية يهدف للمطالبة بتوفير حل جذري لتأخر صرف أجور الشركة، موضحا، أن فض الوقفة الاحتجاجية لأعوان الشركة التونسية للسكك الحديدية جاء نتيجة لتدخل الأخ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطوبوي الذي اتصل بكل من إدارة الشركة ووزارة النقل من أجل ضمان صرفها وعقد جلسة للتفاوض قريبا بين الطرفين النقابي والاداري.

وأشار إلى أن التحركات الاحتجاجية المطالبة بصرف الأجور في مواعيدها تهدف الى الاحتجاج ضد استمرار توقف نشاط الخط الحديدي عدد 13، مؤكدا أن أعوان القطاع يطالبون بفض التحركات على مستوى السكة لأنها مخالفة للقانون.

ودعا الى ضرورة تأمين نقل الفسفاط والبضائع عبر هذا الخط الحيوي الذي يمثل شريانا للاقتصاد الوطني.

كبد توقف نشاط الخط الحديدي عدد 13 المخصص لنقل الفسفاط خسائر مالية للاقتصاد الوطني بلغت قيمتها 800 مليون دينار منذ سنة 2012، وفق ما أفاد به الكاتب العام لجامعة السكك الحديدية الأخ العربي يعقوبي.

وأكد الأخ يعقوبي، أن استمرار توقف نشاط الخط الحديدي المذكور يوفر نسبة 40 بالمائة من عائدات الشركة التونسية للسكك الحديدية، محذرا، من أن استمرار توقف نشاطه بكل من المظيلة (قفصة) والمكناسي (سيدي بوزيد) وبنقاط احتجاج انتصبت في مستوى السكة يهدد قوت أكثر من 6 آلاف عون يعملون في القطاع الحديدي بكل من شركتي السكة الحديدية وأشغال السكة.

وجاء تحذير الأخ يعقوبي، غداة تنفيذ أعوان الشركة التونسية للسكك الحديدية الثلاثة الفارط لوقف احتجاجية طالبوا خلالها بصرف أجورهم وذلك بعد تأخر صرفها نتيجة تأزم الوضع المالي للشركة.

كوفيد-19- أو البشرية في مواجهة مصير غامض

مطرده في العجز التجاري نظرا إلى تباطؤ حركة التجارة الدولية مع ظهور مؤشرات على احتمال إفلاس كثير من وكالات الأسفار وشركات الخطوط الجوية كنتيجة حتمية لتضرر قطاع السياحة والخدمات.

ويبدو تأثير الجائحة أكثر بروزا على الأسواق المالية من خلال هستيريا التذبذب لأغلب المؤشرات الخاصة بالعملات وقد تجسد بالخصوص في انهيار مؤشر «داوجونز» في سقوط عمودي سريع لم يشهده منذ عقود.

قطاعات تشد عن القاعدة

من دون مبالغة يمكن اعتبار قطاع التكنولوجيا الرقمية المستفيد الأكبر من انتشار فيروس كورونا وقد شهدت منتجاته روجا واسعا من حيث الشراء والاستخدام باعتبار الإقبال الشعبي المركز عليها لإنجاز العمل عن بعد في مجال التعليم أو الخدمات البنكية والإلكترونية.

وينسحب هذا الأمر على صناعة الأدوية ومشتقاتها التي سجلت أرباحا غير مسبوق، كما نخص بالذكر مواد التعقيم والنظيف والأوراق الصحية والمواد الغذائية التي شهدت بدورها مبيعات كبيرة في فترة وجيزة جدا.

بشكل عام تبدو دول العالم -ويا للمفارقة الصارخة- المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة أمام الفيروس -على ضلته- وتداعياته نظرا إلى افتقارها إلى الوازع الإنساني وتقديسها لنظرية الأرباح على حساب الأرواح بل إنها تحاول وبكل صفاقة استغلال الجائحة للزيادة وابتزاز دول العالم الأخرى ما ينذر باستفحال الكارثة في ظل غياب تعاون دولي بناء وحقيقي للتصدي لها.

* نزار التوكابري



بل سوداوية رغم بعض الإجراءات التحفيزية من جانب صندوق النقد الدولي عبر تقديم القروض العاجلة لبعض الدول المتضررة من الوباء أو مخرجات مجموعة العشرين التي خصصت منحة مبالغ خمسة تريليون دولار كخطط للإنقاذ السريع أو تأسيس صندوق عالمي لمكافحة واحتواء الفيروس القاتل، رغم كل هذه الإجراءات تشير كافة التوقعات إلى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي بنسبة تفوق ال 20 % وهو أعلى مستوى للركود منذ قرن وزيادة

أطلقت وسائل الإعلام العالمية على كورونا لقب فيروس القرن وهي محقة تماما في إطلاق هذه التسمية بالنظر إلى ما أحدثه هذا الفيروس الجائحة من شلل تام فالحياة العامة وكبح شامل لدواليب الحركة الاقتصادية مختلف قطاعاتها على مدى الكوكب.

لم تكن هذه المرة الأولى في التاريخ لبروز خطر ما يسميه علماء البيولوجيا بالفيروسات الوبائية إذ شهد العالم بأركانه الأربعة ومنذ الأزل عديد الأوبئة لعل من أهمها وباء الطاعون الذي تسبب في مقتل أكثر من مائتي مليون إنسان وأوبئة أخرى أقل خطورة مثل الكوليرا والسّل والجذري وصولا إلى الفيروسات التاجية الحديثة مثل إيبولا وآنفلونزا الطيور وآنفلونزا الخنازير والسارس.

إلا أن فيروس كورونا يتمتع بخصائص نوعية تختلف راديكاليا عن سابقتها أهمها سرعة انتشاره عبر العدوى بطريقة رهيبه متجاوزا الحدود بين البلدان وتكاثره المكثف في الخلايا البشرية خلال بضعة ثوان وبقاؤه على سطح الأماكن العامة والخاصة ليضرب في صميم الاقتصاد العالمي ويطرحه في هاوية الركود والتردي.

الانهيار هو القاعدة:

على غرار التفاؤل المتذبذب والمفرط في إيجاد دواء ومن ثمّ لقاح لهذه الجائحة الخطيرة، لا تبدو الصورة الاستشرافية لآفاق الاقتصاد العالمي مشرقة

وصلا منطقة الزارات من ولاية قابس

إلى أين يسير مشروع 200 مليار؟

*بقلم: المختار المختاري

بعد غياب دام زهاء النصف قرن (منذ إنشاء ميناء الصيد البحري بالزارات والذي هو اليوم في أسوأ حال وأقرب ما يكون إلى الانهيار والإغلاق لغياب المتابعة والمراقبة الخاصة بالتجهيز والبناء الذي تقادم واهترأ أضف إلى ذلك عدم مواكبة تطوّر الرصيد الفلاحي البحري من مراكب الصيد وغير ذلك من المشاكل الكبيرة التي يعيشها الميناء) وبعد أن استبشر أهالي ولاية قابس عموما وباقي ولايات الجنوب التي يسها المشروع في عمق والتي لا يسها ويشملها لكنها رأت فيه بشري التفاتة جدية للدولة نحو جنوب منسي ومهمش ومفقر ومتروك لرعاية الرب منذ بورقيبة وحتى يوم الناس هذا رغم أن هذا الجنوب هو أهم مصدر للثروات الباطنية من نفط وغاز وغيره. وفي 25/06/2015 وبعد التفاتة لما تركه (بن علي) من مشاريع أقر مشروع تحلية مياه البحر بالزارات والذي يمد ثلاثة من أهم مناطق الجنوب بالمياه وهم (ولاية قابس ومدنين وتطاوين) وهذه الولايات الثلاثة تمثل أكبر ما في الجنوب من أرض وشعب.

فما الذي يحصل اليوم ولماذا انقلب المشروع الى كابوس مرعب حقيقي؟

في متابعة للأحداث تكشف لنا مدى استهتار الدولة ممثلة في الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وممثل الدولة بالولاية ونعني به الوالي ويصل الأمر إلى وزراء تمت مراسلتهم وكشف الحقائق الميدانية من خروق قانونية وتسلبت منطوق الخيمنة والقوة المستمدة من قوة الدولة الأمنية على غرار ما يقع مع دول الدكتاتوريات القديمة (من بورقيبة إلى بن علي). ففي 15/07/2019 تقدمت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وبعد جلسات محمومة سواء بالولاية أو في دوائر الاختصاص. مهدف المشروع لمصالح بلدية الزارات المعنية مباشرة بالمشروع. وبالفعل أحالت البلدية في سرعة السعيد بالمشروع 16/07/2019 إلى إدارة التجهيز بالولاية مرجع نظر إسناد التراخيص في ظل فراغ تشريعي يمنح البلدية أهلية دراسة الملفات واسناد التراخيص القانونية. وفي تاريخ 01/11/2019 كان رد اللجنة الدارسة للملف للتخصيص سلبيا ومرفوضا لغياب وثائق من الأهمية يمكن وتخص المشروع في عمقه. وأهمها على الإطلاق ملف دراسة المؤثرات البيئية للمشروع الذي تسنده الوكالة الوطنية لحماية المحيط. والذي تقدمت الشركة بنسخة منه يوم 12/12/2019 غير مصادق عليه. خصوصا أن منطقة الزارات هي منطقة فلاحية برية وبحرية وأيضا هي اليوم المنتفس الوحيد تقريبا لولاية قابس بعد أن دمرت بشكل كلي بيئيا وصحيا واقتصاديا وسياحيا نتيجة المجمع الكيماوي وهذه اليوم حلقة أخرى من حلقات تدمير ما بقي من قابس جنة الجنوب وبوابته عاصمته الحقيقية. فمنطقة الزارات تمثل مرفقا سياحيا ليس لأهالي قابس بل لولايات ومعتمديات جنوبية وبلغ الأمر في السنوات الأخيرة أن تكون مزارا سياحيا صيفيا لأشقاء من ليبيا والجزائر. الشيء الذي أجبر دائرة الملك العمومي البحري الى تقديم شكوى حول تجاوز خطير وهو تقدم الأشغال ودخولها الى مساحة وخرابة الملك العمومي البحري بغير اتفاق ولا اذن لا شفاهي ولا كتابي وبالتالي استغلال البحر الراجع بالنظر إلى الملك العمومي البحري. ومنها عملية هدم المصيف المخصص للمصطافين والراجع بالنظر إلى بلدية المكان وهو من أندر ما يمثل مصدرا لتمويل اعمالها واشغالها والذي يكتري من خلال بته سنوية تستفيد منها عائلات وهو رزقهم وقوتهم الموسمي. والذي في تجاوز خطير يتم هدمه والتعدي عليه دون سند قانوني.

وهذه المنطقة السياحية كانت العنوان الأبرز الذي جذب اهتمام السيد وزير السياحة السابق روني الطرابلسي لزيارتها ميدانيا واسناده وعودا قيل جدية في حينه ولكن على عادة دولتنا لا يمثل الاستمرار والتداول على الكراسي والحكم سوى التداول على الاسم وزير فقط والباقي لا علاقة له بالاستمرار بل لكل وزير نسمع جعجعة تعلن عن مشروع خاص به وعلى الأرض لا نرى سوى الدمار والخراب وتعطيل واجرام في حق الناس وأرزاقهم وقوتهم وكرامتهم والتي تجابهها الدولة كعادتها المستمدة من



تاريخ 12/06/2020 صدر القرارين بمنع مرور الشاحنات الثقيلة الناقلة للمعدات والآليات والمواد المتعلقة بأشغال إحداث المحطة والسيد رئيس البلدية ورئيس فرقة الحرس البلدي بهارث ورئيس مركز الحرس الوطني بالزارات مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ القرار لكن ما وقع على الميدان هو مرافقة شرطة المرور لهذه الشاحنات التي منعت وأوقف عملها بمقتضى القرار الثاني الصادر بذات التاريخ سابق الذكر والقاضي بإيقاف الأشغال وإنجاز المشروع بما في ذلك مد القنوات (حتى استكمال الملف القانوني). لكن الواقع على الأرض هو عكس ما أقره القرارين بما أن الالتجاء إلى فرض أمر هو سيؤذي في نهاية المطاف إلى صدام وشيك ومنطقي مع المتضررين في ظل غياب وصمت وتعمد التجاهل من قبل الدولة وترك الأمر بيد استعمال واستخدام الملف الأمني لفرض أمر واقع غصبا عن الجميع. وهو ما ينجز عليه تبعات لا أحد يرغبها ولا حتى يضعها في عناصره والدليل واضح من خلال صبر وانفتاح وتفهم وتعاون البلدية الممثلة لأهالي وتعاونها الذي عبرت عنه بجلاء حين مكنت الشركة من أكثر من فرصة لاستكمال ملفها القانوني ومواصلة إنشاء وتنفيذ المشروع. وربما كان هذا التعاون والتساهل وعدم الإيقاف المبكر من قبل البلدية للأشغال كان سببا في تصور الشركة أنها يمكنه التجاوز والخرق للقانون والمواصلة في التنفيذ بالقوة. وهو ما يزيد تكريس الشبهات في أذهان الجميع. فهل هي الدولة تفقد كامل آلياتها للمتابعة والرقابة أم هو تجاوز وتخريب مقصود وتمتع لولاية قابس عامة ومنها المنطقة البلدية بالزارات؟

فمن الواضح أن الحالة العامة في قابس من سيء إلى أسوأ وفي تدهور رهيب ومرعب. وعلى جميع الواجهات وأهمها وأولها الصحية فولاية قابس أصبحت ولاية منكوبة صحيا ولا يجد الناس سوى الصمت المطبق والغياب الكامل وبعض وعود للإسكات والتكتم أو اللجوء إلى القوة العامة أضف إليه غياب كامل وشامل لوسائل الاعلام ومنها الاستقصائيون. وهذه حلقة جديدة من حلقات تدمير وتخريب ولاية قابس يمثلها هذا المشروع الذي في غياب رقابة الدولة الميدانية (والیومية إن لزم الأمر). يشوبه الكثير من الشبهات ويحوم حوله الكثير من التخريب والتجاوز المتعمد مما أضرب بشكل كبير وخطير بلقمة عيش الناس وبالتالي كرامتهم وحياتهم وأمنهم الصحي. والدولة تسكت وتتغافل وتتجاهل وهو أسلوبها الذي ينتهي إلى أممي وقضائي في وقت كان بالإمكان إيجاد حلول ميدانية تحمي الحقوق وتحفظ الكرامة. وهذا أسلوب الحكم الحقيقي الذي يغيب حتى اليوم عن حكامنا الذين لا نسمع منهم سوى الشعارات والشعوبيات ووقت الجد لا نسمع لهم رأيا ولا نجد لهم صورة ويتقدم بأمرهم الأمن لأداء مهمة تعيده إلى مربع ما كان عليه أيام بن علي.

فهل ستبقى الدولة تجابه مواطنيها بالأسلوب التقليدي ذاته الذي انتهجته الدكتاتوريات أم أنها ستصغي إلى تفاعلات الميدان وتفتح آذانها وأعينها للشعب الذي هو في الأصل ليس ضد مشاريعها بل هو يستبشر ويسعد لها لكن على أن لا تكون وبالا عليهم وأن لا تكون كالمثل القائل (جبتك يا عبد المعين تعين لقيتك يا عبد المعين.....)؟

تاريخها السيء بالأمنيات والملاحقات القضائية والأبحاث والتهم وعلى رأسها الشعب.

ففي نظر الحكومة وممثلها على الأرض مطلبتك بحقوقك وفي ظل غياب الرد من الوزراء والمصالح المختصة وصمتها وغيابها التام يصبح جرما وشغبا. وهذا ما حصل مع أهالي منطقة الزارات وفي غياب وسائل الإعلام الكاشفة للحقيقة. حقيقة الفساد وشبهته التي نواصل تعريتها في هذه المقالة.

فالشركة لم تكتف بتغيب وثائق مهمة عن ملفها بل وحتى بعد مطالبتها وإبلاغها بإمكانية إيقاف الأشغال لأكثر من مرة ومراسلة وزارة الفلاحة وغيرها من الوزارات والدوائر الرسمية ذات الصلة من قبل بلدية الزارات بعد ضغط من أهالي المنطقة المتضررين والمتمثل ضررهم في تجاوز خطير قامت به الشركة في مدها لأنابيب المياه نحو ولايتي مدنين وتطاوين ومركز ولاية قابس حيث نالت من أراض وممتلكات الأهالي. وإذا ما علمنا أنها قامت بالتجاوز ذاته لأراض مملوكة للشركة الوطنية للسكك الحديدية التي لها أراض خط السكك الحديدية الراجعة إلى مشروع مد الخط الحديدي نحو مدنين وجربة. أضف إلى شكاية مجمع المحار بعد تجاوز الشركة (ومقابل التنفيذ) لأراضي تربية وصيد المحار. مع العلم أن منطقة الزارات تمثل أهم مناطق صيد وجمع وتربية (بطرق طبيعية) للمحار في منطقة الجنوب والبلاد عموما.

أضف إلى ما يسهه المشروع المجاور والصيدق لواحدة من أندر الواحات البحرية في العالم والذي وفرت له أمريكا (في ظل غياب الدولة وعدم معرفتها بكونها وما تحتوية أراضي الجنوب وكأنه لا يوجد في خارطتها سوى مناطق وشعب بعينه محدد بخارطة محددة ليس أكثر منها والباقي ربما يتصورون أنهم من بلد انصالي أو اشقاء راجعين بالنظر إلى دول الجوار وليسوا مواطنيها أو هم مواطنون درجة صفر).

الشيء الذي دفع بالمجتمع المدني ممثلا في جمعيات مراسلة الوالي ونواب الجهة و«ر.م.ع» شركة «الصوناد» والوزارات وعلى رأسهم السيد وزير الفلاحة والجهات ذات الاختصاص لتجاوبه مراسلاتهم بالصمت والاهمال وإغفال الأمر لتطلق يد الشركة (والمقابل الذي رصدت له عملية تنفيذ المشروع) وبعد أن نظمت البلدية طرق وطريق عبور شاحنات المقاول التي أضرت ببنية تحتية للمنطقة أضف إلى الضجيج المجرم قانونا إذا ما تجاوز الحد فإن التجاوزات في هذا الباب دفعت بالبلدية إلى إصدار قرارات جريئة ولو أنهما جاء متأخرين جدا. وهذا التأخير تعلقه البلدية بمحاولاتها الجادة لإيجاد حلول تضمن مواصلة المشروع الوطني. وأنها حريصة على مثل هذه إقامة وتنفيذ المشاريع الوطنية التي لا تتوفر إلا بعد نصف قرن من الغياب التام. وأنها حاولت الوقوف ضد كل التجاوزات بطرق سلمية وودية لكن تعنت الشركة واستهتارها واستقوائها ومحاولاتها فرض أمر واقع هو مثار لشبهة فساد كبير في مشروع تفوق ميزانيته الـ200 مليار من المال العام. وبالفعل قامت البلدية بتاريخ وبعد جلسة متابعة فنية مخصصة لمتابعة مشروع محطة تحلية مياه بحر الزارات. مع السيدة لبنى عبيد الكاتبة العامة للولاية (قابس) يوم 29/05/2020 وفي

25 جوان اليوم العالمي للبحارة:

من أجل لقمة العيش... البحارة في تونس في مواجهة وبائي الكوفيد والفساد



أحييت المنظمة البحرية الدولية التابعة للأمم المتحدة، يوم 25 جوان اليوم العالمي للبحارة في وضع دقيق يعيشه العالم بسبب وباء «كوفيد 19»، والذي جعل من عامل البحر يكون في الصفوف الأمامية لمقاومة الوباء بتوفير الغذاء والدواء للناس فضلا عن نقل المرضى والمصابين وأيضا الموتى.

وتأتي احتفالات هذا العام من أجل رفع الوعي والتحميس بالجهود الجبارة التي يقوم بها عمال البحر وتأمين تضحياتهم ومنهم كثيرون بعيدون عن عائلاتهم بسبب عملهم ولا يعرفون إلى الآن متى سيلقون آباءهم وأمهم وأبنائهم في هذه الظروف الصحية الخطيرة، وهذا ما يتوجب على الجميع أن يحيوا عمال البحر ويشكروهم على أعمالهم الجليلة.

وفي تونس، أضحت عمال البحر في مواجهة عدوّن، «كوفيد» والفساد الذي ينخر الثروة البحرية منذ عقود أمام صمت مريب للسلطات.

تونس... البحارة ورغيف الخبز

يُعتبر الاقتصاد في تونس من الاقتصادات المتنوعة، أي التي تسهم فيها عدة قطاعات اقتصادية مهمة، ولعل أبرز هذه القطاعات: الخدمات، والصيد البحري، والصناعة، والزراعة.

وقد واجه عمال البحر في تونس صعوبات كبيرة خلال وباء «كوفيد» عندما تم حظر أعمالهم خلال الحجر الصحي الاجباري، ومن صيد السمك وهي المهنة التي تمثل مصدر رزقهم الوحيد.

ومع عودة نشاطهم بان للعيان الدور الكبير الذي يمثله البحارة في توفير الغذاء للمواطنين وتأمينه رغم المشاكل القديمة التي يعيشونها مع السلطات والتي زادتها كورونا حدة.

معلوم أن قطاع الصيد البحري استفاد بشكل كبير من الموقع الاستراتيجي للبلاد، فصار يُعتبر من القطاعات التي تُسهم بنسب لا بأس بها في الاقتصاد التونسي، ويقدر المجال البحري لتونس بقرابة ثمانين ألف كيلومتر مربع تقريبا، أي مساحة بعض الدول تقريبا، وإذا أضفنا إلى ذلك مساحة البحيرات الكبيرة فيمكن القول إن عوامل نمو وازدهار الصيد البحري قد توفرت في تونس.

وبالفعل فإن تونس تعتبر من الدول المهمة على هذا الصعيد، كما يسهم هذا القطاع بنسبة تقارب 8 بالمائة من الإنتاج الفلاحي، وما يزيد على 1 بالمائة من الناتج المحلي، هذا عدا عن توفيره العديد من فرص العمل للقادرين على العمل من أبناء الشعب التونسي، حيث تصل أعداد فرص العمل في هذا القطاع إلى قرابة 5300 فرصة عمل تقريبا.

أسست الدولة التونسية بنية تحتية جيدة لخدمة هذا القطاع ولزيادة إنتاجه، فهناك ما يزيد عن 41 ميناء، منها عشرة للصيد في عدد من المناطق التونسية؛ كالمهدية، وطبلبة، وطبرقة، وبنزرت، وسوسة، وقلبيبة، وجرجيس، وقابس، وصفاقس هذا عدا عن الموانئ الساحلية، والمرافئ والتي تمتلك طاقة استيعابية كبيرة من المنتجات البحرية المتنوعة، أما فيما يتعلق بأسطول الصيد فتقول أرقام سنة 2016 أنه يتكون من 11 ألف مركب صيد ساحلي، منها 4500 مركب محرك، إلى جانب ذلك فهناك 40 مركباً لصيد التن، و400 مركب لصيد السردين.

لكن للأسف، ورغم هذا الرخم الطبيعي، إلا أن البحر التونسي لا يزال يعيش عديد المشاكل كالبيئية مثلا، وفي موضوعنا الحالي يهمنا أن نبرز معاناة العمال البحرين في تونس وخاصة في المستوى الاجتماعي وصراعهم مع الفساد وتخريب الثروة السمكية الذي اضحى ينخر الجسد البحري وعدم تمتعهم بأجهزة رصد العواصف خاصة في ظرفية خطيرة كظرفية «كوفيد 19» التي اضرت بلقمة عيش البحارة ولم يقابلها اهتمام ذي بال من قبل السلطات للنهوض بقطاع الصيد البحري وتحسين اوضاع العاملين فيه، فضلا عن سكوتها عن تجاوزات القانون ونهب خيرات وثورات البحار من لوبيات فساد...

فغير بعيد عن مدينة المهديّة، وتحديدًا في مدينة الشابة، برزت عديد التحركات الاحتجاجية لعمال البحرية وصيادي الصيد الساحلي بمنطقة الشابة، احتجاجا على اصرار السلطات المحلية والجهوية والمركزية في تعنتها وعدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة وأساسا تطبيق القانون.

وكان الاتحاد المحلي للشغل بالشابة والاتحاد الجهوي للشغل بالمهدية قد نددا في مناسبات عديدة وفي اجتماعات عامة بأسلوب السلطات في التعامل مع الملف، وعمّا وصلت اليه الامور في علاقة ملف الشرافي ومختلف الملفات المهنية والاجتماعية العالقة الاخرى، وأدانا عصابات الفساد وتستر وزارة الفلاحة، ما يعانيه البحارة من اوضاع معيشية ومادية متردية وخاصة منهم الأرامل وجرحى البحارة الذين يعانون الأمرين ويعيشون مأساة اجتماعية حقيقية.

تتيح للشباب فرصة دخول عالم من المغامرات التي تُعاش فعلياً في بحار كوكبنا ومحيطاته، وملاقة أشخاص من جميع أنحاء العالم، والاطلاع على الثورة الهائلة والمتنوعة التي تزخر بها ثقافة البشرية وتراثها.

تجدد الملاحظة أن مهنة البحر يمكن مزاولتها بعد التقاعد من العمل بحراً، من خلال مزاوله المهنة على اليابسة بما يعود بفوائد جمّة، وثمة مجموعة متنوعة من المهن الطموحة والمثمرة المتوفرة على اليابسة والتي تشكل مهنة الملاحة البحرية قاعدة صلبة لمزاولتها، ومنها معاينة السفن وفقدانها، وتوجيه حركة السفن، وإدارة عمليات السفينة وكثير غيرها.

اتفاقية العمل البحري

دخلت اتفاقية العمل البحري لسنة 2006 الصادرة عن منظمة العمل الدولية حيز التنفيذ في 20 أوت 2013، مدشنة بذلك عهداً جديداً من العمل اللائق للبحارة ومن المنافسة العادلة بين أصحاب السفن في قطاع الشحن العالمي. وجاءت هذه الاتفاقية ثمرة للحوار الثلاثي والتعاون الدولي وهي علامة فارقة في تاريخ النقل البحري، وتعزز ظروف العيش الكريم والعمل اللائق للبحارة وتضمن تحقيق منافسة عادلة بين مالكي السفن في قطاع هو الأكثر عولمة بين جميع القطاعات.

وتعتبر الاتفاقية قانوناً دولياً ملزماً اعتباراً من 20 أوت 2013، وكانت في حاجة إلى مصادقة 30 دولة عضواً في منظمة العمل الدولية تمثل أكثر من 33% من إجمالي حمولة السفن في العالم لتصبح سارية المفعول، وقد صادق عليها حتى الآن أكثر من 40 دولة عضو تمثل أكثر من 70% من إجمالي حمولة السفن في العالم.

وقد حصلت الاتفاقية على دعم كامل من الاتحاد الدولي لعمال النقل الذي يمثل البحارة، وأيضاً من الاتحاد الدولي لمالكي السفن، إذ لعب كلا الاتحادين دوراً رئيسياً في عملية إعدادها التي استغرقت خمس سنوات وأيضاً في اعتمادها في مؤتمر العمل الدولي الخاص لمنظمة العمل الدولية سنة 2006، كما حصلت الاتفاقية على دعم قوي من جانب المنظمة البحرية الدولية التي تشرف على قطاع الشحن العالمي الذي ينقل نحو 90% من تجارة العالم.

وتبنتي الاتحاد الأوروبي توجيهات بهدف إدخال الاتفاقية حيز التنفيذ، فيما اعتمدت مذكرة تفاهم باريس ومذكرة تفاهم طوكيو، اللتان تعتبران منظمين إقليميتين لرقابة دول الميناء، مبادئ توجيهية متوافقة مع الاتفاقية لتعزيز عمليات التفتيش الخاصة برقابة دولة الميناء.

وتنص الاتفاقية على حد أدنى من معايير دولية ترمي إلى ضمان العمل اللائق للبحارة وتحقيق منافسة عادلة بين أصحاب السفن عالية الجودة التي ترفع أعلام دول صادقت عليها عن طريق تعزيز القدرة التنافسية من خلال ضمان تحقيق شحن موثوق وفعال، والهدف من ذلك هو ضمان أن تتوافق ظروف العمل اللائق مع المنافسة العادلة.

وما من شك في الدور الذي يلعبه الأفراد من طواقم البحارة في دعم التجارة العالمية، وما لها من تأثير في حياتنا المعاصرة، إذ يُعتبر النقل البحري الذي يتحمل مسؤولية نقل 90% من إجمالي حجم التجارة العالمية، شريان الاقتصاد العالمي حقاً.

إعداد: صبري الزغدي

البحارة هناك، غاضبون من موقف وزارة الفلاحة المتمثل في التستر عن الصيد العشوائي الذي يمارسه ما يسمى بمتسوعي «الشرافي»، ومن الحماية التي يتمتعون بها من قبل السلطات المعنية على تجاوزهم للقانون وسطوهم على الملك العام.

وقد قامت السلطات بفتح تحقيق وهرسلة النقايبين بدعوى الاعتداء على «الريتسا» والتي هي اصلا ممنوع نصبها قانونا في البحر لأنها تدمر الثروة السمكية، وقد طالب البحارة بتطبيق الاتفاقات المفضاة ومنع التجاوزات، مؤكداً استعدادهم لازالة المواد الممنوعة والمدمرة للثروة السمكية بالجهة أي «الريتسا» كرد على عجز السلطات المعنية على حماية مورد رزقهم.

وفي تصريح لجريدة «الشعب» أكد الاخ عبد المجيد بن مسعود الكاتب العام لنقابة البحرية بأن عمال البحرية يعيشون في بحر من المعاناة، وهم يطالبون بتمتعهم بالتغطية الاجتماعية المحرومين منها وبتسوية وضعيات أرامل وجرحى البحرية، كما يطالبون بتمثيل الشؤون الاجتماعية في لجنة الميناء وسن قانون يمنع الصيد عند الاعلان عن هبوب رياح قوية تجنباً لحوادث الغرق الفجائية، وهو الامر الذي يتجاهله الاعراف.

ويشدد عمال البحرية على وجوب إعادة النظر في صندوق الصيد البحري وتوجيهه للعناية بأرامل وجرحى البحرية وأن يمثل البحرية لا غير وليس لخدمة الاعراف، إضافة إلى إحداث راحة بيولوجية لصيد الأضواء طيلة أشهر ديسمبر وجانفي وفيفري.

ويطالب البحارة ايضا بمضاعفة منحة البحرية مدة الراحة البيولوجية لصيد «الكركار» وتصنيف منطقة الشابة وخليج قابس منطقة عسكرية لحد من الصيد العشوائي الذي قضى على الثروة السمكية والتصدي لظاهرة الصيد العشوائي وامتهان كرامة البحرية.

شبهات فساد ومحسوبة

ويتهم البحارة المحتجون وزارة الفلاحة بـ«الفساد والمحسوبة»، واعتبروا موقفه من الملف «انحيازاً معلناً ضد تطبيق القانون في المصادم التقليدية (الشرافي) عبر التناخي عن استغلال عدد من كبار البحارة للملك البحري للدولة دون مقابل وبشكل تخريبي للثروة السمكية ومخالف لكل القوانين المنظمة للقطاع»، وبعد إجراء بنة صورية بالمراكنة لمصائد الشرافي.

وكنا أكدنا في مقالاتنا السابقة، أن البحارة غاضبون من موقف وزارة الفلاحة المتمثل في التستر عن الصيد العشوائي الذي يمارسه ما يسمى بمتسوعي «الشرافي»، ومن الحماية التي يتمتعون بها من قبل السلطات المعنية على تجاوزهم للقانون وسطوهم على الملك العام.

البحارة والعمل اللائق

منذ سنة 2010، أطلقت المنظمة البحرية الدولية مبادرة عالمية للاحتفال بالبحارة في شتى أنحاء العالم رسمياً في 25 جوان من كل عام، وفي عام 2011 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاحتفال رسمياً باليوم الدولي للبحارة تقديراً للمساهمة الكبيرة التي يقدمها أكثر من 1,5 مليون بحار حول العالم.

لا تشكل المهنة البحرية مصدر رزق لبحارة وأسره فحسب، بل إنها أيضاً دون سواها توفر فرصة جوب البحار واكتشاف ما تكتنز بها من عجائب، وهي

منظمات وجمعيات و أحزاب تساند الاتحاد



وفي ما يلي قائمة أولية نتابعها في أعدادنا القادمة:

الجمعيات

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- النساء الديمقراطيات
- اتحاد الصناعة والتجارة
- AFTURD
- اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل
- الكتلة الوطنية
- الاتحاد العام لطلبة تونس
- الاتحاد الجهوي لنقابات قوات الأمن التونسي بصفافس
- ائتلاف الصمود
- الاحزاب
- حزب المسار
- حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد
- حزب العمال
- حزب البعث
- حزب التيار الشعبي
- الحزب الجمهوري
- حزب أمل

العام للمنظمة بالقتل". ودعا النيابة العمومية والسلطة القضائية إلى "التحرك من أجل تتبع المجرمين ومن يقف وراءهم"، معتبرا أن "الحملات الممنهجة ضد المنظمة الشغيلة والصادرة عن أطراف سياسية، داخل البرلمان وخارجه، لا تؤمن بمدنية الدولة وعُرفت بعدائها للعمل النقابي، ساهمت في إشاعة خطاب العنف والتحرير وهتك الأعراض عبر شبكات التواصل الاجتماعي". وبعد أن جدد دعمه لنضالات الطبقة الشغيلة، بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، من أجل الدفاع عن قدرتها الشرائية وحماية أوضاعها الاجتماعية وضمان العيش الكريم للفئات المهمشة، قال المسار إن الاتحاد "شريك أساسي في عملية الانتقال الديمقراطي وركيزة أساسية من ركائز التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي بالبلاد". ودعا في هذا الصدد، كافة القوى الديمقراطية والتقدمية، من أحزاب سياسية ومجتمع مدني، إلى "الالتفاف حول المنظمة الشغيلة ودعمها في مواجهة كل محاولات النيل من هياكلها الممثلة والمنتخبة". كما أعلن حزب أمل عن "تضامنه الكامل واللامشروط" مع نور الدين الطبوبي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، داعيا السلطات الأمنية والقضائية والسياسية إلى "تحمل مسؤولياتها، من أجل تتبع دعاة القتل والعنف والكشف عن الجهات التي يعملون لصالحها وحماية المعني بالتهديد بصفة جدية". ودعا الحزب في بيانه أيضا، كل الفاعلين السياسيين، إلى "العمل على تنقية الأجواء وخلق مناخ سياسي سليم".

أعلنت مجموعة من الأحزاب السياسية، في بيانات لها اليوم الثلاثاء، عن مساندتها للإتحاد العام التونسي للشغل، إزاء خطاب الكراهية والعنف وحملة التحريض التي طالته وبلغت حدّ تهديد أمينه العام بالقتل. فقد أدان حزب التيار الشعبي "التهديدات الإرهابية" التي طالت الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، معتبرا أنّها تؤكّد "الارتباط الموضوعي بين الجماعات الإرهابية وبعض القوى اليمينية الفاشية التي تسللت للبرلمان، تحت شعارات كاذبة ومضلّلة". وجدد التيار الشعبي في بيانه، "مساندته القوية ودعمه غير المشروط للاتحاد العام التونسي للشغل، في كل ما يتعلق بدوره الوطني، من أجل تجنب البلاد سيناريو الفوضى وكذلك بدوره الاجتماعي، سواء ما يتعلق بالدفاع عن القطاع العام وحماية المؤسسة العمومية التي أكدت محنة "كورونا" دورها المركزي والاستراتيجي في حماية المجتمع وتأمين سلامة المواطن، فضلا عن دفاعه الثابت عن مصالح الأجراء والمفقرين". كما أشار إلى أن اتحاد الشغل "مكسب وطني وملاذ لكل القوى الوطنية والديمقراطية في كل الأزمات"، ملاحظا أن دور الإتحاد "يزداد أهمية وحيوية في السياق الراهن، خاصة أمام تفاقم الهجوم الممنهج على كل المكاسب الوطنية والاجتماعية للشعب التونسي". بدوره أعلن حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي، عن مساندته للمنظمة الشغيلة وتضامنه مع أمينها العام وذلك "على إثر تواصل حملات الشحن والتحريض الموجهة ضد الإتحاد وضد قياداته والتي بلغت حد تهديد الأمين

في مرسوم الفنانة التشكيلية أمينة العيوني

اشتغلت على تجربة أروى القيروانية وهي لوحة زيتية ككل لوحاتي



أصيلة مدينة تكرونه التي قضيت فيها طفولتي وفي سنوات الشباب شجعنتني أمي وبلغت الانطلاقة الفعلية وتعرفت على الفنان الكبير محمد مطيمط ورأى عمقا في أعمالي ليعرضها على تلامذته فأعجبوا بها وأراد ذلك كمفاجأة لي وقد أسعدني هذا وجعلني أتقدم في تجربتي... وفي سنة

* شمس الدين العوني

مدينة الذهب العيوني ورحلة السنوات الملونة... كان ولعها بالتلوين والرسم مبكرا وتطور هذا الهيام مع الزمن وصار حكاية حياتها وهاجسها قبالة القماش وبعيدا عنها... تغمرها الفكرة وتشغلها الى حين اللحظات الحاسمة... لحظة بداية الرسم والعمل الفني والعلاقة هنا غير محكمة بالسرعة وزمن الإنجاز فقط هي تعانق فلسفتها وأفكارها وتخريجاتها ليأخذ العمل التلويدي لديها ما يتطلبه من وقت دون تسرع وعجلة... إنها تأخذ الرسم مأخذ فسحة مفتوحة بعيدا عن ضغط العروض والمعارض... وهكذا.

سفر مفتوح على الدواخل منذ الخطى الأولى حيث الألوان تلك الأحلام التي نسجت حروفها حكايات وقصصا وعناوين منها الفكرة الفائلة بالنشيد الموزع على المشاهد والحالات والأمنيات والأمكنة.. سفر ملون يختصر هواجس الذات الحاملة وهي تعانق ألق اللحظات حيث الرسم وجد وذكرى وأغنيات يزيدتها التلوين بهاء وحرقة وتشوقا للآتي... هكذا هي الحكاية في حيزها الجمالي.. لوحات وأعمال فنية على مدى عقود من الصلة بممكنات التلوين تشير إلى نظرات مفتوحة على العالم والأخريين بكثير من الحلم... هذا الحلم العائد إلى الخطوات الأولى.. مع التلوين والرسم تعود للقراءة والكتاب عندها عالم فسيح وممتع كالرسم. هي فنانة تنوعت ألوان وثيمات لوحاتها التي حلت أمكنة تونسية وأروقة وكذلك خارج تونس من حيث المشاركات والمعارض الفردية الخاصة وكذلك الجماعية.

حدثتنا عن عالمها هذا لتقول «...منذ كان عمري خمس سنوات وجدنتي مناسبة مع فكرة الرسم والتلوين بكثرة من الرغبة والعفوية إذ كنت بعد ذلك أرسم شيئا من دواخلي في كراس المحفوظات ليلفت ذلك انتباه معلمتي في القسم إلى أن صار الرسم مادة من المواد في مرحلة الثانوي ليتطور الحيز إلى رغبتني وعادتي في رسم ما أحب وزاد هذا الشعب حيث كنا نقطن بباب سويقة حيث أجواء الحضرة وزاوية سيدي غرس الله وكنت أتأمل لساعات في المشاهد والتفاصيل ودقائق الأشياء ومنها حراك النمل وعامله المنظم والدؤوب في حيويته فضلا عن زرقة السماء والسحب وكنت مغرمة بأجواء «حومتي» وتعاطيت بحميمية مع الأمكنة فأنا

القيروانية وهي لوحة زيتية ككل لوحاتي.. أرسم وبالنسبة إلى لوحاتي أراها في المنحى السوربالي... بعد مسيرتي هذه التي تمسح حوالي أربعين عاما من الرسم أوصل تجربتي التي أطمح فيها إلى الجديد والمختلف وما تبقى هو الحلم الذي يحفزنا على المزيد من العمل والابتكار والإبداع... العالمية حلم وأتمنى لأعمالي الحضور في اليونسكو مثلا والحقيقة أنا لا مشكلة لي في اقتناء أعمالي التي يقبل عليها الراغبون في فني وخاصة من الأجانب علما أنني أنجز عددا من اللوحات حسب طلب أجباء فني ولي مثلا طلبيات لوحات من قبل البنك العالمي... تجارب ظلت في ذاكرتي وتأثرت بها لأسماء مهمة منها سالفادور دالي وفتح المدرسي وعبد العزيز القرقي ومحمد مطيمط...»

وفي باب التثمين لعملها الفني كرمت مهرجانات فنية تشكيلية وثقافية الفنانة عيونة منها المهرجان الدولي للفن التشكيلية بالمحرس ومهرجان العصاميات في الفن التشكيلي بالمنستير فضلا عن اختيار عمل فني لها سنة 2017 بمتحف أوزنابريخ فضلا عن لوحات معروضة بمتاحف بالجزائر ولبنان ومصر وإيطاليا وفرنسا.. أعمال ولوحات فنية لرسمها ديدنها الذهاب بعيدا تجاه الرسم وعوامله المحفوفة بالأسئلة وبالدهشة وبالفكرة التي تتبع من الذات.

1982 كانت مشاركتي في معرض جماعي برواق يحيى بالمباريوم بإدارة الفنان الصادق قمش وكانت فيه لوحات معروضة لعمار فرحات وعبد العزيز القرقي والزبير التركي ولفنانين أجانب وغيرهم وقد تم التركيز على عملي المعروض خلال النقل التلفزيوني لنشاط هذا المعرض الكبير بعد ذلك شاركت في معارض بدار الثقافة ابن خلدون ومتحف سيدي بوسعيد وبالنادي الثقافي الطاهر الحداد ودار الثقافة ابن رشيق وبفضاء التياترو وصولا إلى سوفونيه بقرطاج آخر سنة 2019 وفي الخارج شاركت في معارض في كل من مصر والجزائر ولبنان وألمانيا...»

وعن العلاقة بالرسم من خلال اللوحات المنجزة تواصل القول «...يتلبس بي الرسم ولا أفر مسبقا الموضوع الذي أجدي بعد ذلك أنعمق فيه إلى درجة أنني لا أستطيع التخلي عنه لأعيش جنون الفن ومغامرات الفنان مع لوحاته.. ألواني تفرض نفسها على عملي وقد تناولت في عدد من لوحاتي الأشياء الغريبة والمسكوت عنها خاصة المتصلة بالتقاليد والمخيال الشعبي في عالم الأثني مثل «التصفيحة» إذ بحثت كثيرا في هذه المسائل... اشتغلت على المشاهد وعوالم المرأة وحالاتها والرسم عندي تناسق مع الأفكار والفلسفة. وفي لوحة «قيروانيات» اشتغلت على تجربة أروى

تظاهرة اثر الفراشة هي فزع الأجباء حبا وعشقا شفيقا لأثر الفراشة بقابس..

تظاهرة خيمة والتخييم صناعة أجباء آمنوا بالحب والحب ودقوا اوتاد الخيمة لأجل البقاء... بقاء الفراشة والفراشات كثرات.. خالد الحمروني وأصدقائه القوابسية قلوبهم للقادمين من جهات تونس الفراشة الحاملة وعاء للسكن وطيب السكن ريم البنا.

* البرنامج:

3 جويلية 2020

* كلمات

* شعر (الشعراء)

ماجدة الظاهري . سماح بن معيز . عبد الحكيم الربيعي . علي بن فضيلة. الناصر الرديسي.

* موسيقى: البحث الموسيقي بقابس. والعاظ منذر الفيتوري.

4 جويلية 2020

* شعر (الشعراء)

هندة بن محمد. خالد الكبير . عمار العوني . ليلي نسيبي (المغرب) صالح السويبي. علي الجربوعي.

* موسيقى

الفنان الفلسطيني ناصر قوسمي مع الفنانة هدى بكاري قواسمي.

5 جويلية 2020

* شعر (الشعراء)

نزهة كايد. (فلسطين) فاطمة بن فضيلة. رحيم جماعي. طلال حماد (فلسطين) سمير فرحاني.

* موسيقى

فرقة عيون الكلام .

* التظاهرة ينشطها الاعلاميات

سماح قصد الله. مروى راجح. إقبال قفراشي. سميحة عبد الناجي

مهرجان أثر الفراشة بقابس (ريم البنا)



تظاهرة
أثر
الفراشة
دورة 2

وزارة الثقافة مركزيا وجهويا وهو من الاختيارات التي اختارها منظم التظاهرة.. التظاهرة (اثر الفراشة) قوامها الرشيق التطوع والانتماء إلى المشروع بكليةته..

* أبو جبرير

المبدعون أجباء لا يموتون (وفاء لروح فقيده الإعلام لزهرة الحناشي)

ستكون أيام 3 و4 و5 جويلية 2020 تظاهرة أثر الفراشة قائمة على مبدأ نبيل هو المشاركة حبا وطواعية في تأثيث فقراتها..

هدفها كان ولا يزال خلق تقاليد جديدة تساهم في نشر ثقافة تعاونية جماعية.. فكل المشاركين والقائمين على تحضيرها.. هم جميعا منظمون ومساهمون فاعلون ومتابعون.. لا أحد فيهم له الأفضلية.. فكل مشارك هو جزء من هذه التظاهرة يكتمل به المشهد والحدث.. وكل له دور يلعبه لا يقل عن أي دور لغيره.. حتى ذلك الذي ساهم بتعليق دعم ومساندة.. وعليه وبكل لطف أنا لم أوجه دعوة إلى طرف واستثنيت آخر.. أنا فقط ذكرت كل إسم أعلن مشاركته حبا وطواعية..

نحن في النهاية نحلم ونأمل ونسعى إلى أن تكون مثل هذه التظاهرات فرصة لعودة تلك الأجواء الحميمة التي كانت تتيح فرصة اللقاء والمسامرة والتواصل الروحي والوجداني..

لا ندعي أننا نبتدع شيئا متفردا.. ولكننا نزعم أننا نسعى إلى نلتقي بحبة.. ونزرع بعض الفرحة في قلوب أنهكتها مشاغل الحياة اليومية.. شكرا مجددا لكل من آمن بهذا.. شكرا لكل من سيأتينا محملا بقصائد للحب.. ولكل من سيعلي الصوت بالأغاني الممكنة.. سلام لروح الريم.. من جمعنا على وفاء محبة.. سلام لروح الفقيه لزهرة الحناشي.. من رحل جسدا.. وظل روحا طيبة ومجمعة..

كم نتمنى أن يجتمع على ذكرها مثقفو الجهة في هذه الدورة التي تحمل إسمه..

سنظل نلتقي لنتقي. هذه كلمات مفاتيح ردها صاحب الفكرة والتنسيق واللاعب المثالي في تجميع اجباء الفنانة الكبيرة الصافية ريم البنا.. هو الاستاذ المهووس بالفعل الثقافي خالد الحمروني.. فرغم الفقر المادي، (فلوس) للتظاهرة للغير مدعومة من الدولة ممثلة في

محمد صالح بن عمر الناقد الطلائعي

* أبو جرير

على وقع الكورونا وما خلفته على الإنسان من أدران يجدد منتدى الفكر التنويري التونسي الذي يشرف عليه باقتدار الناقد والاعلامي محمد المي سلسلة لقاءاته لتكريم الأعلام والرموز الثقافية في شتى مجالات الإبداع. حين يكون الناقد المثقف في انسجام وتواصل مع قناعاته من حيث التوجه والرؤية والرؤيا وملتمزا

بدوره الريادي لتأصيل الثقافة الوطنية والنهل من ثوابتها ومنابعها والانحياز لها ضمن مشروع بعيدا عن العقلية المادية. مشروع يؤسس لتأصيل الإيمان بالمبدع التونسي.. ضمن هذه القناعات هي معبد وكنيسة وجامعة الناقد الطلائعي الاصيل محمد صالح بن عمر الذي آمن بالادب التونسي إيمانا يشبه إيمان المتصوفة. فقد كان موجودا ومشاركا ومؤسسا لعديد الملتقيات والندوات من أقصى شمال البلاد إلى أقصى جنوبها معتبرا ذلك واجبا من واجباته غير مكترث بصفته العلمية والأكاديمية ولا بمكانته في الجامعة التونسية فهو صديق الشعراء والقصاصين والروائيين وآمن بجيل التسعينات ودافع عن أجيال من الشبان المبدعين الذين لم تستقر تجاربهم في الكتابة وبرمج حولهم الندوات الفكرية وطوع الأقاليم الجامعية للكتابة عنهم والتاريخ سيذكر الكتب التي كتبها الناقد الطلائعي محمد صالح بن عمر منذ كتاب/ أشكال القصة القصيرة في تونس/ من قضايا الشعر الحديث والمعاصر في تونس/ إطلاقات على المشهد الحكائي في تونس/ أبو القاسم الشابي صوتا استثنائيا/ تطور التجربة الشعرية لدى المنصف المزغني/ اتجاهات القصة الطلائعية في تونس/ أصوات شعرية من تونس/ والقائمة طويلة.

على إيقاع الوفاء والاعتراف والتقدير لقامة أدبية كانت كلمة الافتتاح للمنسق العام لمنتدى الفكر التنويري التونسي الناقد محمد المي قائلا: أدعي أنني أعرف الادب التونسي ولعل ادعائي هذا يسمح لي بأن أشهد ان لا وجود لناقد تونسي منذ بدأت حركة النشر والكتابة في تونس ألف ما ألف وكتب ما كتب محمد صالح بن عمر عن الأدب التونسي مسخرا قلمه وجهده وتفكيره لإعلاء شأن الادب التونسي فطوبى لنا بك أيها العالم الصالح الذي نفع بلاده بعلمه وما هذه الندوة إلا مجرد لمسة وفاء واعتراف من بلادك التي بادلتك كرما بكرم.

وقد كانت الندوة التي أقيمت على شرف الناقد الطلائعي محمد صالح بن عمر بمدينة الثقافة يوم السبت 20 جوان 2020 بإشراف السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وواكبتها نيابة عنها السيد مدير المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية وحضرها عديد الوجوه الثقافية والإبداعية والإعلامية من كل الاجيال والمشارب.

* المداخلات :

انطلق الناقد أحمد حاذق العرف بمقولة للناقد محمد

كلمة حق:

لا شرعية

للاحتلال ولا للضم

النفطي حولة/ ناشط نقابي



هكذا هي طبيعة الحركة الصهيونية، وهكذا هي عقيدتها العنصرية الاستيطانية. تلك هي عقيدتها وديناتها التي تنهل من العقيدة الدينية الأصولية المسيحية الانجيلية أي الصهيونية غير اليهودية، والصهيونية اليهودية التي اغتصبت الدين اليهودي بمفهوم قبلي متخلف. وتلتقي الحركتان الصهيونية غير اليهودية أي الأصولية المسيحية الإنجيلية المتصهينة والصهيونية اليهودية في نفس المشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري، لتشرع الاحتلال الصهيوني بالمعنى العقائدي الديني المتعصب والمتطرف إذ يقول نجيب مراد في مؤلفه بعنوان نظرية نهائية التاريخ عند فرانسيس فوكوياما طبعة 2013 في الصفحة 203 تحديدا: «وتنطلق الصهيونية المسيحية من مجموعة من الثوابت العقائدية أهمها الإيمان بأن اليهود هم «شعب الله المختار» مما يشرع لدعم «إسرائيل» سياسيا ودينيًا. ثم الإيمان بأن الله منح الشعب اليهودي الأرض المقدسة وذلك يفسح المجال لليهود لتهوديد الضفة الغربية وإقامة المستوطنات بها. كما يؤمن معتنقو المسيحية الصهيونية بأن القدس هي جزء من الأرض الموعودة للشعب اليهودي مما يعني مساعدة «إسرائيل» على الحصول على اعترافات دولية بضم القدس تهويدها وجعلها عاصمة أبدية. ويعتقدون أن من شروط العودة الثانية للمسيح بناء الهيكل، مما يعني تمويل مشروع البناء وإزالة جميع العقبات أمامه».

أليست الخلفية التاريخية العقيدية الدينية الصهيونية نفسها التي تلتقي اليوم مع الأصولية المسيحية المتصهينة تحت زعامة أمريكا في عهد دونالد ترامب وبشهادة بريطانيا، كما التقت بالأمس في المشروع الاستيطاني الصهيوني نفسه تحت زعامة بريطانيا العجوز في عهد حكومة ديفيد لويد جورج وبشهادة أمريكا؟

أليست بريطانيا بالأمس هي التي تأسست في ظلها وتحت رعايتها دولة العصابات الإرهابية الصهيونية، بعد وعد بلفور في نوفمبر 1917 الذي شرع لصد الانتداب البريطاني عام 1920، ومن ثم دولة احتلال الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني في ماي 1948؟

أليس نفس الدور الذي لعبته بريطانيا العجوز في القرن الماضي، هو نفسه الدور الذي تتعهد باستكمالها الإدارة الأمريكية اليوم؟

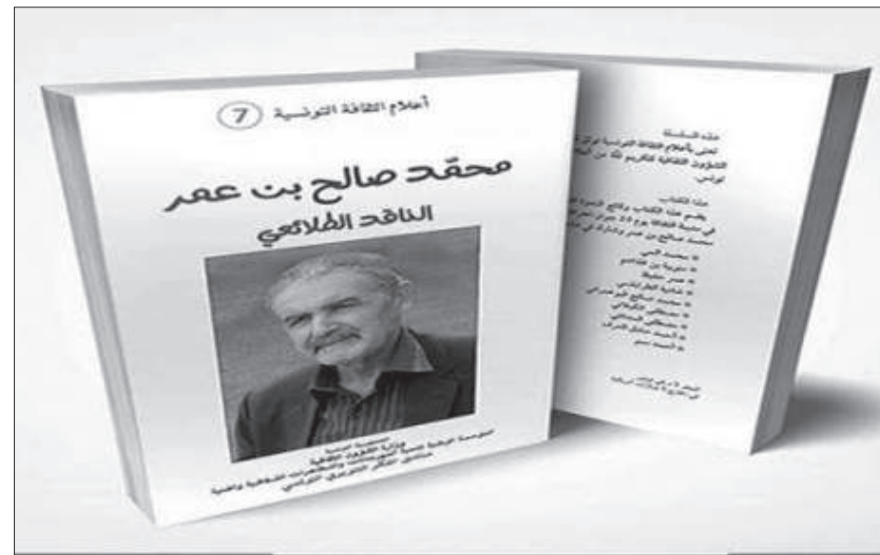
ثم ألا يشبه وعد بلفور المشؤوم بالأمس في القرن العشرين الذي أعطته وسلّمته بريطانيا لليهود، وعد ترامب لهم في القرن الواحد والعشرين؟ وبعبارة أخرى، وبكلام آخر، أليست صفقة القرن هي في الواقع الوعد الثاني الذي يعطيه ترامب لمن لا يستحق؟

ألم ينفذ ترامب جزءا من وعده في 15 ماي 2019 لما نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إيمانا منه بأنها العاصمة الأبدية لدولة الكيان العبري؟

ولعلنا من هنا، وفي هذا السياق، نفهم كيف يتنزّل قرار الضم الصهيوني الأخير المزمع تنفيذه يوم الفاتح من جويلية 2020، والقاضي بقضم أراضي أخرى من الضفة الغربية، وكذلك بغور الأردن.

وبالتالي لا يمكننا فهم ذلك، إلا في إطار ترممة أمريكا للعهد البريطاني التي تسلمتها بعدها، من أجل زرع الإمبراطورية الصهيونية المترامية الأطراف في قلب الشرق العربي، وتأمين وجودها وشرط بقائها الأمني والعسكري والاقتصادي والسياسي.

لكن هيهات «وَيَمَكُرُونَ وَيَكْرَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ (30)». ذلك أن محور المقاومة الذي تشكل في السنوات الأخيرة واشتدّ عوده، وازداد قوّة وحجما وامتدادا وصلابة، لن يغمض له جفن حتى يسقط أحلامهم التوسعية الإمبراطورية، ويسقط وعودهم الوهمية الواهية. فالمقاومة التي فرضت الردع على العدو الغاصب المحتل، سوف لن يكيدها إسقاط أضغاث أحلامهم في الوحل. ثم ألم يقل سماحة الشيخ حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله قائد المقاومة الوطنية «والله إن دولة الكيان لهي أوهن من بيت العنكبوت»؟



صالح بن عمر رفيق درب أيام الطليعة (لقد طوى التاريخ الحركة كما طوى غيرها من حركات سابقة) وقسم مداخلته إلى ثلاثة عناصر نهلت من أدبيات اليسار والدرج انتهى إلى دروب والطليعة تحيل إلى حقبة تاريخية لم يبق منها إلا الصدى وأبرز الطرح الجمالي والمعرفي والايديولوجي المخالف والمختلف عن السائد وما استقرت عليه الانفس والعقول منذ تأسيس حركة الطليعة مع النص (الإنسان الصفر) لعز الدين المدني.

* الأستاذ مصطفى الكيلاني تحدث عن الذاكرة الادبية ونصوصها وأعمالها النقدية إذ استنتج ان الاخيرة اتصفت بالندرة مقبل كثرة الاولى وميزة محمد صالح بن عمر تكمن في الجهد المكثف المواكب لظاهرة أدبية كان لها حضورها وانتشارها إذ هو أبرز نقاد الحركة والطليعة طلائع بالمعنى التزامني والتعاقبي.

بقية المداخلات :

تناول الأستاذ عمر حفيظ تجربة الناقد محمد صالح بن من زاوية بنية المقال النقدي الاسس والمقومات أما الاستاذ محمد صالح البوعمراني فقد تناول مبحث محمد صالح بن عمر وشعر شعراء التسعينات..

الأستاذ أحمد ممو فكانت مداخلته عن محمد صالح بن عمر الناقد للسرد التونسي والاستاذ مصطفى المدائني انفتح عن محمد صالح بن عمر القارئ لأدب أبي القاسم الشابي وتناولت الأستاذة منوبية بن غدام محمد صالح بن عمر من زاوية المنهج الإحصائي وكانت خاتمة المداخلات للاستاذة شادية الطرابلس محمد صالح بن عمر مترجما...

والسؤال من هم الكتاب والشعراء الذين كانت تضمهم حركة الطليعة؟

كانت إجابة الناقد محمد صالح بن عمر إجابة حاسمة.

* عز الدين المدني مؤسسا وقائدا ومنظرا:

محمود التونسي، سمير العيادي، احمد ممو، رضوان الكوني، ابراهيم الاسود، ابراهيم بن مراد، سالم ونيس، حبيب الزناد، الطاهر الهمامي، حمادي التوهامي الكار، المختار اللغماني، وحيد الخضراوي، رضا الكافي، عبد السلام خروف، أحمد القديدي، أحمد الحباشة، محمد صالح بن عمر، الهادي بوحوش، حسين الواد، أحمد حاذق العرف، محمد مصمولي، محمد أحمد القاسبي، عبد الحميد خريف..

الهيئة الإدارية للسكك الحديدية

استياء من تصرفات الرئيس المدير العام الجديد، مطالبة بمراجعة المنح وترفع في اسعار نقل الفسفاط



* متابعة : رمزي الجباري - عدسة منتصر العكرمي

أشرف الأخ صلاح الدين السالمي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الدواوين والمنشآت العمومية عن فعاليات الهيئة الإدارية لقطاع السكك الحديدية بقاعة سعيد قاضي بمقر الاتحاد العام التونسي للشغل، أعضاء الهيئة الإدارية خاضوا نقاشا عسيرا تواصل على مدى 6 ساعات قدموا خلاله العديد من التفاعلات ليختتم بصياغة لائحة مهنية تضمنت النقاط التالية:

* التمسك بالمطالب الملبوبة بالممارسة الموجهة إلى الإدارة العامة بتاريخ 26 ماي 2020 من طرف الجامعة العامة للسكك الحديدية والتي تضمنت النقاط التالية:

* إعادة النظر في طريقة احتساب منحة آخر السنة، منحة الموازنة، منحة الإنتاج، منحة المغادرة، منحة النقل، منحة السكن، الإسراع بإدماج أعوان شركة أشغال السكك الحديدية، مضاعفة وتيرة الجلسات المعدة لتنقيح النظام الأساسي الخاص بالأعوان، إرجاع المطرودين، تسوية وضعية أصحاب الشهادات، تسوية وضعية الأعوان الذين يقومون بخطط تفوق رتبهم.

* إحداث منحة جديدة لجميع الأسلاك والمصالح.

الضغط على الدوائر المسؤولة للمطالبة باستخلاص مستحقات الشركة المتخلدة لدى العديد من الوزارات.

* تحميل سلطة الإشراف الخسائر الناتجة عن تعطيل نقل الفسفاط على الخط الحديدية نتيجة الاعتصامات والمطالبة بالتعويضات، مع اعتبار الشركة الوطنية للسكك الحديدية الناقلة الوحيدة للفسفاط.

* استخلاص الديون المتخلدة بذمة عديد الوزارات المعنية.

الجديد الذي قرر إيقاف 8 عمال عن العمل بعد حادثة البطحاء التي تخص تذاكر الأكل.

هذا من حيث القرار المتخذ أما من حيث النقاش العام فقد كان ساخنا في كل أبعاده رغم أن الأخ صلاح الدين السالمي كان حاسما في إعادة الهدوء إلى القاعة كلما استلزم الأمر ذلك ولو أنه كان واضحا في توجهاته التي تركزت على سعي الحكومات المتعاقبة على بيع مؤسسات القطاع العام وأن 104 مؤسسة موضوعة على شفا هدف واحد وهو التفریط فيها للخوفا أما الأخ العربي يعقوبي فقد تحدث عن الصعوبات الكثيرة التي تعاني منها الشركة في السنوات الأخيرة.

* (يتبع)

* الترفيع في تسعيرة نقل الثلاثي للفسفاط الرفيع و TSP والبخارة SOUFRE التي لم تعد تتناسب إطلاقا مع تكلفة النقل الحديدي.

* مراجعة الاتفاقيات المبرمة بين الشركة الوطنية للسكك الحديدية وبعض الوزارات بخصوص نقل أعوانها

وعبر في الأخير الحاضرون عن استعدادهم للنضال من أجل هذه المطالب والحشد والتعبئة للقيام بوقفات احتجاجية امام وزارة النقل، وفي صورة عدم استجابة سلطة الإشراف لهذه المطالب توكل إلى الجامعة العامة بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل مهمة تحديد موعد شن إضراب قطاعي.

هذا ويذكر أن أعضاء الهيئة الإدارية استأؤوا من تصرف الرئيس المدير العام

لأنها اتهمت ظلما أعوان شركة الفولاذ بنزرت بالفساد:

نقابتا أعوان وإطارات المؤسسة تردّ على نائبة من حركة النهضة



الأخ البشير السحباني
الأخ غازي بن عمار
الأخ سامي البجاوي

وأعدت النقابتان في بيان مشترك امضياه مع الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بنزرت الأخ البشير السحباني، أعربتا عن استغرابهما من المحاولات المتكررة للنايبة للتدخل في شؤون التصرف في المؤسسة وسعيها المتواصل لفرض املاءاتها لصالح اطراف معينة مما ساهم في توتير الأجواء داخل الشركة وتغذية الخلافات الأمر الذي سيهدد المناخ الاجتماعي بالشركة والجهة.

النقابتان لفتتا إلى النائبة التي تنكرت لوعودها الانتخابية بشأن دعم شركة الفولاذ والحرص على تطويرها والاستثمار في تنميتها

* صبري الزغدي

في ردّ لها على آمنة بن حميد النائبة بالبرلمان عن حركة النهضة بجهة بنزرت والتي اتهمت أعوان شركة الفولاذ بالفساد في مداخلة لها بالبرلمان في جلسة يوم 17 جوان لأنهم حصلوا على مستحقاتهم التي يكفلها القانون، استنكرت نقابتا الأعوان والإطارات هذا خطاب النائبة واعتبرته تصريحا مغرزا يهدف الى تجويع عمال الفولاذ وعائلاتهم بدلاً عن الدفاع عنهم للحصول على حقوقهم ومستحقاتهم.

ونظرا الى عدم تطبيق جملة من الاتفاقيات الممضاة مع الطرف الإداري تقرر الدخول في إضراب إنذاري كامل يوم الثلاثاء 30 جوان بكافة المصالح التابعة للندوية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر.

كما أننا نعبر عن استعدادنا للدخول في جميع أشكال النضال القانونية في حالة عدم الاستجابة لمطالبنا.

السياحة وتقدم اليهم بجزيل الشكر.

- مساندتنا للوفد التفاوضي للاتحاد ونشدد على خلاص الأجور كاملة.

- استيائنا من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التي لا ترتقي الى حجم الأوضاع المعيشية المزرية لأعوان السياحة.

- مطالبتنا الجامعة التونسية للنزل والجامعة التونسية لوكالات الأسفار الدخول في مفاوضات جدية ومسؤولة تحفظ كرامتهم والمحافظة على أجورهم.

- تأكيدنا فتح مفاوضات مع الغرفة الوطنية للمقاهي من أجل الزيادة في أجور أعوان المقاهي علما أنهم لم تشملهم أي زيادة منذ 2010 ومحرومون من المساعدات الاجتماعية.

كما أننا نعبر عن استعدادنا للدخول في جميع أشكال النضال القانونية في حالة عدم الاستجابة لمطالبنا.

لائحة قطاع السياحة بتوزر

نحن أعوان قطاع السياحة بتوزر (نزل سياحية ووكالات الأسفار ومقاه) المجتمعون يوم الاثنين 22 جوان 2020 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بتوزر وبحضور الإطارات النقابية وإشراف المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتوزر فإننا وبعد قيامنا بالوقفة الاحتجاجية بمقر الولاية إثر عدم صرف أجورنا لشهر ماي 2020 وحرماننا من المساعدات الاجتماعية.

فإننا نعبر عن:

- اعتزازنا بانتمائنا الى منظمنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل.

- ارتياحنا بنجاح الوقفة الاحتجاجية لكافة أعوان قطاع

إضراب في يوم 30 جوان

إثر انعقاد ندوة الإطارات النقابية لقطاع الفلاحة بتوزر يوم الخميس 11 جوان 2020

اتحاد المعطلين عن العمل يدعو منظوريه الى التجند من اجل مطالب اعتصام الكامور



تطاوين من أجل التنمية والتشغيل، داعيا منظوريه بالجهة إلى التجند من أجل مطالب اعتصام الكامور والمشاركة بقوة في كل تحركات الفعاليات النقابية والمدنية جهويًا من أجل مراجعة المسار التنموي الفاشل الخيارات المتبعة التي تار ضدها الشعب التونسي.

* صبري الزغدي

واعتبر الاتحاد أن ما جدّ من اعتداءات ومداهمات وإيقافات يؤشّر لعودة القبضة الأمنية في التعامل مع ملفّات اجتماعية ومطالب حياتية للمواطنين، خاصّة أنّ الجهة قدّمت الشهيد أنور السكرافي منذ ثلاث سنوات فداءً لهذه المطالب العادلة.

واهاب الاتحاد بكلّ القوى الحيّة جهويًا ومركزيًا إسناد نضالات

استنكر اتحاد اصحاب الشهادات المعطلين عن العمل اتّباع الحكومة للمنهج الأمني بدلاً عن الحوار ووضع الخطط التنموية الضرورية وطالبها بإطلاق سراح الموقوفين فوراً ووقف كلّ التتبعات في حقّ شباب الاعتصام وفتح تحقيق في «الانفلاتات» الأمنية الحاصلة مشدداً وجوب تنفيذ تعهّدها في التشغيل والتنمية فوراً.



جمعية قدماء الترجي تكرم المدرب معين الشعباني

حرصت جمعية قدماء لاعبي الترجي على تكريم المدرب الحالي لفريق باب سويقة معين الشعباني وذلك عرفانا لما قدمه للنادي. وقاد معين فريق الترجي للتتويج بلقب دوري أبطال أوروبا مرتين وللقب البطولة المحلية وحضر التكريم من اللاعبين السابقين للفريق بسام الجريدي، لطفي جبارة، علي الزيتوني، أمين اللطيفي، طارق ثابت، مكرم كريدان، سيف الله محجوبي، أيمن بوشهيو.

حسني القاسمي

صراع خفي بين الجامعة التونسية ونظيرتها المصرية لأجل لاعب محترف

تسعى الجامعة التونسية لكرة القدم لكرة القدم إلى تعزيز صفوف المنتخب الوطني الأول بلاعبين مزدوجي الجنسية، بعد أن باشرت الاتصال بقائمة طويلة من المواهب الشابة المحترفة في البطولات الأوروبية و يأتي على رأسهم اللاعب حنبعل المجبري لاعب مانشستر يونايتد الإنجليزي. غير أن المجبري أجّل حسم موقفه باللعب لمنتخب تونس أو فرنسا، لكن الصراع سيكون على أشده مستقبلا بين "نسور قرطاج" و "الفرعنة"، من أجل الظفر بخدمات هيثم حسن، نجم نادي شاتورو الفرنسي، الذي خطف أنظار إدارة نيس إليه وتسعى لانتدابه. و يملك حسن صاحب الـ 18 سنة الجنسية الفرنسية و هو من أب مصري و أم تونسية و شارك هذا الموسم مع شاتورو في 13 مباراة في دوري الدرجة الثانية الفرنسي، كما لعب مع منتخب فرنسا تحت 17 عاماً 12 مباراة أحرز خلالها هدفين، فيما شارك مع منتخب فرنسا تحت 18 سنة في 8 مباريات أحرز خلالها هدفاً وحيداً. و كشف مصدر مسؤول صلب الجامعة التونسية لكرة القدم، أنّ المفاوضات مع هيثم حسن قد تقدمت بشكل كبير بعد أن أعطى الأخير موافقته الأولية للانضمام إلى منتخب "نسور قرطاج"، مضيفاً: "عبّر لنا حسن عن استعداداته للعب المنتخب التونسي ونحن ننتظر فقط إشارة منه لتوجيه الدعوة له بصفة رسمية". و ستصطدم آمال الجامعة التونسية برغبة الجهاز الفني لمنتخب مصر في ضم اللاعب إذ أوردت وسائل إعلام مصرية أن المدرب حسام البدري أكد أنه يتابع مباريات حسن بهدف التعرف على حقيقة إمكاناته قبل استدعائه للعب مع "الفرعنة"

الملعب التونسي يمدّد عقد جلال القادري ومساعديه



المدرّب جلال القادري

أعلن الملعب التونسي عقد المدرب جلال القادري إلى جوان 2021. وتجدر الإشارة إلى أن القادري كان قد حلّ بفريق الملعب في

سبتمبر الماضي خلفاً للمدرّب منتصر الوحيشي.

ونجح القادري في تحقيق نتائج إيجابية مكنت الملعب من احتلال المركز الخامس في الترتيب برصيد 27 نقطة. كما قررت إدارة الملعب التونسي ضمان الاستمرارية لكامل الجهاز الفني للفريق ولذلك مددت عقود كل من رمزي جرمود مساعد جلال القادري و خليل بن يوسف المدرب المساعد المكلف بالإحصاء والمتابعة وإلياس المزوغي مدرب حراس المرمى ومجدي السافي المعد البدني الأول وأمين زطال المعد بدني الثاني.

حسني القاسمي

حمزة المثلوثي ينتظر الضوء الأخضر من الزمالك المصري

أصبح انتقال حمزة المثلوثي إلى فريق الزمالك المصري مسألة وقت لا أكثر و لا اقل ذلك أن فتح المجال الجوي في مصر سيسهل الانتقال ويفعله رسمياً بما أن قوانين الاتحاد الدولي تفرض إخضاع اللاعب للاحتياط الطبي قبل اعتماد توقيعه. شكلية المرحلة المتبقية لتتويج الاتفاق لا تعني أن الوصول إلى حل كان أمراً سهلاً بما أن اللاعب كان مختيراً بين الانتقال إلى الترجي الرياضي أو البقاء مع النادي الصفاقسي أو خوض تجربة في الولايات المتحدة أو انتظار الالتحاق بفريق تونسي كان قد تابعه ولكنه ينتظر معرفة مصيره قبل الإقدام على تعاقد جديد. واختيار الزمالك وسط هذه العروض المميّزة من قبل عديد الفرق، وكذلك إصرار الزمالك على التعاقد معه رغم وجود إمكانية التعاقد مع لاعبين آخرين في مركزه يجعلان المسؤولية مضاعفة بالنسبة إلى الطرفين، فالمثلوثي اختار الزمالك الذي عاد بقوة قارياً واستعاد إشعاعه القديم فقد توجّ بكأس الاتحاد الإفريقي ثم السوبر وبلغ نصف نهائي رابطة الأبطال على حساب بطل آخر نسختين. عن التجربة التي يفترض أن يخوضها قريباً مع فريقه الجديد وهي الأولى في رصيده خارج تونس.



رمزي

بريد بنزرت يفوز بدورة الحمامات على حساب بريد المنستير



لصفر لفائدة بريد بنزرت الذي بلغ الدور النهائي بعد انتصاره على جمعية بريد القيروان في الدور النصف النهائي بنتيجة عريضة استقرت على 8 أهداف مقابل هدف هذا و تم تكريم وتتويج الفائزين بالكؤوس، من ذلك ان المرتبة الأولى الت الى جمعية بريد بنزرت فيما كانت المرتبة الثانية لجمعية بريد المنستيرو حل ثالثا البريد الرياضي بالقيروانفي كلمة واحدة نقول برفاؤ للاعبين والمسؤولين على الروح الرياضية العالية وكلمة حق للحكمين بشير بن عيسى ونزار لوصيف على ادائهما المتميز بما انهما ساهما في إنجاح هذا العرس الكروي المتميز

ضربة البداية حضرها السيدعبدالحاميد العاشمة المدير الجهوي للبريد بنزرت والسيد ناجي بن عبد اللطيف القيصر بما ان الدور النهائي كان مشوقا بين جمعية بريد بنزرت وجمعية بريد المنستير لنتهتي نتيجته على هدف

تمكّن فريق جمعية بريد بنزرت من الحصول على كأس دورة الحمامات المنتظمة بتاريخ 27 و28 جوان 2020 بنزل الفل بالحمامات الشمالية قامت الودادية الوطنية للبريد التونسي بتنظيم دورة وطنية في كرة القدم المصغرة تحت عنوان الجيش الأصفر أبطال فوق العادة بعد جائحة كورونا لتتمين المجهودات الجبارة للعائلة البريدية من ربوع الشمال الى ربوع الجنوب على سعيهم ونضالهم لخدمة المواطن التونسي وكان تنظيم الدورة الوطنية رائعا ويبقى الامتياز لادارة مهندس البرمجيات السيد عبداللطيف التركي رئيس الودادية التي وفرت كل سبل و امكانيات النجاح



أفكار متقاطعة:

من عصابة اليد الحمراء إلى عصابة اليد الزرقاء



ارتبط تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل بالاغتيال، فمؤسس أعرق منظمة نقابية في المنطقة العربية والإفريقية، الزعيم السياسي والنقابي فرحات حشاد، أحد أهم رجالات الحركة الاستقلالية في تونس إلى جانب الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، طالته يد الغدر والاغتيال فجر يوم 5 سبتمبر 1952 في خضم انفجار حركة مقاومة مسلحة دفاعا عن استقلال تونس وعن عزة وكرامة الشعب التونسي، إذ خططت عصابة إرهابية أنشأتها المخابرات الفرنسية اسمها «اليد الحمراء» متكوّنة من بعض الفرنسيين المقيمين في تونس، ونفذت عملية اغتيال فرحات حشاد، أب الحركة النقابية في تونس، وهو في طريقه إلى مقر الاتحاد العام التونسي للشغل قادما من منزله بالضاحية الجنوبية.

قبل اغتيال الزعيم فرحات حشاد، طالت يد الاغتيال محمد علي الحامي مؤسس جامعة عموم العملة التونسية، مع رفيقه الطاهر الحداد، والتي تعتبر أول منظمة نقابية في تونس وقد تأسست سنة 1924 لترتبط حركة المطالب الوطنية التونسية بالقواعد الشعبية وتفضّ مضجع الفرنسيين بالإضرابات المتتالية مما عجل باعتقاله ومحاكمته بتهمة التآمر على أمن الدولة، ومازال الغموض يلفّ عملية اغتيال محمد علي الحامي الذي لقي حتفه في حادث مرور مدبر.

أما الزعيم النقابي الثاني والأب الروحي للحركة الديمقراطية في تونس، صاحب الرسالة الشهيرة إلى الزعيم الحبيب بورقيبة التي يشرح فيها أن لا نجاح لأي منوال تنموي في غياب الديمقراطية، الزعيم الذي قاد الثورة المسلحة في جانفي 1952، أحمد التليلي، فقد نجا في مناسبتين متتاليتين من عملية اغتيال دُبّرت له، حيث نجا أول مرة في باريس من عملية تسميم تعرض لها في مطعم كان

يتردّد عليه، والعملية الثانية كانت في أحد الفنادق ببروكسل، حيث نجا مرة أخرى من قائلين مأجورين ترصدها لتنفيذ عملية اغتياله بإطلاق الرصاص عليه.

النقابي سعيد قافي، كاتب عام جامعة المعاش والسياحة لم ينج هو الآخر من الاغتيال الممنهج، بعد أن فارق الحياة في دهاليز وزارة الداخلية في أحداث 26 جانفي 1978، كما اغتيل تحت التعذيب في نفس الأحداث التي هزت تونس، النقابي حسين الكوي... والقائمة تطول...

نذكر هنا بعض رموز الحركة النقابية التونسية التي طالتها يد الاغتيال في أكثر من مناسبة، وهي اغتيلات لم تزد الحركة النقابية التونسية إلا صمودا والتفافا حول مطالبها ومبادئها، من استقلال تونس إلى ترسيخ الديمقراطية ومرورا بالذود عن كرامة الشعب التونسي، إذ ظل في الأخير صوت الإرهاب والعنف والدم صوتا ضعيفا باهتا أمام الإيمان بأن دماء النقابيين ليست عزيزة على تونس وعلى شعبها.

نذكر بهذه الاغتيالات، لأن السياق الذي نعيشه اليوم غير بعيد عن هذه الممارسات، فالعداء للعمل النقابي عداء تاريخي، تماما مثل عداء الديمقراطية والحرية والاستقلال، وحتى لا ننسى فقد نفذ صبيحة يوم 4 ديسمبر 2012 هيكل هجين ومشوه اسمه «روابط حماية الثورة» محاولة يائسة لاغتيال المكان الرمزي للنضال النقابي في تونس، بطحاء محمد علي الحامي ومقر الاتحاد العام التونسي للشغل، وكان ذلك بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الستين لاغتيال الزعيم فرحات حشاد، بعد إلقاء الفضلات ببطحاء محمد علي وتعنيف النقابيات والنقابيين بالهروات والعصي، لتتعدد أشكال العنف والتهمج والعداء المرضي، من الاتهامات والتشويهات ومحاولة حرق مقرات اتحاد الشغل وتكوين نقابات «إسلامية» ومحاولات التموقع في الصفوف الأمامية للمنظمة خاصة في مؤتمر طرقة، ولعل آخرها التهديد الذي طال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ نور الدين الطبوبي، بعد عقد الهيئة الإدارية الوطنية

بصفاقس، بهتك دمه واغتياله، إذ جاء نص التهديد واضحا صريحا كالتالي: «الطبوبي يجب أن يحاسب أو سنضطر إلى سفك دمه فعلا وإزاحته من الوجود».

هذا التهديد المباشر «مصنوع» في مخابر الإسلام السياسي بكل تفرعاته ومظهراته، البرلمانية والحكومية والجمعياتية والدعوية والإعلامية، بوصفه مشروعا معاديا للعمل النقابي وللانتقال الديمقراطي ولتحقيق أهداف الثورة التونسية وتحقيق كرامة التونسيين، وهو أيضا مصنوع في هذه المخابر الزرقاء لأنها أولا تنفذ أجنحة أجنبية في تونس وفي مقدمتها تطبيق شروط صندوق النقد الدولي وأولها إزاحة الاتحاد العام التونسي للشغل من المشهد التونسي تماما، وثانيها العمل الدؤوب على ضرب الأسس المدنية والديمقراطية للدولة التونسية من أجل أسلمة المجتمع التونسي وهذا حلم الدكتاتوريات الخليجية، وثالثا أن لغة العنف والتهديد هي اللغة الوحيدة التي تتقنها جماعة الإسلام السياسي، بل هي لغتها الوحيدة، والتاريخ الدموي شاهد على ذلك، ولنذكر فقط أن الشهيدين شكري بالعيد ومحمد البراهمي اغتيلوا زمن حكم الترويك بعد أن تمّ التحريض عليهما بالاسم والصفة.

«إن التهديدات بالقتل أمر لا يزعجني، ولستُ الأمين العام الأول ولا الأخير للمنظمة الشغيلة الذي يتلقّى تهديدات»، هذا الرد جاء على لسان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل الأخ نور الدين الطبوبي، وهو ردّ يسري على لسان كل نقابية وكل نقابي مؤمن بأن المنظمة الشغيلة مستهدفة من قبل المراهقين السياسيين الذين لم يتعلموا الدرس بعد من تاريخ منظمة حشاد، المنظمة التي لم تحذ يوما عن بوصلتها وعن عنوانها الوحيد «أحبك يا شعب».

إن السؤال الذي يجب أن يُطرح بشدة هو إلى متى سيستمر تواتر حالات الإفلات من العقاب، وإلى متى سيتواصل توظيف القضاء والقانون والمساس من استقلاليته؟ لكن السؤال الأخطر الذي يؤرقنا منذ سنوات قليلة، هل كل هذه الأحداث هي مقدمة وتهديد لحرب أهلية أو لفوضى عارمة قد تنسف كل أمل في تونس؟

الرواية الحدث (من قتل شكري بلعيد) للأديب عبدالقادر الحاج نصر

* أبو جرير

إذا اخترقت رصاصة جسدك وأنت سائر في الرّصيف أيها العاشق لوطنك فاعلم أنهم سدنة الجهاز السريّ وإذا حاصروك ومرّوا وجهك بالتراب فاعلم أنهم سدنة الجهاز السريّ وإذا جوّعوك وعروك وسحبوا الهواء من المحيط الذي تتنفس فيه فاعلم أنهم سدنة الجهاز السريّ وإذا ما عاث السّماسرة والمرابون ومرّوجو المخدرات وأرباب التجارة الموازية والمهربون والموردون والعاثون بخزائن الأمة فاعلم أنهم سدنة الجهاز السريّ وإذا ما انهارت المنظومات الوطنية وخيم الحزن والخوف والفقر والجهل والمرض على المدن والقرى والارياف فاسأل عن الجهاز السريّ.. (من مقدمة الرواية)

هي رواية حدث لعدة أسباب وأهم الأسباب أن بعد اغتيال الزعيم شكري بلعيد آلاف القصائد والمقالات كتبت.. بعض المسرحيات والشرائط السينمائية القصيرة أنتجت.. أما على مستوى العمل الروائي فاحسبه هو الأول والمبارد..

ان يحمل العمل الروائي للأديب عبدالقادر بن الحاج نصر عنوانا دون نقطة استفهام.. (من قتل شكري بلعيد) والعنوان مفتاح الأقفال دال للمدلول..

الرواية الحدث تروي تفاصيل وجوه عرفها وعشنا معها وتقاسمنا هواء تونس.. تونس الف وردة وزهرة..

رواية تضرب بحبرها حنايا المنعرجات والمنعطفات وتتابع لهاث الناس المرمرى على الأرصفة. ترسم الظل بين المحطات والإمساك



بخيوط الشمس.. رواية تحاكي الخمر المهزوم في خمارات بلا خمر.. رواية (من قتل شكري بلعيد). تسأل عن الرجولة والفحولة السياسية ومحنة الخيانة.. والغوص في السوابق الكاذبة من الساس إلى الرأس... إنها رواية الاحتراق تحمل رماد الصدور وفتنة الصمت الأصفر... رواية تحاكي السفر المختوم بأختام الرذيلة وكراريس أصحاب العمام. الذين غنيمتهم دموع الفقراء على الواح الله..

رواية تسرد التفاصيل على شعاع النور والنور شكري بلعيد.. رواية طويلة وشاقة.. كشقاء شكري وحلمه المغتال.. رواية تقضي معها ذكريات ولا تتعب قشرة كفك وأنت تطوي الأوراق..

بين شكري وحشاد وسليمان وعثمان وزمردة وثائج ثورة لم يحلم

بها قتلة الحلم والحلم شكري حين أدركوا أن عبد الصمد الراوي فانوسه شكري.. (من قتل شكري بلعيد) عمل رواي لأديب باذخ الطفولة رغم مسيرته المكتنزة بأعمال خالدة.. وخوفي أن المزلاج سيطبق على قلم عبدالقادر بن الحاج نصر بسبب هذه الرواية.. رواية سردت بكل ذكاء ما فعلوه أصحاب الجهاز السري بتونس.. وتونس الاتحاد العام التونسي للشغل وشكري بلعيد.. رواية لا تجعلك مرتاحا وانت على الأريكة في صالونك الوفير.

وفي كلمة إنها رواية تأكل غرف الإيقاف التي يعيشها الشعب التونسي منذ ابتلانا بقتلة شكري بلعيد..

ها أنا أطوي الصفحة الأخيرة من الرواية الحدث للأديب عبد القادر بن الحاج وأعود إلى المطفأة لعليّ أجد بقايا سيجارة.. لأجيب

عن سؤال القراء لماذا لم يضع الأديب عبد القادر بن الحاج نصر نقطة استفهام بعد من قتل شكري بلعيد؟

والجواب مُلقى على سرير كل مواطن تونسي.. وهاهم فيالقي الخراب عادوا من جديد.. في جبة مجلس الشعب.